

Distr.: General
20 February 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

البند 153 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد

لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في
جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/
يونيه 2024

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

5	أولا - الولاية والنتائج المقررة
5	ألف - لمحة عامة
7	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
17	جيم - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة
18	دال - الشراكات، والتنسيق مع الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة
18	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
78	ثانيا - الموارد المالية
78	ألف - لمحة عامة
79	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية



الرجاء إعادة استعمال الورق



79	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة
80	دال - عوامل الشغور
81	هـ - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
81	واو - التدريب
82	زاي - السفر في مهام رسمية، لأغراض غير التدريب
83	حاء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن
84	طاء - خدمات كشف الألغام وإزالتها
86	ياء - الأنشطة البرنامجية الأخرى
90	كاف - المشاريع السريعة الأثر
92	ثالثا - تحليل الفروق
99	رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبت في قراراتها 274/76 و 282/76 بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة
100	ألف - الجمعية العامة
100	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
108	المرفقات
111	الأول - التعاريف
113	الثاني - المخططان التنظيميان
115	خريطة

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، وتبلغ 1 157 676 000 دولار.

وتعكس الميزانية المقترحة البالغة 1 157 676 000 دولار زيادة قدرها 83 288 300 دولار، أو ما نسبته 7,8 في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة 2023/2022 التي بلغت 1 074 387 700 دولار.

وستعمل البعثة خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 على تنفيذ الهدف الاستراتيجي العام الذي كلفها به مجلس الأمن في قراره (2659 (2022)). وستواصل البعثة التركيز على حماية المدنيين، ودعم عملية السلام، والمصالحة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، وآليات العدالة الانتقالية، وتيسير إيجاد بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فورية وكاملة ومأمونة دونما عوائق، وحماية موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها.

وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر 155 من المراقبين العسكريين، و 14 245 من أفراد الوحدات العسكرية، و 600 فرد من شرطة الأمم المتحدة، و 2 420 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و 771 من الموظفين الدوليين (بما يشمل 30 وظيفة مؤقتة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و 115 موظفاً فينيا وطنياً و 520 موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة (بما في ذلك 11 وظيفة مؤقتة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و 303 من متطوعي الأمم المتحدة و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات.

ورُبط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج المصنفة بحسب العناصر (الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ والدعم). وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء الموارد البشرية المكلفة بالتوجيه التنفيذي والإدارة في البعثة التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل.

أما الإيضاحات المتعلقة بالفروق في مستويات الموارد، سواء كانت بشرية أو مالية، فقد رُبطت، حسب الاقتضاء، بنواتج محدّدة تتوخى البعثة تحقيقها.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ وتمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

النفقات					
المخصصات		تقديرات التكاليف		الفرق	
(2023/2022)		(2024/2023)		المبلغ	النسبة المئوية
(2022/2021)					الفئة
536 090,1	602 014,4	642 887,9	40 873,5	6,8	الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
217 293,2	228 597,0	224 096,5	(4 500,5)	(2,0)	الموظفون المدنيون
282 895,7	243 776,3	290 691,6	46 915,3	19,2	التكاليف التشغيلية
1 036 279,0	1 074 387,7	1 157 676,0	83 288,3	7,8	إجمالي الاحتياجات

الفئة	النفقات المخصصة لتقديرات التكاليف				الفرق	
	(2022/2021)	(2023/2022)	(2024/2023)	المبلغ	النسبة المئوية	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	15 935,5	16 062,9	17 042,5	979,6	6,1	
صافي الاحتياجات	1 020 343,5	1 058 324,8	1 140 633,5	82 308,7	7,8	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—	—	
مجموع الاحتياجات	1 036 279,0	1 074 387,7	1 157 676,0	83 288,3	7,8	

الموارد البشرية^(١)

التوجيه التنفيذي والإدارة										
المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية المتحدة	الشرطة وححدات الأمم المتحدة	الموظفون الشرطية المشكلة	الدوليين	الفئة الفنية العامة	فئة الخدمات العامة	الموظفون الوطنيين من	متطوعو الأفراد	الأمم المتحدة (ج)	الحكومات المجموع
المعتمد للفترة 2023/2022	—	—	—	127	35	57	1	49	—	269
المقترح للفترة 2024/2023	—	—	—	128	35	57	1	52	—	273
العناصر										
الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان										
المعتمد للفترة 2023/2022	155	14 201	600	2 420	56	19	11	27	—	17 489
المقترح للفترة 2024/2023	155	14 201	600	2 420	56	19	11	27	—	17 489
دعم العملية السياسية وعملتي السلام والمصالحة										
المعتمد للفترة 2023/2022	—	—	—	—	56	5	5	31	61	158
المقترح للفترة 2024/2023	—	—	—	—	56	5	5	30	61	157
مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون										
المعتمد للفترة 2023/2022	—	—	—	—	49	24	86	—	13	280
المقترح للفترة 2024/2023	—	—	—	—	49	24	86	—	13	280
الدعم										
المعتمد للفترة 2023/2022	—	44	—	—	442	31	342	—	144	1 003
المقترح للفترة 2024/2023	—	44	—	—	452	32	350	10	150	1 038
المجموع										
المعتمد للفترة 2023/2022	155	14 245	600	2 420	730	114	501	32	294	19 199
المقترح للفترة 2024/2023	155	14 245	600	2 420	741	115	509	41	303	19 237
صافي التغير	—	—	—	—	11	1	8	9	9	38

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأنون به/المقترح.

(ب) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) تشمل متطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

- 1 - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) بموجب قراره 2149 (2014). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره 2659 (2022) الذي مدّد بموجبه الولاية حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
- 2 - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف استراتيجي عام هو دعم تهيئة الظروف السياسية والأمنية والمؤسسية المواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص خطرها بشكل مستدام باتباع نهج شامل واتخاذ موقف استباقي رادع.
- 3 - وفي إطار هذا الهدف العام، ستساهم البعثة المتكاملة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية المتصلة بهذا الهدف والمبينة في الأطر الواردة أدناه. وقد صُنفت هذه الأطر حسب أربعة عناصر، هي: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية وعملية السلام والمصالحة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ والدعم، وهي عناصر مستمدة من ولاية البعثة.
- 4 - وسيفضي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ أهداف مجلس الأمن في الفترة الزمنية المتوخاة لدوام البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات في فترة الميزانية. وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة المتكاملة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء الموارد البشرية الخاصة بالتوجيه التنفيذي والإدارة في البعثة التي يمكن أن تُنسب إلى البعثة ككل. ويرد شرح الفروق في عدد الأفراد، مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة 2022/2023، في إطار كل عنصر على حدة.
- 5 - وقرر المجلس في قراره 2659 (2022) أن يضم قوام البعثة المتكاملة المأذون به عدداً في حدود 14 400 من الأفراد العسكريين، بمن فيهم 580 من المراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين، و 3 020 من أفراد الشرطة، منهم 600 من فرادى ضباط الشرطة و 2 420 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و 108 من موظفي السجون وأشار إلى اعتزامه إبقاء هذا العدد قيد الاستعراض المستمر.
- 6 - ويوجد مقر البعثة المتكاملة وقاعدة اللوجستيات التابعة لها في بانغي، وسيواصل تقديم الدعم لما عدده 156 موقعاً في بانغي وفي جميع أنحاء البلد. وتتألف مواقع البعثة من 12 موقعاً للمكاتب الميدانية، بما في ذلك في بانغي، وتضم وحدات مدنية وشرطة وعسكرية وغير ذلك من المواقع الميدانية والمواقع المتألّفة من وحدات عسكرية وشرطة.
- 7 - وأدرج مجلس الأمن في قراره 2659 (2022) مهام مستمرة و/أو معززة على النحو التالي:
 - (أ) مواصلة تنفيذ البعثة استراتيجيتها لحماية المدنيين باتباع نهج البعثة بأسرها بالتنسيق مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان، وغيرها من الشركاء المعنيين؛

ملاحظة تستخدم المختصرات التالية في الجداول: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ خ ع و: موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م أ م، متطوعو الأمم المتحدة؛ و أ ع: وكيل أمين عام.

(ب) مواصلة دورها دعماً لعملية السلام من خلال تقديم الدعم السياسي والتقني والتشغيلي اللازم لتنفيذ ورصد وقف إطلاق النار والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (الاتفاق السياسي)، ودعم تفعيل خريطة الطريق المشتركة للسلام التي اعتمدها لمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛

(ج) مواصلة تحسين التنسيق مع جميع الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، وتيسير إيجاد بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بقيادة مدنية وبصورة فورية وكاملة ومأمونة دونما عوائق، دعماً لتيسير عودة المشردين داخلياً واللاجئين العائدين أو إدماجهم محلياً أو إعادة توطينهم على نحو طوعي وآمن يحفظ كرامتهم ويتحقق له الاستدامة؛

(د) والبعثة، إذ تلاحظ إعطاء الأولوية في عملية استعادة سلطة الدولة وبسطها للمهمة الأولى من المهام الست الأخرى المحددة في قرار مجلس الأمن 2659 (2022)، فإنها ستقوم بمواصلة وتعزيز التركيز على دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ استراتيجيتها الحكومية لبسط سلطة الدولة على نحو مستدام، بما في ذلك من خلال تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاق السياسي، مثل دعم نشر قوات الأمن الوطنية التي سبق فحص أفرادها وتدريبهم، بسبل منها الاشتراك في المواقع وإسداء المشورة والتوجيه والرصد، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، في إطار نشر الإدارة الإقليمية والإدارة اللامركزية وغيرها من السلطات المعنية بسيادة القانون؛

(هـ) مواصلة رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، والمساعدة في التحقيق فيها وإبلاغ مجلس الأمن عنها سنوياً ومتابعتها، بما في ذلك الإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والنساء، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكبة في النزاعات المسلحة؛

(و) مواصلة دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات محلية ذات مصداقية وشاملة لمتابعة الحوار الجمهوري وذلك ببذل المساعي الحميدة، بما في ذلك تشجيع الحوار بين جميع الأطراف السياسية المعنية، بطريقة شاملة للجميع، من أجل التخفيف من حدة التوترات طوال الفترة الانتخابية، وأيضاً بتوفير الدعم الأمني والتشغيلي واللوجستي، وحسب الاقتضاء، الدعم التقني، ولا سيما لتسهيل الوصول إلى المناطق النائية، وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية الدولية؛

(ز) مواصلة توفير المشورة الاستراتيجية والتقنية لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وسياسة الدفاع الوطني، بغرض ضمان اتساق عملية إصلاح قطاع الأمن، بسبل منها التقسيم الواضح للمسؤوليات فيما بين القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي وغيرها من الكيانات النظامية؛

(ح) مواصلة دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ برنامج شامل وتدرجي ومضمون ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية يتم من خلاله نزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة الأجناب منهم إلى أوطانهم، والقيام، حسب الاقتضاء، وبالتشاور والتنسيق مع الشركاء الدوليين، بدعم مواقع التجميع الطوعية المؤقتة الممكنة دعماً لإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي في المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال دعم الحكومة في توفير الأمن والحماية المناسبة للمقاتلين السابقين المسرحين، وبالإضافة إلى

مواصلة تنفيذ برامج الحد من العنف المجتمعي، بما في ذلك البرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية، لصالح أفراد الجماعات المسلحة، بمن فيهم غير المؤهلين للمشاركة في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع شركاء التنمية وإلى جانب مجتمعات العودة؛

(ط) مواصلة المساعدة في تعزيز استقلال الجهاز القضائي وبناء قدرات النظام الوطني للقضاء والسجون وتعزيز فعاليته وفعالية نظام السجون وخضوعه للمساءلة، بسبل منها تقديم المساعدة التقنية إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تحديد هوية المسؤولين عن ارتكاب جرائم تنطوي على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، وإجراء التحريات عنهم وملاحقتهم قانونياً؛ وعلاوة على ذلك، مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين وفريق الأمم المتحدة القطري، وبناء قدراتها لتيسير تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة وتسيير أعمالها.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

8 - أسهمت البعثة في إنجاز عدد من المراحل السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال العام الماضي. ونفذت البعثة، بالتعاون مع الشركاء، مبادرات أسفرت عن تنشيط العملية السياسية، بما في ذلك تعزيز تنفيذ الاتفاق السياسي تمشياً مع خريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وساهمت البعثة، من خلال جملة أمور منها جهودها المبذولة في مجال الدعوة، وخريطة الطريق المشتركة في إعلان رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين أرشانج تواديرا، وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وعلاوة على ذلك، أسهمت عمليات البعثة الرادعة سواء العمليات العسكرية أو التي قامت بها قوة البعثة في دفع عملية السلام قداما وعودة الجماعات المسلحة إلى الحوار. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم كبير أيضاً من خلال استخدام البعثة لمسايعها الحميدة لدى الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة للدعوة إلى إجراء حوار جمهوري شامل عن طريق إعادة أحزاب المعارضة إلى اللجنة التنظيمية للحوار في بداية عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم تعاون البعثة مع الحكومة والجهات الفاعلة الإقليمية في إعادة تعبئة الدعم الإقليمي والدولي لعملية السلام، مما أدى إلى إقرار جدول زمني تدريجي لتنفيذ المنجزات المتوخاة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ جميع العناصر الستة الواردة في خريطة الطريق. وعلاوة على ذلك، تم في النصف الأخير من عام 2022 استعراض التقدم المحرز في الجدول الزمني للتنفيذ خلال اجتماعات التنسيق التي عقدها رئيس الوزراء بناء على طلب السيد تواديرا.

9 - وعلى الرغم من التقدم المحرز على صعيد بلوغ بعض المراحل السياسية، تم تأجيل الانتخابات المحلية التي كان من المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر 2022، والتي تشكل حكماً رئيسياً في الاتفاق السياسي، بسبب نقص الموارد المالية المتاحة للسلطات الوطنية. وأصدرت السلطة الوطنية للانتخابات جدولاً زمنياً انتخابياً جديداً في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 يتوخى إجراء الانتخابات في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر 2023، كما التزمت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بزيادة التمويل. وعلى الرغم من التأجيل، واصلت البعثة تقديم دعم متعدد الأوجه للهيئة الوطنية للانتخابات لتعزيز شمولية العملية الانتخابية، مما أدى إلى تحديث رسم الخرائط الانتخابية في 7 أيلول/سبتمبر 2022. ودعمت البعثة أيضاً الجهود الوطنية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للانتخابات عن طريق تيسير تنشيط الحوار السياسي ضمن الإطار التشاوري وتقيح الخطة الأمنية المتكاملة للانتخابات، فضلاً عن دعم حملات التوعية والتثقيف المدني على الصعيد الوطني

لتعزيز المشاركة الواسعة في الانتخابات المحلية، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب، ومجموعات الأقليات. وستستمر حاجة السلطة الوطنية للانتخابات إلى قدر كبير من المساعدة التقنية والدعم الأمني والتشغيلي واللوجستي من البعثة المتكاملة من أجل إجراء الانتخابات المحلية المقررة في تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر 2023.

10 - ولا يزال السياق الأمني في البلد متضررا من العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، والإجرام، والاشتباكات المسلحة بين الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي، التي يدعمها أفراد الأمن المنتشرون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وخلال الفترة 2023/2022، أدت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني، التي يدعمها أفراد الأمن المنتشرون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، إلى زيادة انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ويُتوقع أن تستمر العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة ولجوء هذه الجماعات إلى تغيير أساليبها التكتيكية في شن الهجمات ضد السكان المدنيين ويُتوقع أن يصاحب ذلك تجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع. ومن المتوقع أن يستمر الخطر الناجم عن المتفجرات الذي لوحظ في الجزء الغربي من البلد، مما يهدد حرية التنقل وسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والسكان المحليين. واستجابة للمخاطر التي تهدد سلامة السكان وأمنهم، حسنت البعثة استجابتها للتهديدات الأمنية بتعزيز قدرة حركة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها ومرونتهم، وتأمين مناطق الاضطراب الرئيسية، والحد من مخاطر العنف الذي تدفعه عوامل سياسية، وضمان التنسيق بين عناصرها والتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وتحسين رصدتها وتنفيذها للإنذار المبكر وجهود الاستجابة السريعة في جميع المواقع. وستواصل القوات الإضافية المتبقية التي أذن مجلس الأمن بموجب قراره 2566 (2021) بأن يتم نشرها خلال النصف الأخير من عام 2022 وما بعده، تحسين مرونة البعثة وقدرتها على التنقل لدعم حماية المدنيين والعملية السياسية، فضلا عن توطيد الأمن في المناطق التي أعيد فيها إحلال السلام.

11 - وما فتئت البعثة تقدم الدعم لتعزيز قدرة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك تعزيز حماية المدنيين وسيادة القانون واستعادة سلطة الدولة. وقد أحرز تقدم في عدد من هذه المجالات منذ إنشاء البعثة، لكن أدى العنف السياسي وما تلاه من عدم استقرار بعد منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى حدوث عدة انتكاسات. وفي عام 2021، وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، ساهم استمرار الدعم المقدم من البعثة وجهودها المبذولة في تعزيز قدرة الدولة، على غرار التطورات التي حدثت قبل عام 2020، مثل الزيادات في أداء وعدد موظفي المحاكم والسجون والإدارة المدنية في جميع أنحاء البلاد، وزيادة عدد أفراد قوات الأمن الداخلي الذين تم نشرهم والذين يغطون عددا أكبر من مناطق البلاد فاق ما كان عليه الحال قبل نهاية عام 2020، والوجود المتزايد لقوات الدفاع الوطني في جميع أنحاء البلاد.

12 - واستنادا إلى القدرة المتنامية لجمهورية أفريقيا الوسطى على حماية مدنييها وإرساء سيادة القانون في عدد من المناطق في جميع أنحاء البلد، ولا سيما من خلال مواصلة نقل المهام الأمنية الثابتة من البعثة المتكاملة إلى القوات الوطنية، ستخفف البعثة الموارد اللازمة لدعم الحكومة. وسيتيح ذلك للبعثة تركيز أصولها العسكرية وأصول الشرطة والأصول المدنية وزيادة القدرة على التنقل وإتاحة القدرة على التركيز على المجالات ذات الأولوية حسب الاقتضاء.

13 - ولذا تشمل الافتراضات التي تقوم عليها أنشطة البعثة المقررة للفترة 2024/2023 ما يلي:

(أ) ستتواصل الجهود الرامية إلى النهوض بالاتفاق السياسي من خلال خريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وعلاوة على ذلك، قد يستمر أيضا تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار الجمهوري، ولكن التقدم على هذين المسارين المختلفين سيكون متفاوتا إذا غابت الملكية الوطنية الراسخة والشمولية عن العملية السياسية ككل؛

(ب) قد يؤدي الاستقطاب والتوترات الناجمة عن الجهود الرامية إلى تغيير الدستور وما يُحتمل حدوثه من تشكل للمواقف استعدادا للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة إلى انحراف مسار الإرادة السياسية التي تدفع أطراف الاتفاق السياسي في اتجاه مواصلة الانخراط في حوار شامل وعملية سلام. وقد يتوقف التقدم المحرز صوب بلوغ المراحل الرئيسية المتوخاة في الاتفاق السياسي طوال فترة الانتخابات المحلية، بسبب نكوص بعض الجماعات المسلحة عن التزاماتها وتقليص مشاركتها في محاولة للاستفادة من العملية الانتخابية من أجل تحقيق تقدم سياسي؛

(ج) ومن المتوقع أن تستمر التوترات المستحكمة بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطنية التي يدعمها أفراد القوات المنتشرة في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، ولا سيما حول مواقع التعدين والاتجار الرئيسية وممرات الترحال الرعوي. وعلاوة على ذلك، ستكون المناورات التي تستخدمها الجماعات المسلحة قد تطورت، بما في ذلك مع زيادة استخدام الذخائر المتفجرة. ومن المتوقع أيضا أن تؤدي زحزة الجماعات المسلحة عن معاقبتها التقليدية إلى زيادة استخدامها للمناورات غير القانونية لابتزاز مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو يعيق حرية تنقلهم؛

(د) يُرجح أن تستمر النزاعات المحلية في زعزعة استقرار أجزاء من البلد، تغذيها التوترات الطائفية التي تؤدي إلى الأعمال المسلحة والعسكرية وزيادة وصم المجتمعات المهمشة. وسيظل الترحال الرعوي الموسمي يشكل خطرا يتمثل في عدم الاستقرار وانعدام الأمن بين مجتمعات الرعاة والمزارعين، ومن المرجح أن تستمر التحديات الأمنية العابرة للحدود في التأثير على الديناميات الإقليمية؛

(هـ) ومن المتوقع أن تكون لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، عند بداية الفترة 2024/2023، قائمة انتخابية محدثة وموثوقة وجامعة وتوافقية، بعد عملية لتسجيل الناخبين مستندة إلى الخريطة الانتخابية المحدثة ومنفذة بما يتماشى مع الإطار القانوني المحدث وأدوات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي التي تم تطويرها بدعم من البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي؛

(و) تأمين الموارد اللازمة للحكومة لتيسير إجراء الانتخابات المحلية من الميزانية الوطنية ومساهمات الجهات الشريكة والمانحة الدولية. وستبذل البعثة المتكاملة المساعي الحميدة وتقدم الدعم التقني والتشغيلي واللوجستي والأمني، وستتسق الدعم الدولي للانتخابات بغرض إجراء انتخابات محلية شفافة وسلمية وتتسم بالشمول والمصادقية وحسن التوقيت، عملا بالقرار 2659 (2022)؛

(ز) ومن المتوقع أن تظل الحكومة تواجه قيودا على الميزانية لتعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. ومن المتوقع أيضا أن تظل المشاكل الهيكلية قائمة، بما في ذلك الافتقار إلى الهياكل الأساسية ومرافق الدفع والرقابة. وستشكل هذه التحديات مخاطر على التقدم المحرز حتى الآن في تعزيز نشر السلطات المحلية واللامركزية، بما يشمل حكام المقاطعات، ونوابهم، ورؤساء البلديات، وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية، وكذلك الجهات الفاعلة في الجهاز القضائي والمؤسسات الإصلاحية وقوات الدفاع الوطني والأمن؛

(ح) ستظل قوات الأمن الداخلي الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية تعتمد على الدعم التشغيلي والمشورة التقنية المقدمين من البعثة المتكاملة لضمان أداء المهام الأساسية لجهاز العدالة الجنائية، بما في ذلك استخدام التدابير المؤقتة العاجلة والدعم القوي لإدارة السجون الوطنية التي تضم محتجزين شديدي الخطورة. وستواصل محكمتا الاستئناف في بانغي وبوار إجراء المحاكمات. وستظل هناك تحديات تتعلق بإزالة الطابع العسكري عن السجون فيما يتعلق بالإدماج الكامل للموظفين المدنيين المدرجين في كشوف مرتبات الحكومة. ومن المتوقع أن تظل الحالة الإنسانية مزرية، في ظل وجود تحديات وتهديدات تواجه إمكانية وصول العاملين في مجال العمل الإنساني في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الخطر الناجم عن المتفجرات في بعض الأصقاع، والتخفيضات المحتملة في الدعم المقدم من الشركاء الدوليين. ومن المتوقع أن تواصل البعثة المتكاملة حماية الحيز الإنساني وتسيير دوريات منتظمة على جميع المحاور الرئيسية من أجل ردع التهديدات التي يتعرض لها العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية وتوفير الحماية لهم.

الأولويات الرئيسية للبعثة

14 - كُلفت البعثة، من أجل تحقيق هدفها الاستراتيجي خلال الفترة 2024/2023، بمواصلة التركيز على الأولويات الأساسية لحفظ السلام، على النحو التالي: (أ) حماية المدنيين، بما في ذلك دعم السلطات الوطنية في الوقاية من خطر الذخائر المتفجرة والتخفيف من حدته والتصدي له؛ (ب) وبذل المساعي الحميدة ودعم عملية السلام، والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي وآليات العدالة الانتقالية (ج) وتيسير تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فورية وكاملة ومأمونة دونما عوائق؛ و (د) وحماية أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها.

15 - وإضافة إلى تلك المهام ذات الأولوية، تكلف البعثة المتكاملة، في حدود قدراتها ومواردها وبالتنسيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بمواصلة تعزيز دعمها لبسط سلطة الدولة ونشر أفراد الإدارة الإقليمية وقوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي، والحفاظ على السلامة الإقليمية؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ودعم الانتخابات المحلية لعام 2023؛ ودعم إصلاح قطاع الأمن؛ وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن والحد من العنف المجتمعي؛ ودعم العدالة الوطنية والدولية ومكافحة الإفلات من العقاب وإرساء سيادة القانون. وهذه المهام إضافة إلى المهام الأربع ذات الأولوية المذكورة في الفقرة 14 هي مهام يعزز بعضها بعضا.

16 - وبأخذ الافتراضات الآتية الذكر في الاعتبار، ستسعى البعثة إلى تنفيذ ولايتها باتباع نهج شامل على نطاق البعثة تماشياً مع استراتيجيتها السياسية المحدثة ونهجها الأمني الذي يمكنها من اتخاذ موقف استباقي وراصد دون الإخلال بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وستسعى البعثة أيضاً إلى منع انتشار العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى والحد منه بشكل مستدام، والحفاظ على السلامة الإقليمية، ومساعدة الحكومة في التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها البلد بتركيز أنشطتها على العناصر الموضوعية الثلاثة المترابطة ومبادرات الدعم المقدم من البعثة المبينة أدناه، وعلى الأولويات المحددة فيها.

17 - وستواصل البعثة دعم تنفيذ المهام المنوطة بها من خلال الأنشطة البرنامجية والجهات الشريكة المنفذة، مع مراعاة المهام ذات الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل الأنسب للجهات الشريكة في جمهورية أفريقيا الوسطى استناداً إلى المزايا النسبية. ويرد بيان تلك الأنشطة في الفرع ثانياً - ياء من هذا التقرير.

الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

18 - إن حماية المدنيين هي إحدى المهام ذات الأولوية الموكلة إلى البعثة. وستعتمد الاستراتيجية الأمنية للبعثة على استجابة متكاملة، بما في ذلك تدخلات أفراد الشرطة والأفراد العسكريين المحددة الهدف التي من شأنها أن تدعم الحكومة في الحد بشكل مستدام من أعمال العنف البدني والتهديدات الموجهة ضد المدنيين. وستدرج هذه الاستراتيجية في العملية السياسية الأوسع نطاقاً بهدف حمل جميع الجهات المعنية على الانضمام إلى طاولة الحوار البناء وتثبيت الجماعات المسلحة، بغرض تحويل مسار النزاع نحو السلام بالوسائل السلمية. وستدعم الاستراتيجية أيضاً بنشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإضافيين الذين أُنْزِلَ بهم مجلس الأمن في القرار 2566 (2021)، بما في ذلك نشر قدرات تمكينية محددة عن طريق زيادة الأصول الجوية وتركيز القوات من خلال مواصلة ترشيد قواعد العمليات المؤقتة. وسيساعد ذلك على زيادة القدرة على التنقل والمرونة وتعزيز الموقف الرادع للبعثة من خلال عمليات استباقية ووقائية تعزز حماية المدنيين. وسيولى اهتمام خاص أيضاً لتعزيز قدرة البعثة على الإلمام بالحالة عن طريق تعزيز قدرات البعثة في مجال الاستخبارات والرصد وتحديد الهدف والاستطلاع بنشر مركبات جوية جديدة غير مأهولة وتعزيز تحليل المعلومات الاستخباراتية من خلال تعزيز التحليل المشترك وتبادل المعلومات الداخلية من أجل توقع التهديدات الرئيسية ومنعها على نحو أفضل.

19 - وستواصل البعثة منع الهجمات الموجهة ضد المدنيين عن طريق اتخاذ مبادرات عسكرية وشرطية ومدنية متكاملة، بما في ذلك دعم بناء قدرات المجتمعات المحلية بغرض تحسين تقييم المخاطر والتهديدات، وفض المنازعات المحلية والتوسط فيها، ومنع اندلاع أعمال العنف. وستستمر البعثة في تنفيذ استراتيجية حماية المدنيين من خلال آليات معززة للحماية المجتمعية تركز على التدابير الوقائية وتعزيز الإنذار المبكر والحماية المادية الاستباقية. وستعمل البعثة على مواصلة تيسير تهيئة بيئة حمائية تتيح تقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق وعودة المشردين داخليا واللاجئين أو إدماجهم أو إعادة توطينهم، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وستعمل البعثة، بالتعاون مع الشركاء، على منع أي عنف انتخابي على المستوى المحلي ودعم الحل السلمي للنزاعات الانتخابية على المستوى المحلي.

20 - وستواصل البعثة إضافة إلى ذلك تحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال. وسترصد البعثة انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك جميع أشكال العنف والاعتداء الجنسيين المتصلين بالنزاعات وكذلك الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال، وستساعد على التحقيق في تلك الانتهاكات والإبلاغ عنها وتقديم الدعم اللازم لملاحقة مرتكبيها قضائياً.

21 - وستدعم البعثة أيضاً الحكومة في جهود الحد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن الناجمين عن الترحال الرعوي الموسمي على طول الحدود وممرات الترحال الرعوي، بسبل منها دعم وضع سياسة وطنية لإدارة الحدود وزيادة تفعيل لجان إدارة شؤون الترحال الرعوي على المستوى المحلي. وسيُحسَّن مستوى الأمن المعزز في المناطق الحدودية من خلال التعاون والتأزر مع البلدان المجاورة لتعزيز الاستقرار الإقليمي ودعم قوات الأمن المعنية. وسيولى اهتمام خاص أيضاً لمشاركة البعثة على المستويين المحلي والمجتمعي في حماية مجتمعات الأقليات ومكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، ومن ثم منع عودة اندلاع النزاع الطائفي.

دعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة

22 - ستواصل البعثة المتكاملة، بالتعاون مع الجهات الضامنة للاتفاق السياسي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين تشجيع إجراء حوار شامل بين الجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الأطراف الموقعة على الاتفاق السياسي والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بهدف تعزيز المكاسب في عمليتي السلام والمصالحة والنهوض بها والحفاظ على الحيز الديمقراطي وحقوق الأفراد وحياتهم وتعزيزها، بما في ذلك الحقوق والحريات المكفولة للأقليات. وستُعطي الأولوية لدعم الحكومة في تهيئة الظروف السياسية والأمنية والقانونية والتقنية الضرورية للحفاظ على الحيز السياسي في سياق الاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي وتوسيع نطاقه. وستواصل البعثة دعم توطيد المكاسب الديمقراطية وإقامة نظام حكم ذي قاعدة تمثيلية أوسع، بما في ذلك على الصعيد المحلي، بغرض توفير مزيد من الفرص للمجتمعات المهمشة لكي تشارك في الحياة العامة، في ما يشكل استجابة مباشرة للمطالبات الطويلة الأمد للأطراف الموقعة، فضلاً عن منع العنف المتصل بالانتخابات وتعزيز حل المنازعات الانتخابية بالوسائل السلمية. وإضافة إلى ذلك ستواصل البعثة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بسبل منها كفالة المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام والنهوض بالحلول السياسية، وكذلك تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع المجالات.

23 - وسترتبط الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي مباشرة بالحوار على الصعيد المحلي، وبمبادرات المشاركة والمصالحة المجتمعية لتعزيز التقدم نحو السلام المستدام في جميع أنحاء البلد. وسيولى اهتمام خاص لتسوية النزاعات والحفاظ على حيز ديمقراطي شامل للجميع وتعزيزه وضمان الحقوق والحريات الأساسية لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات والنازحون والمعارضة السياسية ووسائل الإعلام المستقلة. وستواصل البعثة، بالتنسيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، الاستفادة من التقدم المحرز في سياق آليات السلام على الصعيد المحلي واللجان المنشأة لدعم تنفيذ الاتفاق السياسي.

24 - وستدعم البعثة المتكاملة، بالتنسيق مع الجهات الشريكة، تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات محلية شفافة وسلمية وحرّة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع، من خلال مواصلة تقديم الدعم التقني واللوجستي والتشغيلي والسياسي إلى السلطة الوطنية للانتخابات والمؤسسات الأخرى، مثل المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للاتصالات، باعتبار دعم تهيئة تلك الظروف هدفاً صدر به تكليف ويتوخى تحقيقه على الفور ويندرج في إطار دعم البعثة الأوسع نطاقاً للعملية السياسية في البلد. وسيكون من الأهمية بمكان أن يستمر الوجود المحلي لأفراد البعثة المكلفين بالانتخابات، والمكاتب الانتخابية الميدانية، بالإضافة إلى الدعم التقني واللوجستي المقدم إلى السلطات الوطنية على المستوى المركزي في بانغي، بغرض النجاح في التحضير للانتخابات المحلية وإجرائها. وفي هذا السياق ستقدم البعثة الدعم التقني والتشغيلي إلى السلطة الوطنية للانتخابات من أجل ضمان المشاركة المدنية وتنقيف الناخبين على جميع المستويات لكفالة حسن اطلاع الجهات المعنية المحلية على بدء تنفيذ العملية اللامركزية وكفالة مشاركتها بنشاط في العمليات الانتخابية التي تجريها دوائرها الانتخابية.

25 - وستسهم البعثة في إصلاح قطاع الأمن بالتركيز على بناء المؤسسات، وتعزيز الإشراف والرقابة الديمقراطييين، وتحسين إدارة قطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، ستدعم البعثة عملية إصلاح قطاع الأمن الوطنية والمراعية للمنظور الجنساني من خلال تنسيق إصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني ووزارة

الداخلية والأمن العام، ووزارة الدفاع، في إطار سياسة الأمن الوطني، والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وسياسة الدفاع الوطني. وستعطى الأولوية لتنفيذ الأحكام الأمنية للاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وستواصل البعثة المتكاملة أيضاً توفير البنى التحتية والمعدات، وتعزيز تنفيذ أفضل الممارسات، والتخفيف من المخاطر فيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر، من خلال أنشطة التدريب وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية الخاصتين باللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع.

26 - وستواصل البعثة دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصفها وسائل أساسية لدفع العملية السياسية قدماً. وستساعد البعثة السلطات الوطنية في تخطيطها وعملياتها من أجل نزع سلاح المقاتلين المؤهلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى أوطانهم على نحو مستدام ضمن الإطار والبرنامج الوطني المعمول بهما لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستواصل البعثة إضافة إلى ذلك المتابعة مع السلطات الوطنية لكفالة إيجاد أوجه تآزر تكفل إدماج المقاتلين السابقين المسرحين في قطاع الأمن. وسيستمر تنفيذ برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لتكملة العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن تعزيز الحوار المجتمعي وجهود تحقيق الاستقرار الرامية إلى وقف العنف وتهيئة الظروف المؤاتية لتحسين الأمن، والتعافي المجتمعي، وحماية المدنيين.

مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

27 - ستواصل البعثة دعم الحكومة في تعزيز القدرات المؤسسية الكفيلة بتعزيز سيادة القانون وإعادة إرساء سلطة الدولة، وهما أمران أساسيان للحفاظ على بيئة حمائية والنهوض بأولويات بناء السلام. وسيُكمل الدعم بتعزيز القدرات المحلية للتعاون في مجال السلام والعدالة مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء. وستبذل جهود منسقة مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية للمضي قدماً في تنفيذ استراتيجية استعادة سلطة الدولة وبسطها، مع التركيز على تعزيز فعالية عمليات نشر الأفراد في مجالات الإدارة المحلية والقضاء والسجون والأمن، فضلاً عن إعادة تأهيل وتجهيز مراكز الشرطة والدرك. كما سيعزز التواصل والأنشطة الإعلامية بين الإدارات المحلية والحكومة الوطنية في بانغي، باعتبارها وسيلة بالغة الأهمية لتمكين جهود اللامركزية على نطاق أوسع وتيسير إجراء انتخابات محلية شفافة وسلمية وحرّة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

28 - وستوفر البعثة تخطيطاً ومساعدة تقنية معززين ودعمًا لوجستياً لإعادة الانتشار التدريجي لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، التي تشارك في عمليات مشتركة مع البعثة تشمل التخطيط المشترك والتعاون التكتيكي. وسيدعم ذلك تنفيذ المهام الموكلة إلى البعثة في إطار من الامتثال الصارم لسياسة الأمم المتحدة للعدالة الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، رهنا بتحديد البعثة مدى امتثال الجهات المتلقية لاتفاق مركز القوات المبرم مع البعثة.

29 - وستواصل البعثة الإسهام في تنفيذ سياسة الدفاع الوطني من خلال إنشاء حاميات في مناطق الدفاع الإقليمية. وسيظل وجود تلك القوات على نحو منسق في جميع أنحاء البلد عنصراً بالغ الأهمية من عناصر جهد متكامل لاستعادة الأمن وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، ستدعم البعثة المتكاملة التدابير التي يتخذها قطاع العدالة والمساءلة الجنائية في مكافحة الإفلات من العقاب.

وستتطلب هذه الجهود دعماً مستمراً لنظام العدالة العادي وللمحكمة الجنائية الخاصة، ولا سيما لزيادة عدد القضايا الجنائية التي تنظر فيها المحكمة.

30 - وإضافة إلى ذلك سيكون التنسيق بين الجهود الرامية إلى النهوض بالمساءلة الجنائية وجهود المصالحة وتنفيذ الاتفاق السياسي، بما في ذلك من خلال عمل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، عنصراً أساسياً لضمان إمكانية اللجوء إلى العدالة. وستواصل البعثة، بوصفها بعثة متكاملة، تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية لتحديد الجهات الشريكة، بما فيها أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، لتنفيذ الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل المتمثلة في زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وإرساء الحوكمة الرشيدة، في إطار الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام.

فعالية البعثة

31 - ستعزز البعثة إلى حد كبير قدرتها على التنقل في جميع أنحاء البلد، مما سيكون له أثر شامل على فعاليتها العملية، بما في ذلك قدرتها على حماية المدنيين، ودعم بسط سلطة الدولة وتوطيدها. وستواصل البعثة ترشيد قواعد العمليات المؤقتة، بما في ذلك إغلاق هذه القواعد امتثالاً لقرار الجمعية العامة 274/76 وضمن إطار الاستعراض الشامل لأثر البعثة، بما في ذلك هياكلها المشتركة.

32 - وستواصل البعثة تعزيز الجهود الرامية إلى حماية موظفي الأمم المتحدة، على نحو ما أوصت به خطة العمل الرامية إلى تحسين أمن حفظة السلام، وستستحدث تدابير لتحسين الأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام بما يتماشى مع مبادرة الأمين العام المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، سينصب التركيز بشكل خاص على تحسين الظروف المعيشية في قواعد العمليات المؤقتة وأماكن إقامة الأفراد النظاميين.

33 - وستواصل البعثة النهوض بالتحول الرقمي من خلال تحسين استخدام أداة التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء في نظام أوموجا، بما في ذلك الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية والأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ والنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء لتعزيز التخطيط الداخلي للبعثة وتكاملها ومواصلة إيجاد أوجه التآزر بين العمليات والأدوات. ويستخدم النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء بانتظام حالياً لتخطيط العمليات وتقييمها وتكييفها وتعزيزها بغية تحسين تنفيذ الولاية، ويُسترشد به أيضاً في وضع أطر الميزنة القائمة على النتائج. وتستخدم البعثة حالياً المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة لها لتقييم فعالية وأثر نواتج البعثة بانتظام، وتحديد أفضل الممارسات والمجالات التي يمكن تعزيز العمليات فيها. وتستخدم البعثة المتكاملة أيضاً البيانات والتحليلات التي يولدها النظام لتوضح للدول الأعضاء على نحو أفضل كيفية إسهامها في إحداث تغيير بمرور الوقت، والمجالات التي تواجه فيها تحديات، بما في ذلك في تقارير الأمين العام والإحاطات المقدمة لمجلس الأمن.

34 - وستهدف الاستراتيجية الشاملة للاتصالات والتوعية التي تستخدمها البعثة، إلى جانب دعمها لوزارة الاتصالات وتنفيذ استراتيجيات الاتصالات الوطنية، إلى زيادة إبراز عمل البعثة المتكاملة وإطلاع السكان على الأولويات الاستراتيجية الموكلة إليها، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، ودعم عملية السلام، وتيسير المعونة الإنسانية، ودورها المحايد. وستُنَفَّذ أنشطة اتصال استراتيجية استباقية للحيلولة دون أن تؤدي المعلومات المغلوطة والمضللة وخطاب الكراهية إلى توجيه تفكير المجتمعات المحلية وتحريضها على

ارتكاب العنف الذي يستهدف جماعات بعينها، في الوقت الذي سيعزز فيه رصد وسائل الإعلام، لا سيما فيما يتعلق بتغطيتها للانتخابات المحلية والعملية السياسية الأوسع.

35 - وستعزز البعثة أيضا الجهود الرامية إلى منع ومكافحة أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالاعتماد على إطارها السنوي لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيستمر تنفيذ برنامج قوي للسلوك والانضباط يدير المخاطر المحددة المرتبطة بجميع أنواع سوء السلوك التي يرتكبها أفراد البعثة ويخفف من حدة هذه المخاطر، مع التركيز بوجه خاص على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضد النساء والأطفال الضعفاء، يكمله نهج محوره الضحايا. وعلاوة على ذلك ستركز البعثة جهودها أيضا على تدريب أفرادها المدنيين والنظاميين، وإجراء تقييمات للمخاطر، وتنفيذ تدابير الوقاية، وضمان حصول الضحايا والأطفال المولودين نتيجة للاستغلال والانتهاك الجنسيين على المساعدة الملائمة في الوقت المناسب. وستعطي البعثة الأولوية أيضا للوجود الميداني لفريقها المعني بالسلوك والانضباط لكي يضطلع بواجباته في مجالات إدارة المخاطر، والوقاية، والإنفاذ، والإجراءات التصحيحية. وستنفذ أنشطة وقائية قوية وإدارة للمخاطر بطريقة منسقة ومتكاملة لمراعاة السياق المحلي للمناطق التي يُنشر فيها أفراد البعثة، مع إعطاء الأولوية للوحدات التي تواجه مخاطر شديدة استنادا إلى مواقع الوحدات وموجز المخاطر. وستعمل البعثة المتكاملة أيضا على تنشيط الشبكات المجتمعية والآليات المجتمعية لتقديم الشكاوى والتي توجد حاليا في 31 موقعا، بما في ذلك بانغي والمناطق المحيطة بها. وستعطي الأولوية لبناء قدرات المجتمعات المحلية وتمكينها من خلال المشاركة والتنسيق على الصعد المحلي والإقليمي والوطني، بما في ذلك من خلال شبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في البلد. وستواصل البعثة المتكاملة تكثيف أنشطة التوعية والدعوة في وسائل الإعلام بشأن سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبشأن آليات الإبلاغ، من خلال الإعلانات على القنوات الإذاعية المجتمعية، والتراسل عبر خدمة الرسائل القصيرة، والتلفزيون، والتوعية العامة.

مبادرات دعم البعثة

36 - يتضمن مقترح الميزانية للفترة 2024/2023 مبادرات مختلفة تهدف إلى تلبية طلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها 274/76، بما في ذلك إعطاء الأولوية للأعمال المتعلقة بتحسين أماكن إقامة موظفي البعثة المتكاملة في الميدان.

37 - وفي أعقاب أزمة الوقود الحادة التي شهدتها البعثة خلال النصف الأول من عام 2022، حددت البعثة ثغرات في سلسلة الإمداد. ولسدّ هذه الثغرات وكفالة أمن الوقود الذي يشكل عنصرا لا غنى عنه لعمليات البعثة، يقترح إدخال تحسين مادي على قدرة البعثة على تخزين الوقود في عدة مواقع لتمكين البعثة من زيادة مخزونها من احتياطي الوقود الاستراتيجية من مخزون يكفي حاليا لمدة 30 يوما إلى مخزون يكفي لمدة 90 يوما، مع زيادة عدد أيام المخزون من احتياطي الوقود المحلية بمستويات تختلف باختلاف المواقع استنادا إلى مخاطر أمن الوقود.

38 - ويقترح أيضا تنفيذ مشاريع التشييد التالية: (أ) نقل وحدة شرطة مشكلة واحدة من بانغي إلى سام أواندجا في القطاع الشرقي دعما لاستراتيجية منقحة لتخطيط القوة تهدف إلى كفالة أن يكون حجم وجود البعثة متناسبا مع الخطر القائم في هذه المواقع، بما في ذلك بناء معسكر جديد لإقامة 180 شخصا؛ (ب) بناء معسكر للأفراد العسكريين في سام أواندجا يستوعب 150 شخصا؛ (ج) تشييد مكاتب ومرافق إقامة

لموظفي الدعم في سام أواندجا تستوعب 30 شخصا. ويجري إعداد المعسكرات في سام أواندجا بعد انتشار القوات بالفعل. من المتوقع أن يكتمل تشييد المعسكر الأولي في الخيام بحلول نهاية حزيران/يونيه 2023 ومن المقرر الانتهاء من تشييد هيكل الجدار الصلب بحلول حزيران/يونيه 2024.

39 - وستواصل البعثة المتكاملة تنفيذ استراتيجيتها البيئية الشاملة، بما في ذلك زيادة القدرة في مجال الطاقة المتجددة، وتحسين نهجها في توليد الطاقة وإدارتها، وتعزيز إدارة النفايات الصلبة ومعالجة مياه الصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة الاستفادة من الاستثمارات المنفذة بالفعل مثل النظم الفلطانية الضوئية ونظم الطاقة الشمسية الهجينة. وبالإضافة إلى ذلك، ستستكشف البعثة خيارات لتتبع مصادر الطاقة وستبحث عن بدائل للطاقة النظيفة مثل الكهرباء المولدة من مصادر مستدامة ومتجددة، بما في ذلك: (أ) الطاقة الكهرومائية، عن طريق الربط بالشبكة الوطنية، والمولدات التي تتسم بكفاءة عالية في استهلاك الوقود والتي قللت من تأثيرها على البيئة؛ (ب) الطاقة الشمسية/النظم الفلطاظونية من خلال إبرام اتفاق مع شركة تجارية لشراء الطاقة. وستساهم هذه الجهود في تقليل اعتماد البعثة على توليد الطاقة القائمة على الديزل، مما يؤدي إلى توفير الوقود وتقليل انبعاثات الكربون في الفترة 2023/2024. وستواصل البعثة أيضا تحسين استراتيجيتها لإدارة النفايات من خلال تشغيل وصيانة ساحات مركزية لإدارة النفايات في بانغي ومواقع المكاتب الميدانية، إلى جانب تشغيل وصيانة محارق النفايات الطبية الأحيائية والعامّة المجهزة بالكامل، فضلا عن صيانة مدفن نفايات بلدي تم إصلاحه.

40 - وستواصل البعثة تعزيز قدراتها في مجال المراقبة والاستطلاع الاستخباريين من خلال منظومات الطائرات غير المأهولة ذات السمات المحسنة التي دخلت البعثة حاليا المرحلة الأخيرة من التفاوض بشأنها لاستبدال عقد الخدمة الحالي. وتشمل الاحتياجات المتعلقة بالمنظومة الجديدة قدرات الإقلاع والهبوط العمودي، وتعزيز دقة الكاميرا من خلال تزويدها بالقدرة على التعرف على الأفراد الذين يحملون أسلحة، والتشغيل البعيد المدى، وزيادة عدد ساعات الطيران لتمكين البعثة من نشر مهام المراقبة والاستطلاع بسرعة في المواقع النائية بهدف تحسين تخطيط الاحتياجات التشغيلية وحماية المدنيين وأفراد البعثة.

41 - وبدأت البعثة وإدارة الدعم العملياتي استعراضا لملاك الموظفين المدنيين تمشيا مع قرار الجمعية العامة 274/76. واستلزمت المرحلة الأولى من الاستعراض إجراء تقييم داخلي أولي لعنصر دعم البعثة بغية تحديد الاحتياجات المناسبة من الموظفين. ونظرا للزيادة الأخيرة في الأفراد النظاميين في البعثة بنسبة 27,0 في المائة المأذون بها بموجب قرار مجلس الأمن 2566 (2021)، أخذ في الاعتبار عنصر الدعم في البعثة المتكاملة، الذي زاد بنسبة 4,0 في المائة فقط، لضمان وجود موارد كافية لدعم الزيادة في الأفراد النظاميين وحجم وجود البعثة نتيجة تلك الزيادة. ويعكس مقترح الميزانية هذا الاحتياجات البالغة الأهمية للسلامة والأمن. ونظرا لأن تلبية الاحتياجات من الموظفين للبعثة المتكاملة تشكل مسألة حساسة وملحة، فإن الحاجة إلى الوظائف الثابتة والمؤقتة المقترح إنشاؤها في الفترة 2023/2024 المدرجة في المقترح كانت قائمة حتى قبل الاضطلاع باستعراض ملاك الموظفين المدنيين.

42 - وفي هذا السياق، يتألف ملاك الموظفين المدنيين المقترح من زيادة إجمالية قدرها 38 وظيفة ثابتة ومؤقتة تمثل الأثر الصافي لاقتراح إلغاء وظيفة مؤقتة واحدة (لموظف دولي) واقتراح إنشاء 39 وظيفة ثابتة ومؤقتة، تمثل 11 وظيفة لموظفين دوليين، ووظيفة واحدة لموظف فني وطني، و 18 موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة، و 9 من متطوعي الأمم المتحدة.

43 - وتعكس التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين العوامل التالية: (أ) زيادة الاحتياجات التشغيلية لدعم الأفراد النظاميين الإضافيين البالغ عددهم 690 3؛ (ب) تحليل عبء العمل والمبادرات الرامية إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة؛ (ج) تحليل المخاطر واعتبارات السلامة في العمليات؛ (د) ملاحظات وتوصيات مراجعة الحسابات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات. ولا يقترح إدخال تغييرات كبيرة على الهيكل التنظيمي للبعثة للفترة 2024/2023. وستواصل البعثة تعزيز جهودها لبناء قدرات الموظفين الوطنيين. وفي هذا السياق، يشجع المواطنون المؤهلون الذين تتم الاستعانة بهم كمتقاعدين أفراد ومتطوعي الأمم المتحدة على تقديم طلباتهم عند شغور وظائف ثابتة أو مؤقتة وسيُنظر في هذه الطلبات على النحو الواجب. وعلاوة على ذلك، تشكل نسبة 51,3 في المائة من الوظائف الثابتة والمؤقتة الجديدة المقترحة للفترة 2024/2023 وظائف من الفئات الوطنية. ونظرا لارتفاع معدل الشواغر في البعثة المتكاملة، بما في ذلك الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، أنشئت فرقة عمل معنية بالتوظيف تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام. ولتسريع وتيرة التعيينات في الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، تمت رقمته طلبات الاستقدام والاختيار الداخلية لتبسيط عملية الموافقة، وتم تحديد منسقي التوظيف لمساعدة المديرين المكلفين بالتعيين.

44 - وتعكس الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للإنفاق على البعثة وتشغيلها للفترة 2024/2023 زيادة في الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) الوقود اللازم للمولدات الكهربائية والمركبات والطائرات بسبب الارتفاع المتوقع في متوسط سعر اللتر الواحد وزيادة الاستهلاك المقرر نتيجة لنشر المزيد من الأفراد النظاميين، وارتفاع رسوم التعبئة لزيادة قدرة البعثة على تخزين الوقود؛ (ب) التحسن العام في الأداء المتوقع للمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات؛ (ج) استئجار وتشغيل الأسطول الجوي للبعثة بسبب الارتفاع المتوقع في عدد ساعات الطيران نتيجة زيادة تناوب القوات المقرر نتيجة لنشر الأفراد النظاميين الإضافيين؛ (د) تكاليف التعبئة اللازمة للإنشاء المقرر لمستودع بموجب عقد جديد لحصص الإعاشة يبدأ سريانه اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛ (هـ) المنظومات الجوية غير المأهولة نتيجة للاستعاضة المقررة عن المركبات المدارية الأربع بموجب طلب توريد مشفوع بعقد تجاري لتوفير خمس منظومات جوية غير مأهولة؛ (و) سفر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن بسبب ارتفاع السعر المتوسط للساعة الوارد في العقد الطويل الأجل الجديد للرحلات المستأجرة؛ (ز) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة بسبب ارتفاع معدل سداد التكاليف القياسية للقوات الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 276/76 والارتفاع المتوقع في المتوسط الشهري لنشر الأفراد النظاميين.

جيم - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

45 - ستسعى البعثة المتكاملة إلى الاستفادة من الأصول الموجودة بالبعثات الأخرى عقب تقليص حجم هذه البعثات وسحبها لتلبية الاحتياجات التشغيلية للبعثة، إن وجدت. وستواصل البعثة تحسين استفادتها من خدمات قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي الموجود في غنتيبي، أوغندا، لتوفير السلع والخدمات دعماً لتنفيذ ولايتها، وستدرج خدمات هذا القسم عند إجراء عمليات الاقتناء في سياق تخطيط الطلب، حسب الاقتضاء. وستواصل البعثة كذلك استخدام مركز اللوجستيات التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموجود في غنتيبي، وذلك من خلال إلحاق موظف مدني من فئة الخدمات العامة وموظفين مدنيين اثنين من فئة الخدمة الميدانية من البعثة المتكاملة لتولي أداء مهام الدعم المتصلة بالإدارة واللوجستيات وإدارة سلسلة الإمداد.

46 - وسيواصل مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي تقديم الدعم على الصعيد الإقليمي إلى البعثات المستفيدة من خدماته، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في مجالات الالتحاق بالعمل وانتهاء الخدمة والمستحقات والمرتببات، ومدفوعات الموردين، والاستحقاقات والسفر في مهام رسمية، وتجهيز المطالبات (كإعانة الإيجار والخدمات الأمنية ومنح التعليم وسداد تكاليف السفر في إطار البعثات) وخدمات أمين الصندوق، وخدمات التدريب والمؤتمرات، والنقل ومراقبة الحركة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات امتثالاً لاتفاق مستوى الخدمات. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة المتكاملة استخدام قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا للترود بخدمات نشر المخزونات، مما يكفل الوصول بعمليات الشراء إلى المستوى الأمثل والتمكين من إيصال إمدادات البعثة في الوقت المناسب.

دال - الشراكات، والتنسيق مع الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة

47 - للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق السياسي ودعم الحوكمة الرشيدة، ستعزز البعثة التنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الإقليميين والدوليين الثنائيين الآخرين. وستسعى البعثة المتكاملة إلى تعزيز تعاونها الإقليمي مع البعثات العاملة في المنطقة وما تحققة من وفورات الحجم، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات وتحليلها وتيسير ذلك، حسب الاقتضاء. وستظل هذه الشراكات أساسية لمواءمة الجهود المبذولة بشأن الأولويات الاستراتيجية والتنظيمية من أجل تقديم دعم موحد ومتسق إلى السلطات الوطنية. وسعياً إلى الحد من التهديدات العابرة للحدود الوطنية وتعزيز جهود تحقيق الاستقرار، ستواصل البعثة التعاون عن كثب مع الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل تفعيل التام للجان المختلطة المشتركة والآليات العابرة للحدود التي تعمل بكامل طاقتها، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة المتكاملة على كفالة استمرار مشاركة البلدان المجاورة في عملية السلام، وعلى دعم الحوكمة الرشيدة وبناء السلام في أعقاب العملية الانتخابية الوطنية.

48 - ومن خلال الشراكات الوثيقة للبعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، سيتواصل تنفيذ المبادرة الرامية إلى اتباع أسلوب جديد في العمل على نطاق النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولا سيما في إطار الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، والاستراتيجية الوطنية بشأن الحلول المستدامة، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027. وستواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء وفي إطار اللجنة التنفيذية المشتركة للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، دعم الحكومة في تعزيز التنسيق بين الوزارات القطاعية وأمانة الخطة، بهدف زيادة تحسين التواصل وإبراز ما تم من إنجازات في تحقيق مكاسب السلام الملموسة لفائدة السكان.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

49 - سعياً إلى تيسير عرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُددت ست فئات من الإجراءات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. وترد في الفرع ألف من المرفق الأول لهذا التقرير تعاريف المصطلحات المتصلة بالفئات الست.

التوجيه التنفيذي والإدارة

50 - يتولى المكتب الأمامي لمكتب الممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام. ويرد في الجدول 1 ملاك الموظفين المقترح.

الجدول 1

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

متطوعو الأمم المتحدة			الموظفون الوطنيون				الموظفون الدوليون					
المجموع			الموظفون من فئة				و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع الفنيون الخدمات المجموع					
المجموع	الدوليون	الوطنيون	الفرعي	العامة	الوطنيون	الفرعي	الميدانية	ف-2	ف-4	ف-1	أ ع م	
مكتب الممثل الخاص للأمين العام												
27	2	—	2	6	2	4	19	5	4	9	—	1 2023/2022
29	4	1	3	6	2	4	19	5	4	9	—	1 2024/2023
2	2	1	1	—	—	—	—	—	—	—	—	صافي التغير (انظر الجدول 2)
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)												
8	—	—	—	2	2	—	6	1	1	3	—	1 2023/2022
8	—	—	—	2	2	—	6	1	1	3	—	1 2024/2023
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	صافي التغير
مكتب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)												
18	—	—	—	3	2	1	15	2	6	6	—	1 2023/2022
18	—	—	—	3	2	1	15	2	6	6	—	1 2024/2023
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	صافي التغير
الوظائف المؤقتة المعتمدة ⁽¹⁾												
1	—	—	—	—	—	—	1	—	—	1	—	— للفترة 2023/2022
الوظائف المؤقتة المقترحة ⁽¹⁾												
1	—	—	—	—	—	—	1	—	—	1	—	— للفترة 2024/2023
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	صافي التغير
المجموع الفرعي												
19	—	—	—	3	2	1	16	2	6	7	—	1 2023/2022
19	—	—	—	3	2	1	16	2	6	7	—	1 2024/2023
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	صافي التغير
مكتب رئيس الموظفين												
129	33	—	33	31	16	15	65	12	24	24	5	— 2023/2022
131	34	—	34	31	16	15	66	12	25	24	5	— 2024/2023
2	1	—	1	—	—	—	1	—	1	—	—	صافي التغير (انظر الجدول 3)

الموظفون الدوليون													متطوعو الأمم المتحدة
الموظفون الوطنيون													المجموع
الموظفون من فئة													المجموع
وأع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع الفنيون الخدمات المجموع الفرعي الوطنيون العامة الفرعي الدوليون الوطنيون الفرعي المجموع													المجموع
أع م مد-1 ف-4 ف-2 الميدانية الفرعي الوطنيون العامة الفرعي الدوليون الوطنيون الفرعي المجموع													المجموع
دائرة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022	1	4	10	7	22	15	35	50	14	—	14	—	86
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023	1	4	10	7	22	15	35	50	14	—	14	—	86
صافي التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مجموع الوظائف													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022	3	6	46	45	27	127	35	57	92	49	—	49	268
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023	3	6	46	46	27	128	35	57	92	52	1	51	272
صافي التغير	—	—	—	1	—	1	—	—	—	3	1	2	4
مجموع الوظائف المؤقتة													
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(أ) للفترة 2023/2022	—	—	1	—	—	1	—	—	—	—	—	—	1
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(أ) للفترة 2024/2023	—	—	1	—	—	1	—	—	—	—	—	—	1
صافي التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع، بما في ذلك الوظائف المؤقتة													
المعتمد للفترة 2023/2022	3	6	47	45	27	128	35	57	92	49	—	49	269
المقترح للفترة 2024/2023	3	6	47	46	27	129	35	57	92	52	1	51	273
صافي التغير	—	—	—	1	—	1	—	—	—	3	1	2	4

(أ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة

المساعدة المؤقتة العامة: استمرار وظيفة واحدة مؤقتة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها 3 وظائف مؤقتة

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الجدول 2

الموارد البشرية: مكتب الممثل الخاص للأمين العام

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	الوصف
الوظائف المؤقتة 1+	من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين	موظف معني بحقوق الضحايا	إنشاء	
1+	من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين	موظف معني بحقوق الضحايا	إنشاء	
2+	المجموع			

51 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب الممثل الخاص للأمين العام من 27 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 وكيل أمين عام، و 6 ف-5، و 3 ف-4، و 3 ف-3، و 1 ف-2، و 5 من فئة الخدمة الميدانية، و 4 موظفون فنيون وطنيون، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة، ووظيفتان مؤقتتان من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). ويقدم المكتب التوجيه والإرشاد لجميع عناصر البعثة لكفالة تنفيذ جميع المهام الموكلة إليها.

52 - ويتألف ملاك موظفي البعثة المعتمد لتقديم المساعدة والدعم لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من موظف برتبة ف-5، وهو كبير موظفين معني بحقوق الضحايا. وعملا باستراتيجية الأمين العام لعام 2017 بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة وأفرادها من غير الموظفين والتصدي لهما (A/71/818 و A/71/818/Corr.1)، يعمل كبير الموظفين المعني بحقوق الضحايا كجهة اتصال رئيسية لجميع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يرتكبهما موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أنشئت هذه الوظيفة للدفاع عن حقوق الضحايا على الصعيد الميداني، ودعم ولاية محامي حقوق الضحايا الموجود في المقر على المستوى الاستراتيجي، والعمل كجهة اتصال رئيسية لجميع الضحايا وأسرهم. ويتولى شاغل هذه الوظيفة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام المسؤولية عن تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة والمساعدة والتتبع الشاملين.

53 - ومن أجل التنفيذ الناجح لتعهد الأمين العام بوضع حقوق الضحايا وكرامتهم في صدارة الجهود التي تبذلها البعثة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، تسعى البعثة المتكاملة إلى تعزيز قدرتها على دعم حقوق الضحايا. ومنذ إنشاء البعثة في عام 2014، تم تحديد 630 ضحية من ضحايا موظفي الأمم المتحدة يحتاجون إلى المساعدة. ومع نشر الأفراد النظاميين الإضافيين المأذون بهم بموجب قرار المجلس 2566 (2021)، ستكون هناك حاجة إلى تعزيز القدرة على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستركز البعثة جهودها في هذا الصدد على تدريب أفرادها النظاميين، وإجراء تقييمات للمخاطر، وتنفيذ تدابير التخفيف.

54 - وفي سياق ما تقدم، يقترح إنشاء وظيفتين لموظفين معنيين بحقوق الضحايا (متطوعو الأمم المتحدة)، إحداها دولية والأخرى وطنية، على النحو المبين في الجدول 2، في مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمساعدة كبير الموظفين المعني بحقوق الضحايا وكفالة التغطية الكافية لتقديم المساعدة إلى الضحايا.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)

الجدول 3

الموارد البشرية: مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)

العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	الوصف
1	ف-4	موظف إدارة البرامج	استمرار	وظيفة مؤقتة
المجموع 1				

55 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) من 18 وظيفة (1 أمين عام مساعد، و 3 ف-5، و 3 ف-4، و 6 ف-3، و 2 من فئة الخدمة الميدانية،

وموظف وطني من الفئة الفنية، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة) ووظيفة واحدة برتبة ف-4 في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وتقدم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى البعثة من خلال شراكتها الطويلة الأمد مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتم إنشاء وظيفة موظف لإدارة البرامج من الرتبة ف-4 كوظيفة مؤقتة في الفترة 2023/2022 للعمل كرئيس لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة وهي جزء من ملاك موظفي مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية). ويكفل ذلك تولي دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دور القيادة بشكل مباشر في تقييم التهديدات وتصميم البرامج ورصدها، والتمثيل لدى قيادة البعثة والجهات الحكومية المعنية والشريكة.

56 - وفي هذا السياق، يقترح الإبقاء على وظيفة مؤقتة واحدة لموظف إدارة برامج (ف-4)، كما هو مبين في الجدول 3، في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية). وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن تصميم استراتيجية برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة المتكاملة، وقيادة التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، وتصميم البرامج والتصدي للتهديدات، وتقديم المشورة إلى قيادة البعثة، والتنسيق مع عناصر البعثة الأخرى، ولا سيما قوة البعثة، ودعم جهود الدعوة، وقيادة العمل الذي يجري مع السلطات المحلية المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وسيشرف شاغل الوظيفة أيضاً على التنفيذ وعلى أداء الشركاء المنفذين.

مكتب رئيس الموظفين

الجدول 4

الموارد البشرية: مكتب رئيس الموظفين

الوصف	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغير
وظيفة ثابتة	1+	ف-3	محلل بيانات	إنشاء
وظيفة مؤقتة	1+	من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين	محلل بيانات	إنشاء
المجموع 2+				

57 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب رئيس الموظفين من 37 من الوظائف الثابتة والمؤقتة (1 مد-2، و 3 مد-1، و 4 ف-5، و 8 ف-4، و 2 ف-3، و 5 من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة لموظف فني وطني، و 12 وظيفة من فئة الخدمات العامة، ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة). والمكتب مسؤول عن كفالة التوجيه الفعال والإدارة المتكاملة لجميع أنشطة البعثة، وفقاً للرؤية والتوجيه الاستراتيجيين للممثل الخاص للأمين العام. ولهذا الغرض، يشرف رئيس الموظفين على الآليات والعمليات الأساسية التي تمكن من التنفيذ المتكامل لولاية البعثة، ولا سيما التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، وتنسيق السياسات، واتخاذ القرارات على مستوى رفيع، وإدارة المعلومات. ويكفل رئيس الموظفين أيضاً إنشاء هيكل التنسيق وتوافر التزامات الإبلاغ لتمكين البعثة من العمل بأكثر الطرق كفاءة وأحسنها توقيتاً. وعلاوة على ذلك، يكفل رئيس الموظفين وجود هيكل لإدارة البعثة، بما في ذلك الهيئات العليا لصنع القرار وآلية التخطيط والتنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما لتمكينها من العمل في أوقات الأزمات. وعلاوة على ذلك، يتشاور رئيس الموظفين مع جميع مكاتب البعثة لكفالة استخدام أفضل الأساليب لتحقيق أهداف البعثة وأولوياتها، في حدود النظامين الإداري والأساسي للأمم المتحدة، ويكفل الفهم الواضح لأولويات

الجانب الفني وقدرات دعم البعثة والتوازن بين الأولويات والقدرات مع تعزيز تكامل عناصر البعثة على جميع المستويات. ويشرف رئيس الموظفين أيضا على وضع إجراءات ونظم متكاملة على نطاق البعثة لتحليل المعلومات وإدارتها، بما في ذلك تبادل المعلومات داخل البعثة، والتزامات الإبلاغ، والاتصال بالبلد المضيف وأصحاب المصلحة الآخرين.

58 - ويوجد حاليا نقص في القدرة المخصصة في البعثة لتحليل البيانات وإدارة المعلومات والسجلات، ولا سيما في سياق زيادة كمية البيانات والمعلومات والتقارير القائمة على البيانات التي تعدها البعثة وتكون مركزية على مستوى مكتب رئيس الموظفين. ومن بين أمور أخرى، ارتفع عدد المؤشرات التي يتم تتبعها من خلال النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء من 64 في عام 2019 إلى 110 في عام 2020 و 143 في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 123 في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وهناك حاجة ملحة كذلك إلى تعزيز إدارة المعلومات والسجلات في المكتب، بما في ذلك تبادل المراسلات مع البلد المضيف والاتصالات الداخلية التي شهدت أيضا زيادة كبيرة في السنوات الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، زاد بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية عدد أطر الرصد والإبلاغ التي أنشأها مقر الأمم المتحدة والتي تتطلب تحديثات منتظمة ومستمرة بشأن المبادرات المتخذة على مستوى البعثة، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات وإدارة الأداء في نظام أوموجا، وإطار الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات في إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام وتقرير مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام عن النهج الذي تتبعه البعثة في مجال السلوك والانضباط.

59 - وفي سياق ما ورد أعلاه، يقترح إنشاء وظيفة واحدة ثابتة لمحلل بيانات (ف-3) ووظيفة مؤقتة لمحلل بيانات (متطوعو الأمم المتحدة) في مكتب رئيس الموظفين، على النحو المبين في الجدول 4. وستدعم هذه القدرة المخصصة رئيس الموظفين في قيادة تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالتحول الرقمي لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، سيسهم شاغلا الوظيفة الثابتة والمؤقتة في كفالة أن تتمكن البعثة من الاستفادة على أفضل وجه من البيانات المتاحة لقيادة تخطيطها وعملياتها وتكاملها وتنسيقها من أجل تنفيذ ولايتها. وستعزز هذه القدرة الحفازة قدرة البعثة على تحليل كمية هائلة من البيانات البرنامجية وتمكن من إنتاج مجموعة من تقارير تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال والعرض البصري للبيانات لتيسير فهم وتحليل أفضل للسياق التشغيلي للبعثة وإنجازاتها عن طريق الاستفادة من مختلف مصادر المعلومات لدعم اتخاذ القرارات استنادا إلى البيانات على مستوى القيادة العليا للبعثة.

60 - وسيكون محلل البيانات برتبة ف-3 مسؤولا عما يلي: (أ) تنسيق أنشطة تحليل البيانات وإدارة المعلومات وتخطيطها وتنفيذها للبعثة المتكاملة، فضلا عن توفير التنسيق والقيادة في الشراكات المتعلقة بالبيانات مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري؛ (ب) كفالة توفير بيانات ومعلومات مجدية وذات مغزى لدعم التخطيط والعمليات وجهود الدعوة على نطاق البعثة؛ (ج) تخطيط وتنفيذ مبادرات إدارة المعلومات والبيانات ذات الأهمية الكبيرة للبعثة وعناصرها المختلفة، بما في ذلك أطر تحليل البيانات، ولوحات متابعة تحليلات المعلومات المتعلقة بالأعمال، وأدوات الرصد الشاملة؛ (د) تقييم خدمات استشارية على نطاق البعثة في مجال الممارسات المتعلقة بإدارة المعلومات والبيانات على نحو متعدد الوظائف وتعاوني، بما في ذلك تحليل الاحتياجات والعمليات التجارية، وإدارة الابتكار، وتنظيم أصول المعلومات وتعهدها، وحفظ البيانات والتصرف فيها، وسياسات وإجراءات إدارة المعلومات، مع التركيز على التطبيقات التكنولوجية؛ (هـ) الريادة في مشاريع تحسين المراسلات وحفظ السجلات، والمساهمة في دراسات

الجدوى، وتحليل النظم، والتصميم، والتطوير، والتنفيذ، وفي تقييم واختبار تحسينات تطبيقات المراسلات وحفظ السجلات والنظم الجديدة.

61 - وسيكون محلل البيانات (متطوعو الأمم المتحدة) مسؤولاً عما يلي: (أ) دعم الموظفين التقنيين للبعثة في وضع نماذج وتطبيقات لتيسير جمع وعرض البيانات والمعلومات الخاصة بسياق محدد؛ (ب) إدارة وتطوير منصات عرض تصويري جديدة لإجراء تحليل للبيانات الهامة لتمكين قيادة البعثة من اتخاذ قرارات استناداً إلى المعلومات؛ (ج) إنتاج وتحديث المنتجات الإعلامية مثل التقارير والرسوم البيانية والرسوم المعلوماتية عن طريق تحويل البيانات إلى رسوم بيانية لنقل الرسائل وسرد خط الأحداث؛ (د) إعداد مواد للدعوة، بما في ذلك نشرات مكونة من صفحة واحدة وعروض ومواد مرئية أخرى للقيادة العليا ولمقر الأمم المتحدة.

العنصر 1: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

62 - سيواصل العنصر 1 تغطية الإنجازات المتوقعة الرئيسية المتصلة بتوفير الأمن وحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الواردة في الأهداف الاستراتيجية التالية:

(أ) مواصلة توفير ما يلزم من بيئة آمنة ومأمونة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتوسيع نطاقها من خلال حماية المدنيين والسعي إلى إيجاد حلول سياسية دائمة للنزاع وحالة عدم الاستقرار الراهنة. وستسعى البعثة المتكاملة إلى حماية المدنيين من التهديدات الأمنية، بما في ذلك بالاشتراك مع قوات الدفاع والأمن الوطنية؛ والحد من مخاطر العنف الانتخابي أو السياسي على الصعيد المحلي؛ ودعم قوات الدفاع والأمن الوطنية لبناء الثقة بشكل متجدد مع المجتمعات المحلية ومنع الجماعات المسلحة من الانتقال إلى المناطق التي تعيد فيها الحكومة بسط سلطتها على نحو مطرد. وتظل مواصلة اتباع البعثة نهجاً استباقياً أمراً حاسماً في التصدي للديناميات والتكتيكات الأمنية المتغيرة للجماعات المسلحة من جانب جميع أطراف النزاع، بما في ذلك أي أعمال عدائية محتملة ضد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وغيرها من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وأفراد الأمم المتحدة خلال الفترة المستمرة السابقة للانتخابات المحلية. وعلاوة على ذلك، ستدعم البعثة تعزيز قدرة الحكومة على التصدي للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون من جراء التكتيكات القتالية الآخذة في التطور التي تستخدمها الجماعات المسلحة، بما في ذلك استخدام الذخائر المتفجرة. وستواصل البعثة المتكاملة أيضاً السعي إلى تحسين التعاون مع قوات الدفاع والأمن الوطنية لتنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيستخدم العمل المتكامل للبعثة في الجوانب العسكرية والشرطية والمدنية والسياسية والمساعدة التقنية، بما في ذلك العمليات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، والاستخدام الاستراتيجي للأصول الجوية، لتحفيز الأطراف على وقف انتهاكات الاتفاق السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان، والتوصل إلى حلول سياسية مستدامة للنزاع واستمرار حالة عدم الاستقرار. ويستند هذا النهج المنسق إلى مبادرة الأمين العام المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، ولا سيما مبدأ أولوية الحل السياسي وسيساعد على إرساء وجود أقوى وأسرع حركة لضمان اتباع نهج وقائي واستباقي إزاء الأزمات، والاحتفاظ بمناطق آمنة ومأمونة لحماية المدنيين، ودعم التنفيذ الجاري للاتفاق السياسي واستعادة سلطة الدولة وبسطها؛

(ب) مواصلة إعطاء الأولوية لحماية المدنيين من تهديدات العنف البدني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والعنف الجنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق النساء والأطفال، واتباع استراتيجيات استباقية متكاملة لمنع العنف، مع الاستفادة الكاملة من قدرات البعثة على الرصد والإنذار

المبكر من أجل اتباع نهج أكثر وقائية وتكاملاً لحماية المدنيين أياً من كان المرتكبون. وستنفذ البعثة تدخلات ذات طابع استباقي وتسلسلي عن طريق عنصر قوة البعثة وشرطتها بهدف تهيئة بيئة مواتية لعملية السلام والمصالحة، بما في ذلك المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات محلية مستدامة وذات مصداقية عندما يُدعى إلى إجرائها. وستهدف البعثة إلى منع أي جهة فاعلة من زعزعة استقرار السلام والمكاسب الأمنية، وستدعم تهيئة ظروف آمنة لتيسير إجراء الانتخابات المحلية والتنفيذ المستمر للاتفاق السياسي. وستستند استراتيجية حماية المدنيين إلى الحوار على المستوى المحلي، وجهود منع نشوب النزاعات وحلها، ودعم العملية السياسية، ونشر قوات للدفاع الوطني والأمن الداخلي وخدمات حكومية تتسم بأنها فعالة وخاضعة للمساءلة ومستدامة ذاتياً في جميع أنحاء الأراضي. وستواصل البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بناء وتعزيز قدرات السلطات الوطنية على حماية المدنيين والتقليل إلى أدنى حد من خطر قيام جميع أطراف النزاع بتأجيج التوترات داخل المجتمع المحلي لأغراض تحقيق مكاسب انتخابية أو سياسية أو اقتصادية. وتلاحظ البعثة المخاطر المتزايدة التي تكتنف عملية التحضير للانتخابات المحلية، وستعزز جهودها في مجال رصد حقوق الإنسان والإنذار المبكر في المواقع الاستراتيجية، بما في ذلك توفير التدريب لقوات الدفاع والأمن الوطنية في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية الطفل ومنع العنف الجنسي والجسدي. وإضافة إلى ذلك، ستدعم البعثة تعهد لجان الأمن التقني واللجان المعنية بأمن الانتخابات وأمن المقاطعات في جميع أنحاء الإقليم، حيث سيقوم أصحاب المصلحة المحليون برصد انتهاكات الاتفاق السياسي، وإجراء حوار سياسي ومواجهة التحديات الأمنية؛

(ج) استمرار شبكة البعثة التي تتألف من مساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي، والدعم المستمر الذي تقدمه للأداء الوظيفي لآليات الإنذار المبكر والتخطيط لتوفير الحماية على الصعيد المحلي، في تعزيز مشاركة ومسؤولية جميع الجهات الفاعلة في مجال الحماية والأمن، بما في ذلك قوة البعثة وشرطتها والسلطات المحلية وممثلو المجتمع المحلي والمجتمع المدني، فضلاً عن أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وبالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، سيجري دعم هذه الجهات الفاعلة المحلية في مجال الحماية وتمكينها من القيام على نحو مشترك بتقييم وتحديد المخاطر من أجل الحد من العنف المجتمعي، وتيسير الظروف المؤاتية للعودة الآمنة للمشردين داخلياً واللاجئين، وتعزيز شبكات الإنذار المحلية وتقييم التهديدات، وتمكين هذه الجهات من أن تصبح جهات معنية رئيسية في مجال التوعية والحماية. وستعزز هذه الجهود من خلال استمرار التعاون والتنسيق مع العناصر المدنية والنظامية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لمنع العنف وردعه، ودعم الحكومة المنتخبة حديثاً للحفاظ على السلامة الإقليمية والنهوض بالمصالحة؛

(د) وستقوم البعثة برصد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال التي يرتكبها جميع أطراف النزاع، والإبلاغ عنها والسعي لمنع وقوعها والتصدي لها، مع تقديم الدعم التقني للجماعات المسلحة في تنفيذ خطط العمل الرامية إلى التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق النساء والأطفال والالتزام بهذه الخطط، ودعم السلطات الوطنية في إجراء تحقيقات احترافية ومقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة محايدة وبغض النظر عن مرتكبها. ولحماية الأطفال والحيلولة دون وقوعهم ضحايا للتجنيد وإساءة المعاملة وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وتعزيز إعادة إدماج الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة، ستدعم البعثة الحكومة في تنفيذ مشروع تجريبي لإعادة تأهيل مركز لتدريب الأطفال

على المهارات وتشغيله. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة دعم الحكومة في بناء الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لحماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لمنع خطاب الكراهية والتحرّيش على العنف، دعماً للمجلس الأعلى للاتصالات واللجنة الوطنية المعنية بمنع الإبادة الجماعية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبالتنسيق مع هذه الجهات؛

(هـ) مواصلة رصد الحوادث العامة المتصلة بالتحرّيش على الكراهية والتعصب والعنف والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها لمنع تهديدات العنف البدني ضد المدنيين، مع إدماج استخدام استراتيجية البعثة للاتصالات الاستباقية وخططها للتوعية من أجل مكافحة خطاب الكراهية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالحوكمة والانتخابات، وتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي، وإعلام الرأي العام بالعملية الانتخابية المحلية، وتنفيذ الاتفاق السياسي، والتطورات المتصلة ببسط سلطة الدولة؛

(و) العمل بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لمواصلة تيسير تهيئة بيئة آمنة تتيح تقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق، والعودة الطوعية والأمنة للنازحين واللاجئين أو إدماجهم أو إعادة توطينهم. وسيكون تقديم الدعم للمساعدة الإنسانية أمراً بالغ الأهمية نظراً لإمكانية تقاوم الفقر وانعدام الأمن ومواطن الضعف بسبب أنشطة الجماعات المسلحة.

63 - وبقوام مأذون به يبلغ 14 400 من الأفراد العسكريين، منهم 155 مراقباً عسكرياً و 425 من ضباط الأركان العسكريين، و 3 020 من أفراد الشرطة منهم 2 420 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و 600 من فرادى ضباط الشرطة إضافة إلى 108 من موظفي السجون المقدمين من الحكومات، ستواصل البعثة المتكاملة الانتشار على نطاق منطقة مسؤوليتها، مستعملة في ذلك استراتيجيات وقدرات تناسب السياق المحلي، بما يحسن مرونتها وموقفها لتأمين المناطق ذات الأولوية وتوطيد الأمن في المناطق التي أعيد فيها إحلال السلام، بما في ذلك المواقع الانتخابية الرئيسية حسب الاقتضاء.

64 - ومن أجل تهيئة الظروف المؤاتية لتحسين نشر الاستقرار وتقديم مزيد من الدعم لزيادة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، ستواصل البعثة الاعتماد على قواعد عملياتها الرئيسية القائمة، الدائمة والمؤقتة، بما في ذلك استعراض صلاحية جميع قواعد العمليات المؤقتة استناداً إلى الاحتياجات التشغيلية والعمل الجاري لتحسين قواعد العمليات المؤقتة التي أنشئت في السنوات السابقة. وستعزز قدرة القوة والشرطة على التنقل ومرونتهما، في حدود القوام المعزز المأذون به للقوات والشرطة، من أجل كفالة تهيئة الحد الأدنى من الظروف الأمنية لحماية المدنيين، بما في ذلك في السياق الانتخابي المحلي. وسيحقق ذلك من خلال تسيير دوريات بعيدة المدى، من أجل الوصول إلى المناطق التي كان للبعثة وجود محدود فيها، وسيتاح ذلك من خلال تخفيض مدة نشر القوات في قواعد العمليات المؤقتة. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تحسين الإلمام بالحالة السائدة والتحسب للأخطار الأمنية، لدعم القيام بالعمليات العسكرية وعمليات الشرطة وبمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، فضلاً عن ردع التهديدات الرئيسية والتصدي للأخطار التي يتعرض لها المدنيون. وسيساعد على التخفيف من خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين إغلاق قواعد العمليات المؤقتة التي يعتقد أنها لم تعد ضرورية، وكذلك زيادة استخدام تدابير التخفيف من خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك الاستعانة بالمنسقين المعنيين بقضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومن خلال الاضطلاع بانتظام بزيارات إلى جميع المواقع التي تنتشر فيها البعثة وبعملات تفتيش فيها.

65 - وسيواصل العنصر العسكري وعنصر الشرطة القيام بدوريات روتينية بشكل متزامن، وإنشاء مواقع أمنية ثابتة لزيادة إبراز وجود القوة ودورها الاستباقي، وتيسر العمليات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، واقتراح تسير دوريات مشتركة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي حسب السياق السائد. ورهنا بالاتفاق بين البعثة والسلطات الوطنية، سيواصل عدد من أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي الذين تم فحصهم وتدريبهم الانخراط في عمليات مشتركة مع البعثة، ستشمل تعزيز التخطيط والمساعدة التقنية والدعم اللوجستي، مما سيساعد على تعزيز قدرة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على حماية المدنيين.

66 - وستساعد البعثة أيضا السلطات الوطنية في اختيار أفراد قوات الأمن الداخلي واستقدامهم وفحص سجلاتهم وتدريبهم غير العمليتي من خلال دعم تنفيذ خطة التدريب الخمسية. وستسعى البعثة المتكاملة على وجه الخصوص، بالتعاون مع الشركاء، إلى تقديم الدعم لتعزيز آليات الرقابة الداخلية والمساءلة داخل قوات الدفاع والأمن الداخلي، من خلال تعزيز هياكل القيادة والتحكم، مع التركيز بوجه خاص على هيئات التفتيش العامة والمركزية. وسيؤدي الدعم العمليتي المقدم إلى قوات الأمن الداخلي إلى تعزيز القدرة الوطنية على إجراء التحقيقات والاعتقالات والاحتجازات، وإدارة الأدلة القضائية، وإحالة القضايا إلى المحاكم المختصة. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة تقديم الدعم اللوجستي لقوات الأمن الداخلي، واتباع نهج قائم على المعلومات الاستخبارية متمحور حول الإنسان وموجه نحو المجتمعات المحلية في العمل الشرطي يشمل زيادة أنشطة التفاعل مع المجتمعات المحلية لضمانتها على سلامتها وتعزيز التوعية الأمنية فضلا عن بناء الثقة بين قوات الأمن الداخلي والسكان. وسيمكّن تعزيز بناء قدرات قوات الأمن الداخلي الوطنية السلطات الوطنية من منع العنف والتصدي له، والحد من قدرة الجناة المحتملين على ارتكاب أعمال العنف البدني ضد المدنيين، مع اعتماد هذه القوات على مؤسساتها الخاصة، وتوليها مسؤولية أكبر عن حماية المدنيين، بما في ذلك حمايتهم من العنف الانتخابي.

67 - وقد اقترن النزاع المسلح الدائر بتهديد جديد لأمن وسلامة السكان وأفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين. وفي الفترة من حزيران/يونيه 2020 إلى حزيران/يونيه 2022، وقع 76 حادثا من حوادث الذخائر المتفجرة كان معظمها في غرب البلاد، بما في ذلك انفجار 45 لغما مضادا للدبابات أو ذخائر مماثلة تتفجر عند ملامسة الضحايا لها، وانفجار لغمين مضادين للأفراد و 24 قطعة متفجرة من مخلفات الحرب، مما أدى إلى وفاة 37 شخصا على الأقل وإصابة 76 آخرين. وستواصل البعثة المتكاملة تعزيز قدرتها على الاستجابة للتخفيف من حدة الخطر الذي تشكله الذخائر المتفجرة في البلد. وللتخفيف من حدة هذا الخطر، ستستفيد البعثة استفادة كاملة من القدرات العسكرية المأذون بها لفصيلة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة للقوة الاحتياطية وخمس سرايا هندسية يضم كل منها قسما للتخلص من الذخائر المتفجرة، مجهزة بكلاب مدربة على الكشف عن المتفجرات ومركبات تعمل عن بعد. وبالإضافة إلى ذلك، بينما يحتفظ العنصر العسكري التابع للبعثة المتكاملة بالمسؤولية عن إبطال الذخائر المتفجرة، ستواصل البعثة سعيها إلى الاستعانة بخبرة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل توفير أنشطة التقييم والتدريب والتوجيه قبل النشر وتعزيز قدرات وحدات المشاة في مجالي البحث والكشف، مما يمكن البعثة من القيام بعمليات في بيئة عالية المخاطر والمساهمة في إنقاذ أرواح أفراد البعثة المتكاملة، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والسكان المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بذل جهودها الرامية إلى تنسيق الأنشطة الإنسانية المتعلقة بالألغام، بما في ذلك اعتماد الأفرقة المعنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة

التابعة للبعثة المتكاملة، وذلك فيما يتعلق بأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وعن طريق مساعدة الحكومة على إنشاء هيكل تنسيق وطني للتصدي لخطر الذخائر المتفجرة.

68 - وستعزز البعثة، من خلال إطارها الخاص بحماية المدنيين، إنشاء آليات للإنذار المبكر وشبكات للحماية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنتديات المحلية لحقوق الإنسان، بما في ذلك دعم جمع المعلومات وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات. وستدعم البعثة المتكاملة بناء قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك الهياكل الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لضمان تولى زمام الأمور على الصعيد المحلي على صعيد التعامل مع الحالات المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيستمر الرصد المنتظم لحالة حقوق الإنسان من خلال التحقيق في الحوادث، وزيارة أماكن الاحتجاز، والعمل مع أطراف النزاع لطلب وقفها لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وستبذل الجهود لضمان إقامة حوار مفتوح من خلال رصد اتجاهات وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى والإبلاغ عنها، تليها توصيات بتحسين الحالة وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب.

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
1-1 تحسين البيئة الأمنية وحماية المدنيين، بسبل من بينها الحد من انعدام الأمن الناجم عن الذخائر المتفجرة، وتحسين آليات حماية المجتمعات المحلية، وتعزيز الحالة الأمنية في المناطق الاستراتيجية في جمهورية أفريقيا الوسطى	1-1-1 عدد الهجمات والاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع (200: 2024/2023؛ 150: 2023/2022؛ 190: 2022/2021) 2-1-1 عدد انتهاكات الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (2022/2021: 496؛ 1: 2023/2022: 2 000؛ 2024/2023: 2 000)
	3-1-1 عدد نظم الإنذار المبكر وآليات الحماية الموضوعة لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: لا ينطبق؛ 2024/2023: 30)
	4-1-1 النسبة المئوية من العدد الإجمالي للذخائر المتفجرة التي تم تحديدها وتدميرها بأمان (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 30 في المائة؛ 2024/2023: 50 في المائة)
	5-1-1 عدد أفراد المجتمعات المحلية المعرضين للخطر أكثر من غيرهم الذين يظهرون زيادة في المعرفة بالممارسات غير المأمونة والمأمونة بفضل التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 10 000؛ 2024/2023: 5 000)

النواتج

- تشغيل وصيانة 19 قاعدة عمليات دائمة، و 24 قاعدة عمليات رئيسية، وما لا يزيد عن 30 قاعدة عمليات مؤقتة لفترة محدودة في سياق الترتيبات المرنة والاستباقية لقوة البعثة
- تسيير 2 000 دورية أسبوعية، بما في ذلك 1 100 دورية قصيرة المدى، و 300 دورية متوسطة المدى، و 320 دورية بعيدة المدى، و 280 بعثة مرافقة، في المراكز السكانية الرئيسية بجميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى لأغراض التدخل السريع و/أو دعم عملية السلام والانتخابات والمصالحة الوطنية وتحقيق التماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية
- تسيير 14 دورية أسبوعية مشتركة مع قوات الدفاع الوطني في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم بسط سلطة الدولة والتدخل من أجل حماية المدنيين، بالحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها وسيطرتها على الإقليم
- تسيير 220 دورية أسبوعية مشتركة مع قوات الأمن الداخلي وشرطة الأمم المتحدة في المراكز السكانية الرئيسية في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم بسط سلطة الدولة والتدخل من أجل حماية المدنيين، بالحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها وسيطرتها على الإقليم
- تسيير 200 دورية أسبوعية في المراكز السكانية الرئيسية بجميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى للتدخل السريع و/أو دعم عملية السلام والانتخابات والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل الحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها وسيطرتها على الإقليم
- تسيير 350 دورية أسبوعية لقوة بانغي المشتركة وأفراد شرطة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع قوات الأمن الداخلي لتوفير دوريات على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع ضمانا لحرية حركة المدنيين وحمايتهم
- إجراء 36 عملية نشر لقوات الرد السريع وكتائب الاحتياط للمبادرة بردع الأعمال التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد المدنيين في المناطق الحرجة الناشئة، وحماية المدنيين من العنف أو المضايقة خلال فترة الانتخابات والحد من سيطرة الجماعات المسلحة ووجودها
- تنفيذ 40 عملية تحليل أسبوعية للمنظومات الجوية بدون طيار من أجل تحسين الإلمام بالحالة والتحسب للأخطار الأمنية ودعم مهام الاستخبارات العسكرية والمراقبة والاستطلاع
- تنفيذ 36 ساعة طيران شهرية في المتوسط بالطائرات المروحية لكل وحدة طيران منشورة لدعم القيام بالعمليات العسكرية وبمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع
- تنفيذ الوحدات الهندسية العسكرية التابعة للبعثة المتكاملة 480 مشروعا، بما في ذلك لإصلاح الطرق والجسور والآبار والمطارات، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في المجال الإنساني والشركاء الحكوميين بغرض تسيير حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية والمساعدات في إطار الإنعاش المبكر ورصد هذه المساعدات
- تسيير 59 دورية يومية مقرر سلفا تقوم بها وحدات الشرطة المشكلة و 6 دوريات يومية للدعم العملياتي داخل بانغي وخارجها، لإجراء تقييمات أمنية، وتوفير الدعم في مجال مكافحة الشغب وإدارة النظام العام، والعمل مع المجتمع المحلي والسلطات المحلية على جمع المعلومات
- إجراء 6 000 عملية تواصل من جانب أفراد شرطة الأمم المتحدة في جهات محلية، منها مقاطعات ومواقع أفرقة، من أجل طمأنة المجتمع المحلي على سلامته وتعزيز الوعي الأمني
- تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان لأفراد المجتمع المدني والمنسقين المجتمعيين المعنيين بخطاب الكراهية ومنع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية

- إيفاد 10 بعثات حماية مشتركة للمجتمع المدني، والمنتديات المحلية لحقوق الإنسان، وشبكات الإنذار المبكر، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز آليات الحماية المحلية
- إيفاد 40 بعثة مشتركة لتوفير الحماية إلى الميدان لتعزيز نظم الإنذار المبكر، وحماية المدنيين، وتقييم التهديدات الحالية والممكنة للسلامة البدنية للمدنيين
- تنظيم 20 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع لفائدة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والوزارات التنفيذية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمسؤولين الإداريين المحليين لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة الحكومية على المساهمة في تهيئة بيئة توفر الحماية
- التنسيق من أجل حماية 10 من الأفراد الضحايا المعرضين للتهديد بسبب آرائهم أو بسبب تعاونهم مع الأمم المتحدة وتمشيا مع آليات الحماية المتكاملة للبعثة
- إيفاد 40 بعثة ميدانية لتعزيز نظم الإنذار المبكر وإنشاء شبكات حماية ومسارات إحالة لدعم المدنيين المعرضين للتهديد وضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان
- بناء منزل آمن دعما لشركاء الحماية المحليين أو الخارجيين لكفالة توفير الحماية الفردية المؤقتة لضحايا التهديدات بسبب آرائهم أو تعاونهم مع الأمم المتحدة أو آليات الحماية الأخرى
- تنظيم 36 مبادرة (تطرح أفكار وتدريب وتخطيط) لصالح 600 مستفيد لتحسين التعاون بين قوة البعثة المتكاملة وآليات الاتصال المجتمعي وتعزيز آليات تنسيق الحماية والأمن على مستوى المجتمع المحلي، وتعزيز البيئة الأمنية العامة، وتيسير إمكانية عودة المشردين داخليا واللاجئين، والسلطات المحلية، من خلال تنفيذ تدابير الوقاية والتخفيف
- عقد 20 جلسة لبناء القدرات واجتماع مائدة مستديرة ومبادرة تخطيط لصالح 400 مستفيد تتناول الأمور المتعلقة بالترحال الرعوي من خلال آليات محلية فعالة لمنع النزاعات تضم السلطات المحلية وجمعيات الرعاة والمزارعين وأفراد المجتمع المحلي (بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى عند وجودها في الميدان) للتخفيف من تكرار النزاعات العنيفة المرتبطة بالترحال الرعوي
- تنظيم 20 تدريباً على التخلص من الذخائر المتفجرة، وتدريب المدربين، وإعادة التدريب، والتوجيه، ودورة تدريبية في مجال التحقيق بعد الانفجار لوحدة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لسرايا الهندسية، فضلاً عن توفير أنشطة تدريبية لتجديد المعلومات المتصلة بالبحث والكشف لكتائب المشاة وأفراد القوة
- عقد 17 اجتماعاً للمساعدة التقنية، وتقديم الدعم من خلال المشورة التقنية لتقييم واعتماد قدرات البعثة المتكاملة في مجال الأجهزة المتفجرة من أجل التصدي لتهديدات الذخائر المتفجرة
- تنظيم 200 جلسة للتثقيف بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة التي يتعرض لها السكان المدنيون في المناطق التي تنتشر فيها الذخائر الشديدة الانفجار
- عقد 4 حلقات عمل بالتعاون مع السلطات الوطنية لدعم تفعيل كيان وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام
- تنظيم 52 جلسة للتوعية بالمخاطر بشأن أخطار الذخائر المتفجرة التي يتعرض لها الموظفون المدنيون والأفراد النظاميون التابعون للبعثة المتكاملة وهيئات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني
- تدريب 100 في المائة من كتائب المشاة وسرايا القوافل القتالية المنتشرة في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى وتوجيهها لإجراء عمليات بحث وكشف محددة السياق لتحديد الذخائر المتفجرة

- تنظيم حملة وطنية واحدة للاتصالات تستمر على مدى سنة، تستهدف الشباب بوجه خاص، من خلال الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية لحشد الدعم لصالح البعثة ومنع المنازعات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها
- تنظيم حملة وطنية واحدة للتعبة الاجتماعية لمنع العنف المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي والجنساني

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 2-1 تحسين حماية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيزها، بوسائل منها تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال
- 1-2-1 عدد حالات انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، التي تُبلغ بها السلطات الوطنية والجماعات المسلحة والإجراءات المتخذة (2022/2021: 923؛ 2023/2022: 500؛ 2024/2023: 500)
- 2-2-1 مجموع عدد الأفراد الذين تم اعتقالهم واحتجازهم تعسفاً، والذين تطلق السلطات الوطنية والجماعات المسلحة سراحهم بعد جهود الدعوة التي بذلتها البعثة المتكاملة (2022/2021: 49؛ 2023/2022: 200؛ 2024/2023: 200)
- 3-2-1 مجموع عدد أفراد قوات الأمن الداخلي المدربين في مجالات حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وحماية الأطفال، ومنع العنف المتصل بالنزاعات، والعنف الجنسي والجنساني، والعلاقات بين المدنيين والعسكريين (2022/2021: 905؛ 2023/2022: 500؛ 2024/2023: 3 000)
- 4-2-1 عدد الالتزامات السياسية والتقنية التي اتخذتها البعثة المتكاملة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: لا ينطبق؛ 2024/2023: 10)
- 5-2-1 عدد أوامر القيادة الصادرة عن أطراف النزاع لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وإنهاءها (2022/2021: 1؛ 2023/2022: 3؛ 2024/2023: 4)
- 6-2-1 تنفيذ الجماعات المسلحة خطط عمل لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال تنفيذاً تاماً (2022/2021: صفر؛ 2023/2022: 3؛ 2024/2023: 3)
- 7-2-1 عدد الأطفال المسرحين من القوات والجماعات المسلحة والذين جرى تسليمهم إلى الجهات التي توفر خدمات الرعاية (2022/2021: 134؛ 2023/2022: 500؛ 2024/2023: 3)
- 8-2-1 عدد التزامات أطراف النزاع بوقف العنف الجنسي ومنعه (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 2؛ 2024/2023: 3)

النواتج

- تنظيم 20 دورة تدريبية قبل النشر وبعده بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما يشمل العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وحماية الطفل، لفائدة قوات الأمن الداخلي لدعم إدماج حقوق الإنسان في إصلاح قطاع الأمن
- تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة قوات الأمن الداخلي
- إيفاد 120 بعثة رصد وتحقيق لرصد ادعاءات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقق من تلك الادعاءات
- إجراء 200 زيارة إلى مرافق الاحتجاز لرصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والتحقيق فيها
- إجراء 3 تحقيقات خاصة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خارج جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في البلدان المجاورة حيث يمكن أن يكون لاجئو جمهورية أفريقيا الوسطى شهودا وضحايا رئيسيين لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان
- تقديم الدعم إلى 15 زيارة رصد تُجرى لمنظمات محلية تعمل على تعزيز وحماية حقوق المحتجزين والسجناء من أجل تقييم ظروف الاحتجاز وإصدار تقرير مواضيعي عن المسألة مشفوعا بتوصيات ذات صلة لكي تنظر فيها الحكومة
- عقد 30 اجتماع عمل مع الوزارات التنفيذية وسلطات القضاء والسجون والاحتجاز لبذل جهود الدعوة فيما يتعلق بإدارة الحالات الرمزية الفردية بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان الرئيسية التي تحكم التعامل مع الاحتجاز
- إعداد تقريرين مواضيعيين بشأن الانتهاكات والتجاوزات المتصلة بالنزاع، و 12 تقريراً شهرياً، و 4 تقارير فصلية، وتقرير عام سنوي واحد عن حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاعات، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والأطفال في النزاعات المسلحة، مع الدعوة إلى المساواة السياسية والقضائية على حد سواء
- تنظيم 30 مناسبة عامة لدعم منظمات المجتمع المدني وشبكات المدافعين عن حقوق الإنسان للاضطلاع بأنشطة المشاركة المجتمعية بشأن قضايا حقوق الإنسان السائدة، بما في ذلك حماية الحيز المدني، ومنع خطاب الكراهية والتحريرض على العنف، وحماية حقوق المرأة، ومنع التمييز ضد الفئات الضعيفة والأقليات
- إطلاق 5 حملات على الصعيد الوطني لضمان إبراز عمل البعثة بشأن تعزيز حقوق الإنسان بشأن المواضيع الرئيسية، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز وحماية الحيز المدني، ومنع خطاب الكراهية والتحريرض على العنف، وتعزيز حقوق المرأة، ومنع التمييز
- عقد 6 حلقات عمل للخبراء بشأن صياغة البيانات والتقارير المقدمة إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، بما في ذلك حلقتان لمنظمات المجتمع المدني، وحلقة واحدة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، و 3 حلقات لأعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن صياغة التقارير الحكومية المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والتصديق عليها
- إقامة 40 نشاطاً لدعم تنفيذ المؤسسات الوطنية الأربع لحقوق الإنسان لولايتها في مجال الأنشطة الترويجية وتوفير الحماية، بما في ذلك إيفاد 10 بعثات ميدانية للمجلس الأعلى للاتصالات لتقييم أثر جهوده التوعوية على منع خطاب الكراهية والتحريرض على العنف واستعراض وتحديث خطة الوقاية الوطنية وفقاً لذلك، وتنظيم 20 زيارة رصد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتقييم حالة حقوق الإنسان، وصياغة ونشر تقارير مواضيعية عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعقد 5 حلقات عمل للجنة الوطنية لمنع الإبادة الجماعية لدعم تنفيذ ولايتها الوقائية بشأن الفئات الجماعية المرتكبة ضد الأقليات المستهدفة، وتنظيم 5 مناسبات عامة للهيئة العليا للحكم الرشيد للتوعية بأنشطتها وصياغة خطتها الخمسية بشأن تعزيز وحماية الأقليات
- عقد 20 جلسة منهجية بشأن عمليات التحقيق والرصد والإبلاغ والدعوة في مجال حقوق الإنسان لفائدة أعضاء المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني وأعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في عملهم

- تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن رصد المحاكمات لأعضاء منظمات المجتمع المدني ومنتديات حقوق الإنسان لتعزيز قدرتهم على تقييم الامتثال لحقوق الإنسان في العمليات القضائية وليكونوا جزءاً من عملية استعادة سيادة القانون
- عقد 12 اجتماع مائدة مستديرة تقودها منظمات محلية لحقوق الإنسان على مستوى المجتمع المحلي مع القادة الدينيين والإداريين والتقليديين وقادة المجتمعات المحلية بشأن الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي لضمان اتباع نهج مجتمعي لمعالجتها
- عقد 6 اجتماعات للفريق العامل المعني بالرصد والتحليل والإبلاغ لضمان الجمع المنهجي للمعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع وتعزيز الإجراءات الرامية إلى منع حوادث العنف الجنسي والتصدي لها
- عقد 4 اجتماعات لأغراض الدعوة مع قادة الجماعات المسلحة لمناقشة مسؤولية القادة عن العنف الجنسي وإصدار أوامر قيادة خطية وشفهية لوقف ومنع العنف الجنسي الذي ترتكبه جماعاتهم
- تنظيم 10 مناسبات عامة لدعم مبادرات وزارة العدل بما يتماشى مع تنفيذ السياسة الوطنية بشأن حقوق الإنسان
- تنظيم 12 جلسة عمل مع وزارة العدل، منها 6 جلسات عمل على مستوى القيادة مع الوزير، و 6 جلسات عمل على المستوى التقني مع جهات تنسيق معينة من الوزارة للتواصل بشأن الأمور والتوصيات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان الواردة في التقارير
- تنظيم 5 مناسبات عامة لدعم خطة التنفيذ والتفعيل الكامل للآلية الوقائية الوطنية لمناهضة التعذيب
- تنظيم 30 دورة تدريبية بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم لفائدة 1 500 من أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وموظفي شؤون السجون
- تنظيم 30 دورة توعية لفائدة أطراف النزاع بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال، وحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة
- عقد 30 اجتماعاً مع أطراف النزاع للدعوة إلى توقيع وتنفيذ خطط عمل أو أوامر توجيهية قيادية لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل
- تنظيم 30 دورة توعية لفائدة المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين وشبكات التنبيه المحلية والسلطات المحلية بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل
- إيفاد 120 بعثة ميدانية لرصد الانتهاكات الستة الجسيمة لحقوق الأطفال والتحقق منها، بما في ذلك ارتباط الأطفال بأطراف النزاع
- عقد حلقة عمل وطنية و 6 حلقات عمل إقليمية لاستعراض خطط الوقاية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات وعلى الصعيد الإقليمي لحماية الأطفال من النزاعات المسلحة في إطار خطة الوقاية الوطنية وفقاً لقرار مجلس الأمن (2018) 2427
- إجراء 4 زيارات لمركز حكومي للتدريب على المهارات للأطفال بالتنسيق مع الحكومة لدعم إنشاء وتشغيل مركز حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم
- عقد 10 دورات تدريبية لأفراد المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة بشأن رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والإبلاغ عنها والتحقق منها
- بناء القدرات من أجل حماية النساء والفتيات على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية من الاتهامات المتعلقة بنوع الجنس مثل ممارسة السحر
- إقامة 5 مناسبات عامة بالتعاون مع شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية أفريقيا الوسطى للتوعية وتعزيز وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان بما يتماشى مع قانون حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان
- تنظيم 11 حملة من خلال الإذاعة المحلية وأنشطة التوعية لحماية حقوق الإنسان لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن كفالة إبراز عمل البعثة في مجال تعزيز حقوق الإنسان

- تنظيم حملة وطنية لدعم مبادرة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة" عبر الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية، من أجل حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم
- تنظيم 5 مناسبات عامة بالتعاون مع الهيئة العليا للحكم الرشيد لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإذكاء الوعي بها

العوامل الخارجية

أثر نشر قوات الأمن وأفراد الأمن الآخرين في إطار اتفاقات ثنائية على البيئة الأمنية؛ وسلوك الجماعات المسلحة؛ ونشر ما يلزم من أفراد الأمن في الوقت المناسب، فضلاً عن القدرات التقنية للسلطات الوطنية على الاضطلاع بمسؤولية متزايدة ومستدامة عن توفير الأمن وحماية المدنيين؛ وتزايد العنف والشواغل المتعلقة بالحماية أثناء العملية الانتخابية المحلية وكذلك محاولات تقويض تنفيذ الاتفاق السياسي

الجدول 5

الموارد البشرية: العنصر 1، الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

الفئة													المجموع
أولاً - المراقبون العسكريون													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													155
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													155
صافي التغير													-
ثانياً - الوحدات العسكرية													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													14 201
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													14 201
صافي التغير													-
ثالثاً - شرطة الأمم المتحدة													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													600
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													600
صافي التغير													-
رابعاً - وحدات الشرطة المشكلة													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													2 420
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													2 420
صافي التغير													-
خامساً - الموظفون المدنيين													
و أ ع - مد-2 ف-5 ف-3													الموظفون الدوليون
أ ع م - مد-1 ف-4 ف-2 خ م													الموظفون الوطنيون
متطوعو الأمم المتحدة													المجموع
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي
المجموع الفرعي													المجموع الفرعي

خامسا - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			متطوعو الأمم المتحدة		
	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م
مكتب مفوض الشرطة									
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022	2	10	5	1	18	4	4	—	22
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023	2	10	5	1	18	4	4	—	22
صافي التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—
شعبة حقوق الإنسان									
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022	1	10	16	2	29	16	5	21	22
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023	1	10	16	2	29	16	5	21	22
صافي التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—
وحدة حماية الطفل									
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022	—	2	4	—	6	3	1	4	5
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023	—	2	4	—	6	3	1	4	5
صافي التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون									
المعتمد للفترة 2023/2022	1	4	22	4	56	19	11	30	27
المقترح للفترة 2024/2023	1	4	22	4	56	19	11	30	27
صافي التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع (أولا - خامسا)									
المعتمد للفترة 2023/2022	1	4	22	4	56	19	11	30	27
المقترح للفترة 2024/2023	1	4	22	4	56	19	11	30	27
صافي التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—

العنصر 2: دعم العملية السياسية وعمليتي السلام والمصالحة

69 - ستواصل البعثة دعم الحوكمة الديمقراطية وتنفيذ الاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما يكفل المشاركة الشاملة في مختلف آلياته للرصد والتنفيذ. وستواصل البعثة المتكاملة دعمها للحوار الجامع، بما في ذلك من خلال متابعة توصيات الحوار الجمهوري. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة تهيئة الظروف المواتية للسلام الجامع والعمليات السياسية، مع إيلاء الأولوية لضمان استمرار صلاحية وتنفيذ جميع أحكام الاتفاق السياسي والاتفاق مع مبادرات السلام الإقليمية ذات الصلة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وستدعم البعثة أيضا الحكومة والمؤسسات الوطنية ذات الصلة في تهيئة الظروف السياسية والأمنية والقانونية والتقنية المفضية إلى توسيع نطاق الحيز السياسي والحفاظ عليه في سياق الاتفاق السياسي، بما في ذلك تيسير إجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية وجامعة، استنادا إلى التقدم المحرز في الفترة السابقة. وإضافة إلى ذلك، ستقدم البعثة الدعم لتيسير شمولية العملية السياسية وتولي زمام أمورها من جانب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنساء والشباب والزعماء الدينيين والأقليات والمجتمعات المحلية. وسيستكمل ذلك

بجهود للحفاظ على المشاركة الاستراتيجية مع الجماعات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق السياسي والجماعات المسلحة التي تخلت عن الاتفاق.

70 - وستواصل البعثة، على النحو الوارد في الاتفاق السياسي، بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم التقني، بما في ذلك الزيارات الميدانية، من أجل حل الجماعات المسلحة على نحو مستدام، وستساعد السلطات الوطنية في كفالة قدرة جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم الأفراد السابقون في الجماعات المسلحة، على تشكيل أحزاب وحركات سياسية من أجل المشاركة في الحياة السياسية. وستواصل البعثة أيضا العمل والتنسيق مع جميع الجهات صاحبة المصلحة الدولية والإقليمية والوطنية لضمان الحوار البناء بين الحكومة وقادة الجماعات المسلحة بشأن تنفيذ الاتفاق السياسي.

71 - وستواصل البعثة كذلك توفير الخبرة التقنية للسلطات الوطنية، حسب الاقتضاء، في إطار تعاونها مع البلدان المجاورة والشركاء الإقليميين الآخرين من أجل تسوية المسائل ذات الاهتمام المشترك والثنائي، ودعم مبادرات الأمن والإدارة العابرة للحدود على الصعيد المحلي من قبيل تقديم الدعم للسلطات الوطنية في متابعة تنفيذ السياسة الوطنية لإدارة الحدود.

72 - وستواصل البعثة أيضا دعم رصد وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المبينة في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام فيما يتعلق بمشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في عمليات السلام والعمليات السياسية، وفي العمليات الانتخابية. وستواصل البعثة كذلك دعم تعزيز دور المرأة والشباب في عمليتي السلام والمصالحة الوطنية وتحسين مستوى تمثيلهما ومشاركتهما في هيئات صنع القرارات، ولا سيما في الحوكمة والانتخابات المحلية.

73 - وستواصل البعثة دعم تنفيذ ورصد وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه السيد تواديرا في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بما يتماشى مع ولاية البعثة لتهيئة بيئة مواتية لدفع عملية السلام وتسريع تنفيذ الاتفاق السياسي من خلال خريطة الطريق المشتركة. وسيعالج التقدم المحرز نحو تحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي، وعملية السلام والعملية السياسية الجامعتين على الصعيد المحلي من خلال تعزيز تنفيذ الاتفاق السياسي مع مراعاة ما تشهده الحالة الأمنية حاليا من تدهور، والأنشطة المجتمعية للتربية المدنية والتوعية، ومبادرات السلام المحلية المنسقة. وستعزز البعثة استخدامهما للاتصالات الاستراتيجية لدعم أنشطة التوعية على نطاق البلد، بما في ذلك تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في عملية السلام والعملية السياسية. وستعمل البعثة، من أجل دعم الحوكمة الديمقراطية وإجراء الانتخابات المحلية، على تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع وتحويلها بالسبل السياسية، عن طريق تعزيز التحول من النزاع المسلح إلى المشاركة السياسية النشطة من خلال تمكين القادة المحليين، ولا سيما النساء والشباب، في إطار تنفيذ الاتفاق السياسي وتفعيل قانون اللامركزية. وسيتم ربط آليات تنفيذ الاتفاق السياسي بالعمليات المحلية والوطنية والإقليمية في إطار الجهود المتكاملة المبذولة على نطاق البعثة لمنع العنف ضد المدنيين، بما في ذلك ما يتعلق منها بالترحال الرعوي، وتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء القبول لإعادة إرساء سلطة الدولة، بما في ذلك دعم عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية. وسيكون الدعم الذي تحظى به هذه الآليات متوائما مع جهود البعثة الأوسع نطاقا لدعم بسط سلطة الدولة وتمكين الحكومة من تعزيز الهيكل المحلي للسلام، وسيشمل الجهود الرامية إلى تعزيز لجان السلام والمصالحة المحلية واتفاقات السلام المحلية، وتوعية جميع أصحاب المصلحة وإشراكهم، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني والزعماء الدينيون.

74 - وحدد قانونا الحكم المحلي والإدارة الإقليمية المعتمدان في نيسان/أبريل 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، على التوالي، المقاطعات الإدارية للبلد، بما في ذلك إنشاء مقاطعات جديدة. ولا تزال الانتخابات المحلية، على المستويين البلدي والإقليمي في 176 دائرة انتخابية في سبع مناطق من جمهورية أفريقيا الوسطى، تشكل فرصة رئيسية لتنفيذ اللامركزية. ومن شأن ذلك أن يعزز الحكم التمثيلي المحلي ويشجع على زيادة المشاركة السياسية لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك عن طريق تعزيز مشاركة النساء والشباب وتهيئة الظروف الملائمة للقيادة النسائية والشبابية على الصعيد المحلي. وستكون الانتخابات المحلية أيضا فرصة لدعم الحكومة في معالجة قضايا التهميش والإقصاء التي طال أمدها، والتي تعتبر جزءا من الأسباب الجذرية للنزاع. ومن شأن عملية تحقيق اللامركزية المقررة، إذا ما نفذتها الحكومة وتعهدها بالكامل، أن تسهم في إيجاد الحلول المحلية، وتهيئة الفرص للتنمية المحلية وتقاسم السلطة من خلال إدارة أكثر فعالية وشمولا للموارد الطبيعية، وتعزيز بناء الدولة لصالح السلامة الإقليمية.

75 - وخلال الفترة 2024/2023، ستواصل البعثة دعمها للعمليات الانتخابية عن طريق توفير المساعي الحميدة وتقديم الدعم العملي واللوجستي والأمني، والدعم التقني عند الاقتضاء، إلى السلطات الوطنية من أجل الإعداد لإجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية وجامعة وتيسير عقدها حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن وفقا لما ينص عليه دستور جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المتوقع أن تكون جمهورية أفريقيا الوسطى قد أجرت جولة تصويت واحدة على الأقل في بداية الفترة 2024/2023 على أساس قائمة انتخابية محدثة وموثوقة وجامعة وتوافقية، بعد تسجيل الناخبين باستخدام الخريطة الانتخابية المحدثة وتنفيذ عملية التسجيل استنادا إلى الإطار القانوني المحدث وأدوات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي التي تم تطويرها بدعم من البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أطر الحوار بشأن الانتخابات المحلية والخطوة الأمنية المتكاملة للانتخابات التي تم تفعيلها ستوفر بيئة سياسية وأمنية مواتية للاقتراع. واستنادا إلى الدعم المقدم حتى الآن والقدرات الوطنية المعززة، ستقدم المساعدة الانتخابية بطريقة متكاملة بحيث يكمل البرنامج الإنمائي دعم البعثة عن طريق تقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات إلى السلطة الوطنية للانتخابات. وستواصل البعثة تعزيز الحوار فيما بين جميع أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية لوسط أفريقيا والعمل على تعزيز الحكم الديمقراطي والممارسات الانتخابية الجيدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب والنازحين. وستواصل البعثة المتكاملة تقديم الدعم التقني واللوجستي والعملي إلى المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للاتصالات لتنفيذ ولايتهما فيما يتعلق بإجراء انتخابات محلية نزيهة وحرّة وجامعة. وسيظل استمرار البعثة في اشتراك الموظفين المعنيين بالانتخابات في 17 موقعا انتخابيا أمرا حاسما، شأنه شأن دعم برامج التربية المدنية الواسعة النطاق لدعم استتارة جمهور الناخبين ومنع انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. وعلاوة على ذلك، سيجري تعزيز الاتصالات الاستراتيجية لتحسين فهم العملية الانتخابية ووظيفة البعثة المتكاملة في تقديم الدعم المحايد، ومكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

76 - وبالإضافة إلى تعزيز الحكم المحلي، فإن التغطية الإقليمية المستدامة لقوات الأمن الوطنية في جميع أنحاء الإقليم ضرورية لاستعادة سلطة الدولة، فضلا عن كونها الأساس للسلام والتنمية المستدامين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل البعثة تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية والدعم التشغيلي والبرنامجي، مما يسهم في بناء القدرات المؤسسية لأجهزة الأمن القومي، بما في ذلك الهيئة الوطنية لتنسيق إصلاح قطاع الأمن، ووزارة الداخلية والأمن العام، ووزارة الدفاع وإعادة بناء الجيش، فضلا عن وزارة المياه

والغابات. وسترکز الجهود على المساهمات في كفالة اتباع نهج جامع ومراع للمنظور الجنساني وتنفيذه في إطار السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وستعمل البعثة أيضا على تعزيز قدرات السلطة التشريعية على الصعيد الوطني في مجال مسؤوليتها الرقابية، لضمان تحقيق فعالية قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وخضوعها للمساءلة. وستبذل جهود لمساعدة الحكومة في تنسيق وتعبئة المساعدات الدولية من أجل التنفيذ المتسق لعملية إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما تفعيل جميع السياسات والخطط القطاعية مثل سياسة الدفاع الوطني. وستعطى الأولوية لتوفير بناء القدرات لإنفاذ نظام القضاء العسكري وتعزيزه، ودعم هيئتي التفتيش المركزية والعامة لقوات الأمن الوطنية. وستعطى الأولوية أيضا لتنفيذ الأحكام الأمنية للاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وسيشمل ذلك تعزيز آليات الرقابة ومعالجة إدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن الوطنية والمسألة المتعلقة بمواءمة الرتب مع احترام مبادئ حقوق الإنسان والامتثال لها وفي إطار عملية إصلاح قطاع الأمن وقدراته.

77 - وستواصل البعثة تقديم الدعم من أجل النهوض بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار الاتفاق السياسي، مع مراعاة خريطة الطريق المشتركة التكميلية. ويكتسب استمرار الدعم المقدم من البعثة أهمية بالغة في كفالة تحقيق هدف الحكومة المتمثل في انضمام 7 000 مقاتل إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومنذ بدء البرنامج في عام 2018، جرى نزع سلاح وتسريح ما يقرب من 5 000 مقاتل. ولا يزال هناك ما يقدر بنحو 2 000 من المقاتلين غير الملحقين بالبرنامج. وفي الفترة 2024/2023، ستدعم البعثة 1 000 مقاتل سابق، بمن فيهم عناصر من الجماعات المسلحة المنتسبة إلى *ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير* السابق الذين سيكونون قد انضموا من جديد إلى الاتفاق السياسي من خلال خريطة الطريق المشتركة. وعلاوة على ذلك، ستبذل جهود لكفالة وجود أوجه تآزر بين عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للمقاتلين السابقين المسرحين في المجتمعات المحلية التي سيعودون إليها.

78 - وسيستمر تنفيذ برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لتكملة العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن تعزيز الحوار المجتمعي وجهود تحقيق الاستقرار الرامية إلى وقف العنف وتهيئة الظروف المواتية لتحسين الأمن، وتعافي المجتمعات المحلية، وحماية المدنيين. وسيوسع نطاق برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية ليشمل المناطق النائية التي شهدت مؤخرا أعمال عنف، حيث تنتشر الجماعات المسلحة وحيث يوجد نشاط للميليشيات وعنف طائفي، مع استهداف الشباب المعرضين لخطر التجنيد والتركيز بوجه خاص على النساء. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة الاستفادة من أهمية برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية كأداة لتحقيق الاستقرار توفر بدائل للعنف قابلة للتطبيق في المجتمعات المحلية المستهدفة، وتسهم في تحقيق أثر أقوى في استعادة السلام والاستقرار، وهو ما يضرب بجذوره في العملية السياسية. وعلاوة على ذلك، ستقوم البعثة، في إطار تنفيذ برنامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، بتوفير الدعم لأنشطة الإعلام والتوعية الرامية إلى تشجيع جمع الأسلحة طوعا في المجتمعات المحلية المستهدفة في بانغي، وذلك دعما لجهود الحكومة في تفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتداولها غير المشروع.

79 - وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة تيسير وتعزيز بناء الثقة، والنهوض بالقدرات الوطنية ومبادرات إشراك المجتمعات المحلية من أجل تنفيذ عمليات السلام والعمليات السياسية المحلية، وتعزيز المسؤولية

الوطنية عن تحسين حماية المدنيين، واستعادة سلطة الدولة وبسطها. وستعمل البعثة، بطريقة متكاملة، على إشراك النساء ومجموعات الشباب كقادة في حملات التوعية وتقييم الاحتياجات حيث ستناقش أمور مثل حرية التنقل وعودة المشردين داخليا وتنفيذ اتفاقات السلام داخل المحليات.

80 - وكانت القدرة الفريدة التي تتمتع بها البعثة المتكاملة في مجال الوصول إلى المجتمعات المحلية وبناء الثقة على المستويات المحلية من خلال مكاتبها الميدانية وقواعدها العسكرية بالغة الأهمية في التوسط لإبرام اتفاقات سلام محلية ومنع تصعيد النزاعات المحلية إلى مواجهات مسلحة. وفي هذا السياق، ستستفيد البعثة من نتائجها السابقة وستزيد من دعمها من خلال تنفيذ مبادرات بناء الثقة والحوار المحلي ومشاركة المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، تهدف البعثة إلى دعم السلطات الوطنية في تنفيذ عملية مصالحة سليمة وجامعة يجري فيها على النحو الواجب تناول التهميش والمظالم المحلية في جميع دوائر المجتمع، بما في ذلك من خلال السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية واستقدام موظفي الخدمة المدنية ونشرهم في إطار بيئة ما بعد الانتخابات.

81 - وستستمر البعثة في تشجيع تنفيذ قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي لأفضل الممارسات في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة، من خلال توفير التدريب المتخصص، والقيام بأنشطة ضمان الجودة ومراقبة الجودة والرصد الوثيق لأنشطة إدارة الأسلحة والذخيرة، وتعزيز مرافق التخزين من أجل الإدارة المأمونة والأمانة للأسلحة والذخيرة. وستواصل البعثة أيضا دعم تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين المتعلقين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللتين وضعتهما اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع.

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

1-2 إحرار تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي والتقييد بأحكامه، فضلا عن الامتثال للحكومة الديمقراطية والعمليات السياسية الجامعة على الصعيد الوطني والإقليمي

1-1-2 عدد الاجتماعات المنعقدة للآليات الوطنية القانونية للاتفاق السياسي، وكذلك اجتماعات أطر تنسيق الاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والنسبة المئوية المنفذة للأنشطة المخطط لها لتنفيذ خريطة الطريق المشتركة (2022/2021): لا ينطبق؛ 2023/2022: لا ينطبق؛ 2024/2023: 16 اجتماعا و 80 في المائة)

2-1-2 النسبة المئوية لتوصيات الاجتماعات التي تقودها الحكومة بشأن العملية السياسية المنفذة (2022/2021): لا ينطبق؛ 2023/2022: لا ينطبق؛ 2024/2023: 60 في المائة)

النواتج

- عقد 4 اجتماعات تدعمها البعثة وتعقدتها الحكومة مع الجهات الضامنة والميسرة، مما يدل على استمرار المشاركة في تنفيذ الاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة
- عقد 4 اجتماعات للجنة التنفيذية للرصد واللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام، بدعم من البعثة
- عقد 4 اجتماعات استشارية، بما في ذلك اجتماعات متابعة، مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والإقليمية من أجل دعم تنفيذ الاتفاق السياسي عبر خريطة الطريق المشتركة، وعقد اجتماع واحد لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل دعم تنفيذ الاتفاق السياسي
- تنظيم 4 زيارات ميدانية للحكومة، إلى جانب الجهات الضامنة والميسرة، لدعم تنفيذ الاتفاق السياسي عبر خريطة الطريق المشتركة، من خلال توفير المساعدة اللوجستية والتقنية، وبذل المساعي الحميدة
- عقد 6 اجتماعات للجنة الوطنية لتنفيذ الاتفاق السياسي بدعم من البعثة، من أجل تنسيق التنفيذ الشامل لاتفاق السلام وحل المسائل الإقليمية التي أثرت من خلال لجان لتنفيذ الاتفاق السياسي على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات
- إيفاد 10 بعثات ميدانية لأعضاء البرلمان إلى الدوائر الانتخابية التي يمثلونها لأغراض المساءلة ولدعم عملية السلام والتماسك الاجتماعي والحل السلمي للنزاعات بتيسير من البعثة المتكاملة
- تنظيم أنشطة إشراك وسائل الإعلام والمجتمعات المحلية لدعم تنشيط الاتفاق السياسي من خلال خريطة الطريق المشتركة

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 2-2-2 إحرار تقدم نحو المصالحة والتماسك الاجتماعي وفي عملية السلام والعملية السياسية الجامعتين على الصعيد المحلي من خلال تنفيذ الاتفاق السياسي، والتنوعية المدنية بشأن العملية الانتخابية، ومبادرات السلام المحلية المنسقة
- 2-2-2 عدد المبادرات المنجزة للتخفيف من حدة النزاعات في المناطق الرئيسية التي تشهد توترا طائفيا (2022/2021: 32؛ 2023/2022: 36؛ 2024/2023: 29)
- 2-2-2 عدد مبادرات ومشاريع المصالحة المجتمعية الجامعة التي تساهم في السلام والاستقرار بمشاركة المرأة (2022/2021: 82؛ 2023/2022: 20؛ 2024/2023: 32)
- 3-2-2 عدد آليات متابعة الاتفاق السياسي الجامعة والتي تلنقي بشكل متسق على الصعيد المحلي (2022/2021: 26؛ 2023/2022: 36؛ 2024/2023: 36)
- 4-2-2 النسبة المئوية لتوصيات لجان المقاطعات بشأن تنفيذ الاتفاق السياسي التي نفذتها الحكومة (2022/2021: 15 في المائة؛ 2023/2022: 60 في المائة؛ 2024/2023: 60 في المائة)
- 5-2-2 عدد المجتمعات المحلية التي ترفض خطاب الكراهية وتعارضه، بما في ذلك استعدادها للترديد للمجاهرة بانتقاد الكراهية التي تستهدف جماعات بعينها (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: لا ينطبق؛ 2024/2023: 15)

النواتج

- تنظيم 29 مبادرة (حلقات عمل وجلسات حوار وتوعية) لصالح 800 مستفيد في 12 مكتبا ميدانيا لتعزيز قدرات لجان السلام والمصالحة المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات المحلية على تسوية النزاعات، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء التقنيين، لتعزيز إنجازات اتفاقات السلام المحلية القائمة دعما لتنفيذ الاتفاق السياسي
- تنظيم 12 مبادرة ومشروعا بالتنسيق مع البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري لصالح 500 مستفيد في 12 مكتبا ميدانيا للإعداد للعودة السلمية للمشردين داخليا واللاجئين، وتيسير التعايش السلمي، وحرية حركة السلع والأشخاص، وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، وعوامل التمكين الاقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المجتمعي
- تنظيم 68 حلقة عمل (4 حلقات لكل مكتب انتخابي إقليمي) تقودها الفروع المحلية للهيئة الوطنية للانتخابات، بدعم تقني وعملياتي من البعثة المتكاملة، بشأن تثقيف الناخبين والتربية المدنية لإعداد السكان المحليين للانتخابات المحلية وتعميم مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية
- تنظيم 10 دورات توعية لأعضاء لجان السلام المحلية و/أو الوطنية، بما في ذلك اللجنة التقنية المعنية بالأمن ولجان المقاطعات لتنفيذ الاتفاق السياسي، بشأن إدراج الشواغل المتعلقة بالأطفال وحمايتهم في مبادرات السلام
- تنظيم 12 مبادرة وساطة أو حوار محلية في المناطق الحرجة خارج بانغي بالاشتراك مع آليات رصد الاتفاق السياسي وتنفيذه، من أجل تخفيف حدة العنف وتعزيز عمليات المصالحة فيما بين الجماعات المسلحة المتنازعة، وكذلك مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة المالية لها
- عقد 100 اجتماع على مستوى المقاطعات مع السلطات المحلية وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والجماعات المسلحة، في إطار الاتفاق السياسي أو بطريقة مكملة له، لمناقشة الحد من العنف وتنفيذ الاتفاق السياسي
- عقد 60 اجتماعا مع السلطات المحلية وقادة وممثلي المجتمعات المحلية التي تعاني التهميش والوصم لدعم إدماجهم من خلال استراتيجية متكاملة في إطار الأحكام المناهضة للتمييز الواردة في الاتفاق السياسي
- تنظيم 30 حلقة عمل وجلسة حوار لفائدة 750 مشاركا لمنع خطاب الكراهية ودعم التماسك الاجتماعي تمشيا مع أحكام الاتفاق السياسي
- تنظيم 20 حلقة عمل لفائدة 25 مشاركا في كل حلقة لتعزيز التثقيف السياسي ودعم الشباب والنساء ليصبحوا قادة سياسيين محليين ووطنيين في المستقبل
- عقد 4 اجتماعات مع الجماعات المسلحة الموقعة وبذل المساعي الحميدة على الصعيدين الوطني والمحلي لدعم حل الجماعات المسلحة وإعادة تركيز اهتمام أفرادها على المشاركة السياسية، وفقا لأحكام الاتفاق السياسي
- عقد 10 دورات تدريبية لقوات الأمن الداخلي بشأن التخطيط وتقييم المخاطر وأمن الانتخابات
- تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن حماية حقوق الإنسان في السياق الانتخابي لقوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية
- تقديم الدعم لمشاركة المرأة في مبادرات لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة على الصعيدين الوطني والإقليمي
- تقديم الدعم للمبادرات النسائية من أجل السلام والمصالحة، بما في ذلك متابعة توصيات الحوار الجمهوري عملا بالاتفاق السياسي
- تنظيم 15 حملة عامة لأفراد المجتمع المدني بشأن إدراج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في مبادرات السلام المحلية
- تنظيم حملة اتصالات واحدة تستهدف الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشرائح المنظمة من الفئات الضعيفة ووسائل الإعلام وعموم السكان من أجل تعزيز دعم الاتفاق السياسي ومبادرات السلام المحلية والمشاركة في الانتخابات، وتولي زمام الأمور بشأنها

- 2-3 3 إجراء المؤسسات الوطنية (السلطة الوطنية للانتخابات، والمحكمة الدستورية، واللجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات، والمجلس الأعلى للاتصالات) عملية انتخابية محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية وجامعة، بطرق منها إحراز تقدم بشأن التسوية الفعالة للمنازعات الانتخابية
- 2-3-1 النسبة المئوية لخطط السلطة الوطنية للانتخابات وميزانياتها التشغيلية المتعلقة بالانتخابات المحلية، التي تتماشى مع النصوص القانونية، والمعتمدة والمتوفرة والمتسمة بالتأهب العملياتي (2022/2021: 50 في المائة؛ 2023/2022: 100 في المائة؛ 2024/2023: 100 في المائة)
- 2-3-2 عدد مراكز الاقتراع التي تجرى فيها الانتخابات المحلية وفقا لعملية المسح التي تجريها السلطة الوطنية للانتخابات (2022/2021: صفر؛ 2023/2022: 5 408، 2024/2023: 5 448)
- 2-3-3 النسبة المئوية للمنازعات المتعلقة بالترشح للانتخابات التي يعالجها القضاء (2022/2021: صفر في المائة؛ 2023/2022: 100 في المائة؛ 2024/2023: 100 في المائة)
- 2-3-4 النسبة المئوية للمرشحات للانتخابات المحلية (2022/2021: صفر في المائة؛ 2023/2022: 35 في المائة؛ 2024/2023: 35 في المائة)
- 2-3-5 النسبة المئوية للنساء المنتخبات على المستوى المحلي (2022/2021: صفر في المائة؛ 2023/2022: 35 في المائة؛ 2024/2023: 35 في المائة)
- 2-3-6 عدد النساء المنتخبات بصفة عضوات/مستشارات مجالس بلدية اللواتي تلقين التدريب بشأن القيادة النسائية، وكذلك بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 200، 2024/2023: 200)

النواتج

- عقد 3 اجتماعات للجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات لاستكمال الانتخابات المحلية والدورة الانتخابية لجمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة 2020-2023
- عقد 4 اجتماعات للإطار التشاوري لتعزيز الحوار وتوافق الآراء بين أصحاب المصلحة في الانتخابات، بما في ذلك السلطات الوطنية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني لحل المنازعات الانتخابية والتصدي للتحديات في تيسير إجراء الانتخابات المحلية
- تقديم المساعدة اليومية إلى السلطات الانتخابية من خلال الاشتراك في موقع واحد مع السلطة الوطنية للانتخابات وعقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية من أجل ما يلي: (أ) رصد وتنفيذ الإطار القانوني المطلوب بشأن الانتخابات واللامركزية؛ (ب) وتقديم الدعم التقني والعملياتي واللوجستي لإجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وسلمية وذات مصداقية؛ (ج) وضمان نقل المهارات اللازمة لإدارة الانتخابات، وكذا دعم تنفيذ قانون تكافؤ الجنسين

- تقديم الدعم التقني والتشغيلي واللوجستي إلى السلطة الوطنية للانتخابات في جميع المقاطعات العشرين لاستكمال الانتخابات المحلية ورصد وإدارة الطعون فيما يتعلق بنتائج الانتخابات البلدية والإقليمية، بما في ذلك الدعم التقني واللوجستي لتنسيق السلطة مع محكمة الدرجة العليا والدعم اللوجستي لقرارات المحكمة، حسب الاقتضاء
- إجراء 12 عملية تفتيش مشتركة بين السلطة الوطنية للانتخابات والبعثة المتكاملة فيما يتعلق بالمواد في المستودع الذي تديره السلطة لتحسين إدارة المستودعات
- عقد 4 اجتماعات عن بعد بواسطة الفيديو بين وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية وحكام المقاطعات/السلطات المحلية لمناقشة التحديثات والعمليات الانتخابية
- تنظيم 18 جلسة توعية (جلسة واحدة لكل مقاطعة، وجلسة واحدة في بانغي) لتوعية ومساعدة أصحاب المصلحة الوطنيين (المسؤولون الحكوميون والمجتمع المدني) بشأن الإجراءات الإيجابية التي تقضي إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في العمليات الانتخابية في المجالس البلدية والإقليمية
- تنظيم 32 حلقة عمل (حلقتان لكل مكتب انتخابي إقليمي) بقيادة السلطة الوطنية للانتخابات (الفروع) بمساعدة تقنية وعملياتية من البعثة المتكاملة، بشأن التربية المدنية لدعم إتمام الانتخابات البلدية والإقليمية بشكل سلمي ولدعم مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية
- تنظيم حلقة دراسية وطنية واحدة لتقييم العملية الانتخابية للفترة 2020-2023 بمشاركة سياسية جامعة من أصحاب المصلحة في الانتخابات (المؤسسات الوطنية، والمسؤولون المنتخبون، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والإدارة العامة، والشركاء الدوليون)
- تقديم الدعم لتنظيم اجتماع مائدة مستديرة لتبادل الخبرات بين الاجتماع الخاص للشابات والقيادات النسائية والبرلمانيات (تبادل الخبرات بين الأجيال)
- تقديم الدعم لمشاركة المرأة في الانتخابات

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 4-2 إحراز تقدم في تنفيذ السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الخطط القطاعية
- 1-4-2 إحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن والخطط القطاعية المراعية للمنظور الجنساني (2021/2022: مراجعة سياسة الأمن القومي وخطتين قطاعيتين؛ 2022/2023: استراتيجية واحدة و 3 خطط قطاعية؛ 2023/2024: استراتيجية وطنية واحدة لإصلاح قطاع الأمن و 3 سياسات وطنية وخطتان قطاعيتان)
- 2-4-2 عدد أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، بمن فيهم المقاتلون السابقون، الذين جرى التحقق من سجلاتهم (2021/2022: 302 1؛ 2022/2023: 1 000 من أفراد قوات الأمن الداخلي و 1 300 من أفراد الدفاع الوطني؛ 2023/2024: 1 000 من أفراد قوات الأمن الداخلي، و 1 300 من أفراد الدفاع الوطني)

النواتج

- إجراء 10 عمليات تحقق من السجلات بغرض دعم إدماج الجماعات المسلحة في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وكذلك دعم التجنيد في صفوف قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي
- القيام بـ 36 زيارة تفتيش لضمان الجودة ومراقبتها إلى مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة وإجراء 30 نشاطا لتعهد هذه المرافق
- القيام بـ 12 مبادرة لتقديم المساعدة التقنية من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين المتعلقةتين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللتين وضعتهما اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع
- عقد 12 دورة تدريب بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي
- تنظيم حلقتي عمل لدعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال قطاع الأمن فيما يتعلق بتنفيذ الخطط القطاعية المصدق عليها، دعما لتنفيذ السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن
- عقد 3 دورات تدريبية و 4 حلقات عمل بشأن قانون العدالة العسكري وقانون الانضباط العام لأفراد القضاء أو الشرطة أو الجيش
- تجديد محكمتين/هيئتين قضائيتين عسكريتين وتجهيزهما بالكامل
- عقد 4 اجتماعات تنسيقية وحلقتي عمل لمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن في تحسين آليات الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بالحوكمة والرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن، بما في ذلك نظام القضاء العسكري وهيئات التفتيش
- عقد 10 اجتماعات وحلقتي عمل مع المسؤولين العسكريين فيما يتعلق بوضع آلية للموارد البشرية، بما في ذلك عمليات التوظيف والتحقق من السجلات
- عقد 8 اجتماعات وحلقتي عمل مع أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين بشأن تنفيذ سياسة الدفاع الوطني والخطة الرئيسية للهياكل الأساسية الدفاعية
- تنظيم 4 جلسات عمل وحلقتي عمل مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والدولية بشأن الدعم الاستراتيجي والتقني، بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى
- إيفاد 4 بعثات ميدانية للتقييم المشترك إلى مناطق الدفاع (الغرب والشرق والجنوب) لدعم الشركاء الوطنيين في تقييم فعالية عمليات نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي واستدامتها، فضلا عن العملية المتعلقة بالحاميات، التي تساهم في إعادة إرساء سلطة الدولة
- عقد 4 جلسات عمل وحلقة عمل واحدة لدعم السلطات الوطنية لمتابعة تنفيذ السياسة الوطنية لإدارة الحدود
- عقد 3 حلقات عمل لتعزيز إدارة الموارد (الميزانية والقوى العاملة والمعدات واللوجستيات) والعمليات المحاسبية في وزارة المياه والغابات
- عقد 4 حلقات عمل للتوعية بالدور والمسؤوليات في مجال إدارة الأمن في إطار الدعم المقدم في مجال بناء قدرات للجان الجمعية الوطنية
- عقد 5 حلقات عمل لدعم استعراض الخطط التشغيلية الاستراتيجية لقوات الأمن الداخلي، بما في ذلك خطة بناء القدرات وتطويرها وخطة تغيير الحجم والنشر
- تنظيم 12 حلقة عمل لفائدة 750 من أفراد قوات الأمن الداخلي، من بينهم 150 امرأة، لتقديم المشورة والتوجيه التقنيين بشأن الأنشطة الشرطية الرئيسية مع مراعاة المنظورات الجنسانية، بما في ذلك النظام العام والأمن العام
- تنظيم حملة تعبئة مجتمعية واحدة وأنشطة دعوة في وسائط الإعلام، بما يشمل إشراك الشركاء الوطنيين وبناء قدراتهم من أجل زيادة فهمهم لعملية إصلاح قطاع الأمن ودعمهم لها، فضلا عن إعادة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي

- 5-2- إحرار تقدم في تنفيذ استراتيجية وطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية وتنفيذ برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- 2-5-1 عدد أفراد الجماعات المسلحة الجدد الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم بصورة مستدامة والذين تلقوا الدعم في إطار إعادة إدماجهم (2022/2021: 854؛ 2023/2022: 1 000؛ 2024/2023: 1 000)
- 2-5-2 عدد المستفيدين المباشرين الجدد المرتبطين بالجماعات المسلحة وأفراد المجتمعات المحلية المشاركين في برنامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية (2022/2021: 5 800 (بمن في ذلك 2 466 امرأة)؛ 2023/2022: 3 650 (30 في المائة منهم من النساء)؛ 2024/2023: 5 500 (30 في المائة منهم من النساء))
- 2-5-3 عدد قادة الجماعات المسلحة الذين أعربوا عن استعدادهم للانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والذين أجروا حواراً مفتوحاً مع البعثة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: لا ينطبق؛ 2024/2023: 3)
- 2-5-4 عدد الحوادث الأمنية في المجتمعات المحلية التي تنفذ فيها برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 600؛ 2024/2023: 420)

النواتج

- تلقي 1 000 مقاتل الدعم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما يسهم في عملية تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ضمن إطار العمل، وبما يتماشى مع أحكام الاتفاق السياسي ذات الصلة
- عقد اجتماعات شهرية مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك الجهات المانحة، لتخطيط وتنسيق عمليات نزع السلاح والتسريح، ومتابعة تزامن أنشطة نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين
- تقديم الدعم إلى 5 800 من أفراد المجتمع المحلي (30 في المائة منهم من النساء)، بمن فيهم الشباب المعرضون للعنف والأفراد المرتبطون بالجماعات المسلحة، للمشاركة في أنشطة الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية من أجل منع تجنيدهم للقيام بأنشطة مسلحة غير مشروعة، والتخفيف من حدة التوترات، لا سيما في المجتمعات المحلية المعرضة للعنف الطائفي
- تنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع والشركاء الدوليين والوطنيين المعنيين جلسات عامة فصلية، أسفرت عن إصدار 4 تقارير فصلية وإطلاق 3 حملات توعية حاشدة تستهدف المجتمع المدني وقادة الرأي العام وقادة المجتمعات المحلية والطلاب لتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في العمليات الطوعية لنزع سلاح المدنيين
- إيفاد 12 بعثة لتوعية الجماعات المسلحة بشأن مشاركة الأطفال في العملية الوطنية لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم والتحقق من وجود الأطفال من أجل كفالة الإفراج عنهم وانخراطهم على الفور في البرنامج الوطني
- عقد 4 اجتماعات مع قادة الجماعات المسلحة الذين أعربوا عن استعدادهم للانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لالتماس التزامهم بوقف ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ودعم تنفيذ هذه الالتزامات، واستعراض العملية

- تنظيم حملة وطنية واحدة في مجال التعبئة المجتمعية و 6 مناسبات في وسائط الإعلام الإقليمية لزيادة الفهم في أوساط المجتمعات المحلية المعنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الحد من العنف المجتمعي ودعم المجتمعات المحلية المعنية للبرنامجين وتوليها المسؤولية عنهما

العوامل الخارجية

استعداد الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات التي رفضت الاتفاق السياسي، للمشاركة في العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والامتثال لمعايير تحديد الأهلية الواردة في البرنامج الوطني، واحترام ما تعهدت به من التزامات من خلال التوقيع على الاتفاق؛ وتوفر الإرادة السياسية والثقة فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين لمواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي، بما في ذلك من خلال خريطة الطريق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

الجدول 6

الموارد البشرية: العنصر 2، دعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة

	الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			متطوعو الأمم المتحدة		
	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م
شعبة الشؤون السياسية									
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022	2	12	17	2	33	3	3	14	50
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023	2	12	17	2	33	3	3	14	50
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج									
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022	1	5	8	2	16	4	1	5	29
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023	1	5	8	2	16	4	1	5	29
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
دائرة إصلاح قطاع الأمن									
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022	1	3	2	1	7	1	1	2	11
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023	1	3	2	1	7	1	1	2	11
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
دائرة الشؤون الانتخابية									
الوظائف المؤقتة المعتمدة ⁽¹⁾ للفترة 2023/2022	1	6	22	1	30	1	1	37	68
الوظائف المؤقتة المقترحة ⁽¹⁾ للفترة 2024/2023	1	5	22	1	29	1	1	37	67
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مجموع الوظائف									
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022	4	20	27	5	56	5	5	24	90
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023	4	20	27	5	56	5	5	24	90
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–

الوظائف الدبلوماسية			الوظائف الوطنية			الوظائف الدولية			الوظائف المؤقتة			المجموع
المجموع	الفرعي	الوطني	المجموع	الفرعي	الوطني	المجموع	الفرعي	الوطني	أ ع م	أ ع م	أ ع م	
158	61	—	61	11	6	5	86	6	49	26	5	—
157	61	—	61	11	6	5	85	6	49	25	5	—
(1)	—	—	—	—	—	—	(1)	—	—	(1)	—	—

(أ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة مؤقتة

وظائف المساعدة المؤقتة العامة: استمرار 30 وظيفة مؤقتة

متطوعو الأمم المتحدة: استمرار 37 وظيفة مؤقتة

دائرة الشؤون الانتخابية

الجدول 7

الموارد البشرية: دائرة الشؤون الانتخابية

الوصف	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	الرقم/التغيير
الوظائف المؤقتة	استمرار	موظف رئيسي لشؤون الانتخابات	مد-1	1
	استمرار	موظف لشؤون الانتخابات	ف-4	6
	إلغاء	موظف لشؤون الانتخابات	ف-4	1-
	استمرار	موظف لشؤون الانتخابات	ف-3	22
	استمرار	مساعد إداري	خ م	1
	استمرار	سائق	خ ع و	1
	استمرار	موظف لشؤون الانتخابات	م أ م دولي	3
	استمرار	مستشار لشؤون الانتخابات	م أ م دولي	34
				67
				المجموع

82 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لدائرة الشؤون الانتخابية من 68 وظيفة مؤقتة (1 مد-1، 6 ف-4، 22 ف-3، 1 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من فئة الخدمات العامة، 37 من متطوعي الأمم المتحدة). وستواصل الدائرة الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ ولاية البعثة من أجل دعم الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر 2023. وتعتزم البعثة الاحتفاظ بقدرتها على تقديم الدعم الفعال إلى السلطة الوطنية للانتخابات في مقرها وعلى مستوى المقاطعات. ويرد بيان الدعم الذي تقدمه البعثة للانتخابات في الفقرتين 7 (و) و 9 أعلاه، استناداً إلى الافتراضات المبينة في الفقرتين 13 (ب) و (و) أعلاه.

83 - ومن أجل تنفيذ ولاية البعثة، يُقترح استمرار دائرة الشؤون الانتخابية بـ 30 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة و 37 وظيفة مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجدول 7. وستواصل الدائرة، تحت قيادة موظف رئيسي لشؤون الانتخابات (مد-1)، دعم السلطة الوطنية للانتخابات، سواء في مقرها أو على مستوى المقاطعات، بخبراء ومستشاري انتخابات تابعين للأمم المتحدة مؤهلين وذوي خبرات مناسبة. وستواصل البعثة كفاءة التغطية الإقليمية من خلال نشر موظف واحد لشؤون الانتخابات/منسق إقليمي، ومستشار واحد لشؤون الانتخابات (اللوجستيات)، ومستشار واحد لشؤون الانتخابات (التسجيل المدني وتسجيل الناخبين) في كل مكتب من مكاتبها الميدانية السبعة عشر التي تغطي مقاطعات البلد العشرين، سيتشاورون مع جميع أصحاب المصلحة في الانتخابات والشركاء في مجال الانتخابات، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، وسيقدمون الدعم التقني واللوجستي إلى الفروع المحلية للسلطة.

84 - ومع مراعاة الجدول الزمني للانتخابات للفترة 2023/2024، تتوخى البعثة إجراء تخفيض تدريجي في قدرات موظفي دائرة الشؤون الانتخابية بما يتماشى مع التقدم المحرز في إجراء مختلف جولات الانتخابات المحلية، وتعتزم اقتراح إلغاء عدد من وظائف المساعدة المؤقتة العامة المخصصة للدائرة. وتجدر الإشارة إلى أن أي اقتراح في هذا الصدد، ستستمر مواءمته مع الولاية الانتخابية وسيعتمد على التقدم المحرز في جميع العمليات المتعلقة بالانتخابات المحلية خلال الفترة 2023/2024. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الاحتفاظ في إطار التخفيض المحتمل، وكجزء من خطة انتقالية، بقدرات ملاك الموظفين لضمان استمرار بناء القدرات اللازمة للهيئة الوطنية لإدارة الانتخابات ودعم السلطة الوطنية للانتخابات والحكومة في التخطيط للانتخابات العامة المقبلة. وفي سياق ما تقدم، يُقترح إلغاء الوظيفة المؤقتة لموظف لشؤون الانتخابات رتبة ف-4، على النحو المبين في الجدول 7.

العنصر 3: مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

85 - ستواصل البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم إلى الحكومة في تعزيز الآليات القضائية الوطنية المحايدة والمساعدة في إنشاء هيكل إضافية تعنى بالمصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب. وستنسق البعثة المتكاملة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الجهات الشريكة التقنية والمالية، على النحو الوارد بيانه في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وفي إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ستواصل البعثة التركيز على الأولويات الفورية والقصيرة والمتوسطة الأجل المتصلة بسيادة القانون، بما في ذلك المناطق التي استعيد فيها الأمن أو التي تحتاج إلى ذلك، لدعم بسط سلطة الدولة، وكفالة سيادة القانون، وتقديم الخدمات الأمنية في جميع أنحاء البلد.

86 - وستواصل البعثة تعزيز الدعم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها من خلال مواصلة تقديم المساعدة إلى لجنة التنسيق من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، وإلى الجهات الشريكة الأخرى لتوسيع نطاق نشر السلطات المحلية وغير المركزية كخطوة أولى، بما يشمل حكام المقاطعات، ونوابهم، ورؤساء البلديات، وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية، وكذلك الجهات الفاعلة في الجهاز القضائي والمؤسسات الإصلاحية وقوات الأمن الداخلي. وسيتم تيسير توفير الدعم إلى الحكومة في بسط سلطاتها بالاقتران مع التدخلات السياسية والأمنية، بحيث تكون الجماعات المسلحة أقل قدرة على فرض نفسها بوصفها سلطة الدولة بحكم الواقع، في الوقت الذي تُضمن فيه أيضاً تهيئة الحد الأدنى من الظروف المواتية

لتيسير إجراء انتخابات محلية سلمية وحرّة ونزيهة وذات مصداقية وجامعة تسمح بالتركيز على لامركزية الكيانات الإدارية (البلديات) كخطوة هامة لتعزيز التنمية المحلية والخدمات الاجتماعية والحوكمة. وستواصل البعثة المتكاملة أيضا دعم الحكومة في تعزيز التنسيق بين الوزارات القطاعية وفريق الأمم المتحدة القطري وأمانة الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، بهدف مواصلة تحسين التواصل وتنفيذ البرامج التي تحقق مكاسب ملموسة للسكان في مجال السلام.

87 - وستواصل البعثة كذلك دعم إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون عن طريق تعزيز البنى التحتية للسجون وإنشاء دائرة سجون مدنية تكون فعالة وجامعة وتتمتع بقدرات عملياتية قوية. وكلاهما ضروري لضمان أن تكون دائرة السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى قادرة على احتجاز المعتقلين البارزين بشكل فعال، من دون المساس بنظام إداري مختص قائم على حقوق الإنسان ويستوفي المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تنفيذ مشاريع إعادة الإدماج الاجتماعي ودعم مبادرات الرعاية الصحية في السجون. وستواصل البعثة أيضا تقديم المساعدة في تنسيق وحشد مزيد من الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لمؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، لتمكين نظام العدالة الجنائية من أداء مهامه بفعالية وزيادة استقلاله وخضوعه للمساءلة. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة مساعدة وزارة العدل في تنفيذ سياسة إصلاح قطاع العدل، المتمثلة في إطار استراتيجي وعملياتي مدته خمس سنوات يتم من خلاله التخطيط لجميع الإصلاحات في قطاع العدل وتنفيذها. وتأخرت وتيرة تنفيذ هذا الإصلاح لأن الحكومة أعطت الأولوية للجهود المبذولة لمكافحة انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) واستعادة الأمن في البلد في عامي 2020 و 2021، لكنها استعادت زخمها في عام 2022 جزئيا نتيجة لدعم البعثة المتكاملة. وستدعم البعثة أيضا استمرار وزيادة نشر القضاة ورؤساء القلم وموظفي السجون المدنيين خارج بانغي، بما في ذلك في مهام مؤقتة وإشرافية. وتمشيا مع سياسة إصلاح قطاع العدالة، ستوفر البعثة المتكاملة التدريب لرؤساء المحاكم بشأن تدابير الرقابة الداخلية وقواعد الأخلاقيات القضائية. ونظرا لأهمية دور محكمة العدل العليا في مقاضاة أعضاء الحكومة على الجرائم المرتكبة أثناء ولايتهم، وبالنظر إلى استبدال بعض قضاتها نتيجة لتناوب القضاة عام 2022، ستدعم البعثة توعية أعضاء المحكمة، بمن فيهم القضاة ورؤساء القلم والكتابة، وبناء قدراتهم في إطار استراتيجية مكافحة الإفلات من العقاب على جميع المستويات. وستواصل البعثة المتكاملة أيضا تعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة خارج بانغي من خلال دعم مراكز المساعدة القانونية.

88 - وستواصل البعثة دعم الحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب وجهودها الرامية إلى تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى العدالة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام. وستضمن البعثة المتكاملة أيضا أن يتمكن ضحايا وشهود العنف المطول من ممارسة حقوقهم في العدالة والحقيقة والتعويضات والضمانات بعدم تكرار الجرائم والنظر في مظالمهم. وسيضمن النهج الشامل الذي تتبعه البعثة تقديم الدعم لتعزيز استقلال السلطة القضائية، والأداء المحايد للنظام القضائي الوطني، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، بهدف مكافحة الجرائم الخطيرة المرتكبة أثناء الأزمة، وكذلك انتهاكات الاتفاق السياسي. وستركز البعثة المتكاملة، بالتعاون مع جهات شريكة دولية، على تقديم الدعم إلى المحكمة الجنائية الخاصة، مع التركيز على دعم المدعي الخاص وقضاة التحقيق في التعجيل بتنفيذ استراتيجية المحكمة المتعلقة بالتحقيق والمقاضاة، بما في ذلك من خلال دعم بعثات التحقيق. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة دعم تفعيل المحكمة من خلال تعزيز قدرة موظفي المحكمة ووحدة

المحامين الخاصة على ضمان إجراء المحاكمات وفقا للمعايير الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية الضحايا والشهود. وستواصل البعثة أيضا دعم التوعية والاتصال مع الجمهور الأوسع نطاقا والمجتمعات المحلية المتضررة على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة المتكاملة توفير الأمن لموظفي المحاكم وتوفير الحماية للضحايا والشهود، والإدارة العامة للمحكمة، ودعم إنشاء نظام المساعدة القانونية وتشغيله.

89 - ونظرا لتعدد القضايا قيد التحقيق ومدة المحاكمات المستكملة والمقبلة، لا تزال هناك حاجة إلى مساعدة تقنية ومالية مستمرة لدعم سير عمل المحكمة، بسبل من بينها تعزيز الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة وإدارة البيانات. وفي موازاة ذلك، سيجري توطيد التعاون الوثيق مع المحاكم الوطنية الأخرى لتعزيز نظام العدالة في جميع أنحاء البلد وضمان التكامل في التحقيق في القضايا ومحاكمة الجناة.

90 - وستواصل البعثة، بهدف دعم النظام العام الأساسي ومكافحة الإفلات من العقاب في المناطق التي لا توجد فيها قوات الأمن الداخلي أو لا تكون تلك القوات قادرة على مزاولة مهامها، تنفيذ تدابير مؤقتة عاجلة لاعتقال و/أو دعم اعتقال المسؤولين عن التحريض على العنف وعرقلة التقيد بأحكام الاتفاق السياسي ووقف إطلاق النار، وكذلك المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد السكان المدنيين والجهات الفاعلة الدولية. وستقوم البعثة المتكاملة، بالتعاون مع جهات شريكة، بتقديم الدعم إلى الحكومة في وضع آليات أوسع نطاقا للعدالة الانتقالية، مع بذل جهود متضافرة لضمان أن تقيد تلك الآليات بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تتصدى للعنف الجنساني، وأن تعالج كذلك المسائل المتعلقة بحماية الضحايا والشهود. وتمشيا مع التزام الحكومة بموجب الاتفاق السياسي، ستواصل البعثة دعم لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، بطرق منها دعم تفعيلها بالكامل. وستكفل الجهود المنسقة والمتسقة إسهام جميع آليات العدالة في نداء شعب أفريقيا الوسطى الذي يطالب بالعدل، وتوافق تلك الآليات مع الاتفاق السياسي ومع العملية السياسية وعملية المصالحة بشكل أعم.

91 - وستواصل البعثة دعم أنشطة الدولة والهيئات الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب من خلال تبادل المعلومات مع الهيئات القضائية، والتحديد النمطي لمواصفات الجناة، وإنفاذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وتقديم الدعم التقني للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة بوصفها آلية للعدالة الانتقالية. وستركز أنشطة حقوق الإنسان والمشاركة مع المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز استعادة سلطة الدولة، عن طريق إنشاء شبكات محلية، والوصول إلى السكان، وتقديم الدعم لبعثات آليات المساءلة في زيادة الوعي بأهمية تقديم المظالم إلى الآليات الوطنية، بما في ذلك هيئات العدالة الانتقالية.

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

3-1 إحراز تقدم في بسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية
أفريقيا الوسطى
1-3 عدد المدربين حديثا من موظفي السلطات المحلية، والزعماء التقليديين، والموظفين المدنيين (2022/2021: 687؛ 2023/2022: 1 000؛ 2024/2023: 1 200)

- 3-1-2 عدد العمليات الجديدة المحددة الأهداف التي تنفذها قوات الشرطة والدرك الوطنية بدعم من البعثة المتكاملة (2022/2021: 28؛ 2023/2022: 20؛ 2024/2023: 22)
- 3-1-3 عدد أفراد قوات الأمن الداخلي الذين تم نشرهم (2022/2021: 994؛ 2023/2022: 1 700؛ 2024/2023: 1 700)

النواتج

- إعداد 50 ملف تعريف لأفراد يمثلون مصدر خطر شديد وتقديمها إلى مختلف فرق العمل وقت تلقي طلبات الفحص في سياق تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ولأغراض المساءلة
- تقييم 5 طلبات للحصول على معلومات عن قضايا من المحكمة الجنائية الخاصة وتقديمها بما يتماشى مع ولاية البعثة المتكاملة في مجال دعم المحكمة
- عقد 3 اجتماعات مع الإطار التشاوري التابع للوحدة المختلطة المعنية بالتدخل السريع ومنع أعمال العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، بهدف تشجيع وتعزيز تصدي الوحدة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني، من خلال التوعية المجتمعية، والتدخل السريع، والتحقيق في الحوادث، وإعداد ملفات القضايا لأغراض المحاكمة، ودعم المتابعة القضائية لملفات القضايا
- القيام بـ 20 مبادرة بشأن إعادة إرساء سلطة الدولة لصالح 500 مستفيد من أجل تقييم نوعية خدمات الإدارة والحوكمة الرئيسية المقدمة على الصعيد المحلي، وتحسين أدائها الوظيفي، مع مراعاة التعيين الإداري الجديد ودعم تنفيذ خطط الأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد المحلي، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وجهات شريكة أخرى
- تنظيم 20 حلقة عمل ودورة تدريبية لتعزيز قدرات 600 سلطة محلية، بما في ذلك أعضاء الوفود الخاصة (على سبيل المثال، رؤساء البلديات، بعد الانتهاء من الانتخابات المحلية) لتلبية احتياجات الحكم المحلي والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الأساسية بالتنسيق مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري
- عقد 12 اجتماعاً مع السلطات الوطنية لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدي لفرض ضرائب غير قانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية
- تنظيم 10 حلقات عمل تدريبية لفائدة 300 من ضباط الشرطة القضائية، من بينهم 60 امرأة، و 8 حلقات عمل تدريبية في علم الأدلة الجنائية (بما في ذلك وضع اللافات، ومقارنة بصمات الأصابع، والمُسغِفون في مسرح الجريمة، وإدارة مسرح الجريمة، والتصوير الأساسي، والنتائج المعقدة (لفائدة 280 من أفراد قوات الأمن الداخلي والرصد والتوجيه والمشورة بشكل يومي في التحقيقات الجنائية وإدارة مسرح الجريمة، بما في ذلك أنشطة التوعية للمسعفين في مسرح الجريمة
- تنظيم 10 دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان والاحتجاز لفائدة موظفي السجون وقوات الأمن الداخلي بالتعاون مع مسؤولي السجون
- تنفيذ قوات الأمن الداخلي 20 عملية مشتركة محددة الأهداف بدعم من البعثة المتكاملة ترمي إلى اعتقال أشخاص يزعم أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة، بينهم زعماء أو قادة كبار في الجماعات المسلحة، والتحديد النمطي المنتظم لمواصفات المشتبه بهم في قضايا ذات دلالات رمزية وفي ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وذلك دعماً لجهود التحقيق للإجراءات المحلية والدولية

- إجراء 120 زيارة ميدانية لمرافق الاحتجاز التابعة للشرطة والدرك لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقق منها، بما في ذلك وجود الأطفال المحتجزين والدعوة إلى إطلاق سراحهم وتقديم المشورة لإدماجهم في المجتمع
- إعادة تأهيل/تجهيز 24 وحدة من وحدات قوات الأمن الداخلي، بما في ذلك مراكز الشرطة ووحدات الدرك المتخصصة ووحدات مكافحة الشغب
- تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية بشأن نهج وأساليب الخفارة المجتمعية بمشاركة 90 من قوات الأمن الداخلي من مراكز الشرطة والألوية الإقليمية
- القيام بحملة اتصال وطنية واحدة لتعزيز سياسة اللامركزية ودعم السلطات المحلية في التواصل مع المواطنين بشأن السياسة الجديدة

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 2-3 إحراز تقدم في تنفيذ السياسة الوطنية لقطاع العدل وإزالة
جرى نشرها خارج بانغي (2022/2021: 65؛ 2023/2022: 75؛
2024/2023: 80)
- 2-2-3 مجموع عدد المحاكم التي تعمل في ولايات قضائية خارج
بانغي (2022/2021: 18؛ 2023/2022: 20؛ 2024/2023: 22)
- 3-2-3 النسبة المئوية لتنفيذ سياسة قطاع العدل (2022/2021:
30 في المائة؛ 2023/2022: 50 في المائة) 2024/2023: 50 في المائة)
- 4-2-3 مجموع عدد القوانين أو المراسيم الجديدة المعتمدة والمنفذة في
إطار تنفيذ استراتيجية قطاع العدل (2022/2021: 2؛ 2023/2022: 5؛
2024/2023: 5)
- 5-2-3 مجموع عدد الإصلاحات القانونية الرامية إلى تحقيق استقلال
أكبر للسلطة القضائية والتي اعتمدت بنجاح (2022/2021: صفر؛
2023/2022: 2؛ 2024/2023: 2)
- 6-2-3 متوسط عدد حوادث السجون الخطيرة (حالات التمرد،
والهروب الجماعي، وأعمال الشغب، والهجمات على السجون) التي شكلت
تهديدا مباشرا لعمليات السجون والسلامة العامة، لكل 100 محتجز، على
مدار السنة (2022/2021: 0,72؛ 2023/2022: 3؛ 2024/2023: 2)
- 7-2-3 مجموع عدد السجون التي أعيد تأهيلها/تشبيدها و/أو تجهيزها
 وإعادة فتحها وتشغيلها خارج بانغي (2022/2021: لا ينطبق؛
2023/2022: لا ينطبق؛ 2024/2023: 16)
- 8-2-3 عدد موظفي السجون المدنيين الموجودين والعاملين في جميع
أنحاء البلد (2022/2021: 261؛ 2023/2022: 409؛ 2024/2023:
406)

النواتج

- عقد 50 اجتماعا مع وزارة العدل، وهيئة التفتيش العامة للدوائر القضائية، ولجنة تنسيق تدريب الجهات الفاعلة القضائية و/أو السلطات الوطنية المعنية الأخرى من أجل تخطيط وتنسيق النشر المادي للجهات الفاعلة في مجالي العدالة وسيادة القانون في المناطق الواقعة خارج بانغي
- إعادة تأهيل محكمتين، وإنشاء محكمة واحدة، وتجهيز محكمتي عدل وجنح، وإنشاء غرفتين لتخزين الأدلة، دعما للاستراتيجية الوطنية لتحقيق اللامركزية وتعزيز القدرة الوطنية على التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد أفراد حفظ السلام
- تجهيز مركز واحد للمشورة القانونية في بانغاسو لتعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة في المنطقة والمساعدة في ضمان استمرار أنشطة مركزي المشورة القانونية في بوار وبريا، بدعم من المشروع المشترك بين البرنامج الإنمائي والبعثة المتكاملة في مجال سيادة القانون
- دعم محكمتين وهيئات قضائية بتوفير مكتبات قانونية وكتب قانونية لتعزيز تقديم الخدمات في مجال العدالة بصورة فعالة وتحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة
- صياغة دليلين بشأن القانون والإجراءات وتقديمهما إلى 500 جهة فاعلة قضائية وقانونية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة
- تنظيم 8 حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد في مواقع النازحين لفائدة 1 500 نازح لزيادة الوعي بحقوقهم وإمكانية لجوئهم إلى العدالة
- تنظيم 6 جلسات محكمة متنقلة مدة كل جلسة يومان (جلستان داخل منطقة كل من محاكم الاستئناف الثلاث) لدعم تقديم الخدمات القضائية، لفائدة 600 شخص
- تنظيم دورتين تدريبيتين مدة كل منهما ثلاثة أيام لفائدة 10 رؤساء محاكم بشأن تدابير الرقابة الداخلية المتعلقة بالقواعد الأخلاقية، تمشيا مع خطة عمل الفريق المواضيعي المعني بقطاع العدل بشأن استقلال نظام العدالة
- عقد 15 اجتماعا مع خلية تنسيق إصلاح سياسة قطاع العدل وأفرقتها المواضيعية الستة لتخطيط وتنفيذ الخطوات المتبعة في سياسة قطاع العدل، بما في ذلك التنفيذ الفعال لمدونة أخلاقيات القضاة
- تنظيم خمس حلقات عمل مدة كل منها 3 أيام لفائدة 20 مشاركا لمراجعة وتحديث قانون النظام الأساسي المتعلق بدور حجاب المحكمة، بما في ذلك مرسومه التنفيذي ولوائحه الداخلية ونصوصه التنظيمية، وبناء القدرات لتعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة
- تقديم الدعم التقني والمالي إلى 4 بعثات ميدانية في مجال آليات الرقابة القضائية
- وضع 4 وحدات تدريب للجهات الفاعلة القضائية بشأن مكافحة الفساد وتنظيم حلقتي عمل مدة كل منهما يومان لتطوير أدوات إدارة هيئة التفتيش العامة للخدمات القضائية
- تحديث وتحسين سجنين (بامباري، وبريا) من خلال مشاريع الإصلاح والتجهيز
- تنفيذ 3 برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك نشاطان من أنشطة إنتاج السجون ونشاط يركز على المسائل الجنسانية من أجل تحسين ظروف المحتجزات
- إجراء تقييم صحي واحد للسجناء، وتوفير المعدات وغيرها من أشكال الدعم في مجال الرعاية الصحية لمرافق صحية في 3 سجون بما في ذلك سجن في بانغي (سجن نغاراغا المركزي) وسجنان خارج بانغي (بيمبو وبوار)، لإتاحة إجراء كشوف طبية روتينية للسجناء وتعزيز الحق في الصحة داخل السجون

- تقديم التوجيه والمشورة يوميا إلى 406 من موظفي السجون في 16 سجنا، وكذلك في مقر السجون، وتقديم التوجيه والمشورة بشكل مكثف إلى 145 من موظفي السجون المدنيين على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع في سجن نغاراغا المركزي ومعسكر دي رو من خلال اشتراك موظفي الإصلاحات التابعين للبعثة المتكاملة في الموقع
- تنظيم دورة تدريبية تشييطية واحدة مدتها عشرة أيام للمدربين على أساليب التدخل في السجون لفائدة 12 من موظفي السجون المدنيين الوطنيين، وتنظيم دورتين تدريبيتين متخصصتين مدة كل منهما خمسة عشر يوما بشأن التدخل السريع لفائدة 72 من موظفي السجون المدنيين، وتمارين المحاكاة بشأن مكافحة الشغب والحوادث في سجون بانغي
- القيام — 30 زيارة تتعلق بحماية الطفل إلى مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة/الدرك ومرافق الاحتجاز القضائية لرصد وجود أطفال محتجزين فيما يتعلق بارتباطهم بالجماعات المسلحة والدعوة إلى إطلاق سراحهم
- تنظيم 5 حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة 50 من الجهات الفاعلة القضائية بشأن قانون حماية الطفل
- إطلاق حملة اتصال وطنية واحدة من خلال التوعية المجتمعية والمطبوعات ومنافذ البث الإذاعي لزيادة فهم مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لحقوقهم والعمليات القانونية وأداء المؤسسات القضائية والإصلاحية
- عقد حلقتي عمل مدة كل منها يوم واحد لوضع وإقرار اختصاصات وحدة السلوك والانضباط التابعة لإدارة السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووضع وحدتين تدريبيتين بشأن خطة التخفيف من حدة الفساد في السجون، وتنظيم 15 دورة تدريبية مدة كل منها ثلاثة أيام بشأن مدونة أخلاقيات السجون الجديدة لفائدة 432 من موظفي السجون الوطنيين

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 3-3 تعزيز آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، وتحسين القدرة على مكافحة الإفلات من العقاب
- 3-3-1 مجموع عدد التحقيقات الأولية التي ينجزها المدعي الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة والتي تحال إلى قضاة التحقيق منذ بداية إجراءات المحكمة (2022/2021: 8؛ 2023/2022: 18؛ 2024/2023: 22)
- 3-3-2 عدد القضاة ورؤساء القلم الوطنيين والدوليين المعيّنين والعاملين في المحكمة الجنائية الخاصة (2022/2021: 27؛ 2023/2022: 31؛ 2024/2023: 32)
- 3-3-3 العدد السنوي لجلسات المحاكمات الجنائية التي تعقدها محاكم الاستئناف الثلاث (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 6؛ 2024/2023: 6)
- 3-3-4 عدد الملاحقات القضائية المنجزة المتعلقة بجرائم خطيرة (2022/2021: 29؛ 2023/2022: 120؛ 2024/2023: 120)
- 3-3-5 عدد التحقيقات القضائية المنجزة في قضايا الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام (2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: لا ينطبق؛ 2024/2023: 3)

- 3-3-6 مجموع عدد القضايا التي أغلقتها دوائر التحقيق التابعة للمحكمة الجنائية الخاصة منذ بداية المحكمة (2021/2022: لا ينطبق؛ 2022/2023: لا ينطبق؛ 2023/2024: 10)
- 3-3-7 مجموع عدد الأحكام الابتدائية الصادرة عن دائرة (دوائر) الدرجة الأولى بالمحكمة الجنائية الخاصة منذ بداية المحكمة (2021/2022: لا ينطبق؛ 2022/2023: لا ينطبق؛ 2023/2024: 6)
- 3-3-8 عدد آليات العدالة الانتقالية، إضافة إلى المحكمة الجنائية الخاصة، القادرة على أداء مهامها والممثلة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان (2021/2022: 1؛ 2022/2023: 2؛ 2023/2024: 2)

النواتج

- عقد 12 اجتماعا استشاريا وتوجيهيا مع مستشاري التحقيق و/أو مكتب المدعي الخاص لتنفيذ استراتيجية التحقيق والمقاضاة للمحكمة الجنائية الخاصة
- إيفاد 7 بعثات تحقيق للمحكمة الجنائية الخاصة خارج بانغي بالتنسيق مع مكتب المدعي الخاص و/أو دائرة التحقيق
- تكليف 4 محامين دوليين بقضايا لدعم الدفاع عن الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية أمام المحكمة الجنائية الخاصة
- عقد 12 اجتماعا استشاريا وتوجيهيا سنويا مع الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الخاصة لتعزيز قدرتها على إجراء محاكمات عادلة للجرائم الدولية
- عقد 10 اجتماعات استشارية وتوجيهية مع رئاسة وقلم المحكمة الجنائية الخاصة بشأن إدارة وتنسيق الخدمات والوحدات الرئيسية التابعة للمحكمة والقلم، وكذلك بشأن مواضيع محددة مثل حماية الضحايا والشهود، وتقديم المساعدة القانونية، والجبر، والتوعية والاتصال، وإدارة المعلومات، والأمن
- إنشاء دائرة مراجعة حسابات خارجية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الخاصة ووزارة العدل، ووضع تقرير مراجعة حسابات واحد في صيغته النهائية
- عقد 40 اجتماعا مع وزارة العدل والسلطات القضائية المعنية لتقديم الدعم اللوجستي والتقني إلى محاكم الاستئناف من أجل تنظيم جلسات المحاكمة الجنائية (2 في بانغي، و 2 في بوار، و 2 في بامباري)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل ضمان الفعالية في التحقيق في القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام وفي مقاضاة مرتكبيها
- تنظيم 12 دورة تدريبية بشأن مواضيع متخصصة تتعلق بالقضاء والملاحقات الجنائية، بما في ذلك قضاء الأحداث، وتقنيات التحقيق وإدارة الأدلة، والتحقيق في القضايا وإدارة الاحتجاز السابق للمحاكمة، والتحقيق الفعال في قضايا العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وحماية الضحايا والشهود، واستخدام التدابير المؤقتة العاجلة، والقضاء العسكري
- إيفاد 6 بعثات ميدانية قضائية لدعم التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام وجرائم العنف الجنسي والجسدي

- عقد جلسة توعية لمدة يومين بشأن السياسة الجنائية الجديدة للمحاكم العادية، وحلقة عمل لمدة يومين بشأن القضاء العسكري، وحلقتي عمل مدة كل منهما يومان بشأن محكمة العدل العليا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحلقتي عمل مدة كل منهما يوما بشأن منع التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف
- إيفاد 20 بعثة تحقيق من موظفي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لتحديد مكان حدوث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتعرف على الضحايا
- عقد 5 مناسبات عامة لدعم المشاركة المباشرة للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات القضائية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مجال العدالة الانتقالية، وممثلو الضحايا، والسلطات المحلية، والمنظمات الدينية للتواصل بشأن تنفيذ ولاية اللجنة
- إيفاد 20 بعثة ميدانية لموظفي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لإشراك أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم السكان المحليون والزعماء التقليديون والدينيون، بشأن التدابير المحتملة التي ينبغي النظر فيها عند تصميم برنامج جبر الضرر
- تنظيم 5 حلقات عمل للخبراء مع موظفي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة بشأن إدماج حقوق الإنسان والنهج الذي يركز على الضحايا في عملياتهم وإجراءاتهم
- تنظيم 12 نشاطا لمنظمات المجتمع المدني لرصد إجراءات لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة والإبلاغ عنها لضمان امتثالها لمبادئ تقصي الحقائق وحماية الضحايا ومعايير المحاكمة العادلة والعدالة المنصفة، على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان
- عقد 8 جلسات إحاطة بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لعناصر البعثة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ وتنظيم 15 جلسة إحاطة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتسلسل الهرمي للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي، وقطاع العدل، وأعضاء البرلمان، والوزارات، ومنظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والسلك الدبلوماسي
- إجراء 100 عملية تقييم فردي للمخاطر فيما يتعلق بطلبات الحصول على الدعم من الأمم المتحدة، وكذلك من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، مع تقديم توصيات إلى فرقة العمل المعنية ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
- تقديم 20 منحة لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مراكز المعونة القانونية، التي تدعم الضحايا المشاركين في إجراءات لجنة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة
- تنظيم 3 مناسبات عامة لدعم مبادرات وزارة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية ولجنة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة، والتنسيق مع الضحايا لإحياء ذكرى اليوم الوطني للضحايا
- إجراء حملة اتصال واحدة من خلال التوعية المجتمعية والمطبوعات ومنافذ البث الإذاعي للتوعية بآليات العدالة الانتقالية، وزيادة المعرفة بأهمية لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وتشجيع تولي الجهات المحلية عملية إقامة العدل

العوامل الخارجية

قد تؤثر أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في قدرة الجهات القضائية الفاعلة على الاضطلاع بالتحقيقات والإجراءات؛ كما أن قدرة الموظفين القضائيين وموظفي الخدمة المدنية على البقاء في مناصبهم بسبب الحالة الأمنية والقيود المالية للبلد المضيف، فضلا عن البنية التحتية الاقتصادية المحدودة في جميع أنحاء البلد قد تعوق إحراز التقدم؛ وقد يؤثر أيضا نشر الموظفين اللازمين في الوقت المناسب، واستعداد وزارة العدل لتنفيذ تدابير تأديبية ضد الموظفين المتغيبين دون مبرر، على بسط سلطة الدولة على نحو مستدام

الجدول 8

الموارد البشرية: العنصر 3، مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

الفئة													المجموع
أولا - الأفراد المقدمون من الحكومات													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													108
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													108
صافي التغير													-
الموظفون الدوليون													
الموظفون الوطنيون													
م أ م													
الموظفون													
الوظائف فئة													
و أ ع- مد-2- ف-5- ف-3- الخدمة المجموع من الفئة الخدمات المجموع													
أ ع م مد-1- ف-4- ف-2- الميدانية الفرعي الفنية العامة الفرعي الدوليون الوطنيون الفرعي المجموع													
ثانيا - الموظفون المدنيون													
قسم العدالة وشؤون السجون													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													54
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													54
صافي التغير													-
قسم الشؤون المدنية													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													118
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													118
صافي التغير													-
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													172
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													172
صافي التغير													-
المجموع (أولا وثانيا)													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													280
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													280
صافي التغير													-

العنصر 4: الدعم

92 - سيواصل عنصر الدعم تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والفعالية دعماً لتنفيذ ولاية البعثة عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال التحسينات على الخدمات وتحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وسيشمل ذلك تقديم الخدمات إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في جميع مواقع أنشطة البعثة. وسيشمل نطاق الدعم جميع خدمات الدعم المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال؛

والعمليات الجوية؛ والميزانية، والشؤون المالية والإبلاغ؛ وإدارة شؤون الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين؛ والمرافق والبنى التحتية والخدمات الهندسية؛ والإدارة البيئية؛ وإدارة الوقود؛ وخدمات التكنولوجيا الميدانية؛ والخدمات الطبية؛ وإدارة سلسلة الإمداد؛ والأمن؛ وإدارة المركبات والنقل البري.

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

1-4 تزويد البعثة بخدمات دعم سريعة وفعالة تتسم بالكفاءة 1-1-4 النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (باستثناء البحث والإنقاذ، والإجلاء الطبي، وإجلاء المصابين) (2022/2021):

84,6 في المائة؛ 2023/2022: ≤ 90 في المائة؛ 2024/2023: ≤ 90 في المائة)

2-1-4 متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية الشاغرة المأذون بها (2022/2021): 15 في المائة ± 1 في المائة؛ 2023/2022: 13 في المائة ± 1 في المائة؛ 2024/2023: 15,1 في المائة ± 1 في المائة)

3-1-4 متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (2022/2021): 29 في المائة؛ 2023/2022: ≤ 40 في المائة؛ 2024/2023: ≤ 40 في المائة)

4-1-4 متوسط عدد أيام العمل التي تستغرقها إجراءات الاستقدام من قائمة المرشحين المقبولين منذ تاريخ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة حتى تاريخ الاختيار فيما يخص المرشحين الدوليين (2022/2021): 84؛ 2023/2022: ≥ 108 ؛ 2024/2023: ≥ 90 يوما تقويميا للوظائف من الرتبة ف-3 إلى الرتبة مد-1 ومن الرتبة خ م-3 إلى الرتبة خ م-7)

5-1-4 متوسط عدد الأيام العمل التي تستغرقها إجراءات الاستقدام لشغل وظائف معينة، منذ تاريخ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة حتى اختيار المرشحين المقبولين لشغل الوظائف الدولية (2022/2021): 393؛ 2023/2022: ≥ 120 ؛ 2024/2023: ≥ 120 يوما تقويميا للوظائف من الرتبة ف-3 إلى الرتبة مد-1 ومن الرتبة خ م-3 إلى الرتبة خ م-7)

6-1-4 درجة التقييم الإجمالية للإدارة في سجل الأداء في مجال الإدارة البيئية (2022/2021): 74؛ 2023/2022: 100؛ 2024/2023: 100)

7-1-4 النسبة المئوية لجميع الحوادث التي طرأت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تم حلها في إطار الأهداف المحددة للمشاكل ذات الأهمية الكبيرة والمتوسطة والمنخفضة (2022/2021): 99 في المائة؛ 2023/2022: ≤ 98 في المائة؛ 2024/2023: $\leq 98,5$ في المائة)

4-1-8 الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2022/2021: لم يُقَس؛ 2023/2022: 100 في المائة؛ 2024/2023: 100 في المائة)

4-1-9 الدرجة الإجمالية في الرقم القياسي لأداء الإدارة في مجال إدارة الممتلكات استناداً إلى 20 مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية (2022/2021: 1 860؛ 2023/2022: $1 \leq 800$ ؛ 2024/2023: ≤ 950)

4-1-10 الخروج عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة وتوقيت الشراء (2022/2021: 28,9 في المائة؛ 2023/2022: $20 \geq$ في المائة؛ 2024/2023: $20 \geq$ في المائة)

4-1-11 النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم المتحدة مستوفية للمعايير في 30 حزيران/يونيه، تمشياً مع مذكرات التفاهم (2022/2021: 100 في المائة؛ 2023/2022: 100 في المائة؛ 2024/2023: 100 في المائة)

4-1-12 امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة لحصص الإعاشة من حيث تسليمها وجودتها وإدارة مخزوناتهما (2022/2021: 98,8 في المائة؛ 2023/2022: $97 \leq$ في المائة؛ 2024/2023: $97 \leq$ في المائة)

النواتج

تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تمشياً مع الاستراتيجية البيئية للإدارة
- تنفيذ إجراءات هدفها تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للركائز الخمس الرئيسية للاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم العملياتي
- تنفيذ تدابير لمراقبة ومعالجة المخاطر التي تتعلق بمياه الصرف الصحي وإدارة النفايات في جميع المواقع
- تقديم الدعم لتنفيذ استراتيجية ومخطط الإدارة في مجال إدارة سلسلة الإمداد
- تعزيز ونشر محطات طرفية ذات فتحات صغيرة جداً، وأنظمة الموجات الدقيقة العالية القدرات من نقطة إلى نقطة بطول 4,9 و3,8 أمتار، وعقد أساسية وراديوية تستند إلى تكنولوجيا التطوير الطويل الأجل (LTE) من الجيل الرابع؛ وأجهزة شبكية وجدران واقية وأبراج الاتصالات السلكية واللاسلكية لتعزيز الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثة من أجل توفير شبكات اتصالات قوية وموثوقة
- الاستفادة المثلى من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك توسيع نطاق معدات النظام اللاسلكي الأرضي المتعدد القنوات وأجهزة الإرسال الإذاعي لمحطة غيرا (Guira) لتحسين الاتصالات الآمنة في جميع أنحاء البعثة، وتغيير البنية التحتية لخادم البعثة والانتقال إلى المنصة السحابية Microsoft Azure Cloud لإتاحة الوصول عن بُعد لموظفي البعثة إلى تطبيقات الأمم المتحدة واستخدامها من أي مكان

الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال

- تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي لم تُنفَّذ بعد، على النحو الذي وافقت عليه الإدارة
- رصد مؤشرات الأداء الرئيسية لتفويض السلطة والإبلاغ عنها في تقرير فصلي يقدم إلى رئيس البعثة
- تقديم الدعم لوحدة مجلس التحقيق من خلال رصد تنفيذ التوصيات الجوهرية ومتابعة المستجندات من خلال نظام للنتبع

خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة 20 طائرة (7 طائرات ثابتة الجناحين و 13 طائرة مروحية)
- توفير 12 929 ساعة طيران مقررة (6 223 ساعة من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و 6 706 ساعة من مقدمي خدمات الطيران العسكري) لجميع الخدمات، بما في ذلك خدمات نقل الركاب، والبضائع، وتسيير الدوريات والمراقبة، وعمليات البحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران لما عدده 20 طائرة و 79 مطارا وموقعا لهبوط الطائرات
- تشغيل وصيانة 5 وحدات من أحدث الطائرات الرأسية الإقلاع والهبوط ضمن منظومة الطائرات غير المأهولة بموجب ترتيب في إطار عقد تجاري لأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة

خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

- توفير خدمات الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة لميزانية قدرها 1,2 بليون دولار، تمشياً مع السلطة المفوضة
- تقديم الدعم في وضع البيانات المالية السنوية للبعثة في صيغتها النهائية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وللنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

خدمات الموظفين المدنيين

- تقديم خدمات الموارد البشرية إلى قوام مأذون به من الموظفين المدنيين يصل إلى 1 709 موظفين كحد أقصى (741 موظفا دوليا و 624 موظفا وطنيا، و 41 من الموظفين في وظائف مؤقتة و 303 متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل تجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تمشياً مع السلطة المفوضة
- توفير دورات تدريبية في البعثة لما عدده 5 382 مشاركا من الموظفين المدنيين، ودعم توفير التدريب خارج البعثة لما عدده 64 مشاركا من الموظفين المدنيين
- تقديم الدعم لتجهيز 5 134 طلب سفر للموظفين المدنيين داخل منطقة البعثة و 189 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 64 طلب سفر للموظفين المدنيين خارج منطقة البعثة لأغراض تتعلق بالتدريب

الخدمات المتعلقة بالمرافق والبنية التحتية والخدمات الهندسية

- تقديم خدمات الصيانة والتصليح لـ 156 موقعا من مواقع البعثة في 49 مكانا
- تنفيذ 6 مشاريع بناء وأعمال تجديد وتعديل في 53 موقعا في بانغي و 103 مواقع في المناطق، وتصليح وصيانة 150 كيلومترا من الطرق و 11 مطارا

- صيانة مدفن النفايات في كولونغو التابع لبلدية بانغي، الذي تم إصلاحه
- تشغيل وصيانة 322 من مولدات الكهرباء المملوكة للأمم المتحدة و 13 من نظم الطاقة الشمسية
- تشغيل وصيانة مرافق الإمداد بالمياه ومعالجتها المملوكة للأمم المتحدة (92 بئراً/حفرة، و 72 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها و 85 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي) في 85 موقعا
- توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 152 موقعا
- توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة الآفات في 41 موقعا، وتوفير خدمات غسيل الملابس في 4 مواقع، وتوفير خدمات المطاعم في 9 مواقع

خدمات إدارة الوقود

- إدارة عمليات توريد وتخزين 34,3 مليون لتر من الوقود (منها 17,1 مليون لتر للمولدات الكهربائية والمرافق الأخرى، و 7,7 ملايين لتر للنقل البري، و 9,5 ملايين لتر للعمليات الجوية) ومن الزيوت ومواد التشحيم عبر نقاط التوزيع ومرافق التخزين في 17 موقعا

خدمات التكنولوجيا الميدانية

- دعم وصيانة 5 843 من أجهزة اللاسلكي المحمولة باليد ذات التردد الفائق الارتفاع/التردد العالي جداً والتردد العالي جداً على موجات الملاحة الجوية، و 1 558 من أجهزة اللاسلكي المتنقلة ذات التردد الفائق الارتفاع/التردد العالي جداً والتردد العالي المصممة من أجل المركبات، و 436 من الأجهزة اللاسلكية للمحطات الإذاعية الأساسية ذات التردد الفائق الارتفاع/التردد العالي جداً/التردد العالي والتردد العالي جداً على موجات الملاحة الجوية
- تشغيل وصيانة 15 محطة بث إذاعي على موجة التضمين الترددي (إف إم) و 8 مرافق للإنتاج الإذاعي
- تشغيل وصيانة شبكة للاتصالات الصوتية والفيديو وإرسال البيانات، بما في ذلك 36 محطة طرفية ذات فتحات صغيرة جداً، و 21 مقسما لنقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت، و 50 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة من نقطة إلى نقطة، و 220 وحدة تعمل بالموجات الدقيقة من نقطة إلى عدة نقاط، فضلاً عن دعم وصيانة شبكة شاملة ذات نطاق ترددي عريض، و 261 هاتفاً ساتلياً، و 52 محطة طرفية متنقلة عريضة النطاق للاتصالات الساتلية
- توفير ودعم 2 950 جهازاً حاسوبياً و 357 طابعة لقوام متوسطه 3 048 مستخدمين نهائين من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، إضافة إلى 2 083 جهازاً حاسوبياً و 211 طابعة لأغراض الوصل الشبكي لأفراد الوحدات، وخدمات مشتركة أخرى
- توفير خدمات الدعم والصيانة لـ 202 شبكة محلية و 80 شبكة واسعة النطاق في 75 موقعا
- إنتاج 4 000 خريطة وتحديث 300 خريطة طبوغرافية وخريطة مواضيعية ذات مقاييس مختلفة
- دعم وصيانة 47 طائرة ربابية المراوح لاستخدامها في تنفيذ عمليات المسح الجوي العالي الاستبانة لـ 15 معسكراً وعمليات المسح على مستوى المدن لمساحات تصل إلى 20 كيلومتراً مربعاً من أجل دعم التخطيط العملي، ولأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة، و 3 معسكرات للاستطلاع بدعم عمليات المسح الثلاثي الأبعاد لأغراض التخطيط اللوجستي
- دعم وصيانة 22 كاميرا/جهاز استشعار ذكياً للمدن لأغراض المراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر من أجل حماية المدنيين

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مرافق طبية مملوكة للأمم المتحدة (عيادة من المستوى الأول في بانغي و 7 مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية تقع في بامباري، وبانغاسو، وبربراتي، وبوسانغوا، ونديلي، وأوبو، وباوا)، وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (40 عيادة من المستوى الأول، و 4 مستشفيات من المستوى الثاني في بانغي، وبريا، وبوار، وكاغا باندورو)
- مواصلة تنفيذ ترتيبات الإجلاء الطبي إلى 4 مستشفيات مملوكة للوحدات من المستوى الثاني في منطقة البعثة (بانغي، وبوار، وبريا، وكاغا باندورو)، و 7 مرافق طبية (3 مرافق من المستوى الثالث و 4 مرافق من المستوى الرابع) في موقعين خارج منطقة البعثة

خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم في مجالي التخطيط واختيار الموردين لاقتناء بضائع وسلع أساسية تُقدر بمبلغ 187,7 مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة
- استلام ما يصل إلى 159 3 طناً من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة
- الإدارة والمحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بالامتلاكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية، فضلاً عن المعدات التي تقل قيمتها عن العتبة المحددة وتبلغ كلفتها الأصلية الإجمالية 496,8 مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة

خدمات الأفراد النظاميين

- تمركز قوام مآنون به أقصاه 17 420 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن، بما في ذلك 155 مراقبا عسكريا، و 425 من ضباط الأركان العسكريين، و 13 820 من أفراد الوحدات، و 600 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 2 420 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة؛ و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات
- معاينة المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وحالة الامتثال لمعيار الاكتفاء الذاتي لدى 54 من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة والتحقق منها والإبلاغ عنها في 79 موقعا
- توريد حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه وتخزينها لقوام متوسطه 15 525 من أفراد الوحدات العسكرية وأفراد وحدات الشرطة المشكّلة
- تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه 16 676 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات
- تقديم الدعم لتجهيز 348 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 10 طلبات سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 18 طلب سفر لأغراض تتعلق بالتدريب

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

- تشغيل وصيانة 1 396 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (734 مركبة ركاب خفيفة، و 245 مركبة للأغراض الخاصة، و 11 سيارة إسعاف، و 97 عربة مصفحة، و 24 من المعدات الهندسية، و 47 من معدات مناولة المواد، فضلا عن 238 مركبة مخصصة أخرى تتألف من ملحقات مقطورات ومركبات أخرى)؛ و 3 196 مركبة مملوكة للوحدات و 12 مرفقا لتصليح المركبات، فضلا عن توفير وسائل النقل وخدمات النقل المكوّكي

الأمن

- توفير الحماية للصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة وزوارها من المسؤولين الرفيعي المستوى وتوفير خدمات الأمن والسلامة لجميع أفراد البعثة ومنشأتها
- تنظيم 4 دورات تدريبية شهريا لموظفي الأمن متعلقة بالقتال بدون سلاح، والأسلحة النارية، وإجراءات الحماية للصيقة وأساليبها، وأساليب التحقيق، والمجالات الأخرى ذات الصلة لضمان الاستمرار في تقديم خدمات الأمن بطريقة احترافية
- تنظيم دورة سنوية للتدريب الأمني لجميع منسقي الأمن في الأقاليم والمناطق، وإجراء ما لا يقل عن تدريبين عمليين على الإجلاء والانتقال إلى مواقع أخرى على كامل نطاق البعثة
- تنظيم 6 دورات شهريا لتدريب أفراد البعثة على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية من أجل تقليل أثر التهديدات الأمنية
- تنظيم جلسة إعلامية أسبوعية بشأن التوعية الأمنية وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة
- عقد 3 جلسات إحاطة أمنية في الأسبوع للموظفين الجدد (جلستان باللغة الفرنسية وواحدة باللغة الإنكليزية)

السلوك والانضباط

- تنفيذ برنامج السلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين من خلال أنشطة الوقاية التي تشمل التدريب ومراقبة التحقيقات والإجراءات التأديبية والإجراءات التصحيحية

العوامل الخارجية

قد تؤثر عوامل عدة في القدرة على إنجاز النواتج المقترحة على النحو المقرر، بما في ذلك التغييرات التي تطرأ على السياقات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية أو الأحوال المناخية غير المتوقعة التي تعرقل وتؤخر تنفيذ مشاريع الدعم اللوجستي المقررة للبعثة؛ وقد تؤدي أيضا حالات أخرى من القوة القاهرة والتغييرات في الولاية خلال الفترة المالية إلى عرقلة النواتج المقررة

الجدول 9

الموارد البشرية: العنصر 4، الدعم

الفئة													المجموع
أولاً - الوحدات العسكرية													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													44
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													44
صافي التغير													-
الموظفون الدوليون													
الموظفون الوطنيون													
م أ م													
الموظفون													
الوظائف فئة													
و أ ع- مد-2- ف-5- ف-3- الخدمة المجموع من الفئة الخدمات المجموع													
أ ع م مد-1- ف-4- ف-2 الميدانية الفرعي الفنية العامة الفرعي الدوليون الوطنيون الفرعي المجموع													
ثانياً - الموظفون المدنيون													
قسم الأمن													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													225
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													225
صافي التغير													-
شعبة دعم البعثة													
مكتب مدير دعم البعثة													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													7
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													7
صافي التغير													-
دائرة إدارة العمليات والموارد													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													252
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													256
صافي التغير (انظر الجدولين 10 و 11)													4
دائرة تقديم الخدمات													
الوظائف المعتمدة للفترة 2023/2022													304
الوظائف المقترحة للفترة 2024/2023													323
صافي التغير													19
الوظائف المؤقتة المعتمدة ⁽¹⁾ للفترة 2023/2022													-
الوظائف المؤقتة المقترحة ⁽¹⁾ للفترة 2024/2023													10
صافي التغير													10

م أ م				الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون							
الموظفون														
الوطنيون فئة														
من الفئة الخدمات المجموع														
و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع														
أ ع م - مد-1 - ف-4 - ف-2 - الميدانية الفرعي الفنية العامة الفرعي الدوليون الوطنيون الفرعي المجموع														
المجموع الفرعي														
304	92	37	55	107	96	11	105	81	12	11	1	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
333	98	37	61	121	110	11	114	86	15	12	1	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
صافي التغير (انظر الجداول 12 و 13 و 14 و 15)														
29	6	-	6	14	14	-	9	5	3	1	-	-		
دائرة إدارة سلسلة الإمداد														
168	24	10	14	59	51	8	85	65	10	9	1	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
170	24	10	14	61	53	8	85	65	10	9	1	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
صافي التغير (انظر الجدول 16)														
2	-	-	-	2	2	-	-	-	-	-	-	-		
خدمات الدعم														
المركز اللوجستي التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، غنطبي														
3	-	-	-	1	1	-	2	2	-	-	-	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
3	-	-	-	1	1	-	2	2	-	-	-	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
صافي التغير														
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
الموظفون المدنيون														
959	144	50	94	373	342	31	442	346	52	40	4	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
984	150	50	100	382	350	32	452	351	56	41	4	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
صافي التغير														
25	6	-	6	9	8	1	10	5	4	1	-	-		
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(أ) للفترة 2023/2022														
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(أ) للفترة 2024/2023														
10	-	-	-	10	10	-	-	-	-	-	-	-		
صافي التغير														
10	-	-	-	10	10	-	-	-	-	-	-	-		
مجموع الموظفين المدنيين، بما في ذلك الوظائف المؤقتة														
959	144	50	94	373	342	31	442	346	52	40	4	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
994	150	50	100	392	360	32	452	351	56	41	4	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
صافي التغير														
35	6	-	6	19	18	1	10	5	4	1	-	-		
المجموع (أولاً وثانياً)														
1 003	144	50	94	373	342	31	442	346	52	40	4	-	2023/2022	الوظائف المعتمدة للفترة
1 038	150	50	100	392	360	32	452	351	56	41	4	-	2024/2023	الوظائف المقترحة للفترة
صافي التغير														
35	6	-	6	19	18	1	10	5	4	1	-	-		

(أ) تموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ضمن بند تكاليف الموظفين المدنيين.

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها 10 وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها 9 وظائف ثابتة و 10 وظائف مؤقتة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها 6 وظائف مؤقتة

دائرة إدارة العمليات والموارد

الجدول 10

الموارد البشرية: قسم المالية والميزانية

البيان	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغير	
	إنشاء	موظف لشؤون المالية والميزانية	ف-3	1+	الوظائف
	إنشاء	كبير مساعدين لشؤون المالية والميزانية	خ ع و	1+	
				2+	المجموع

93 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم المالية والميزانية من 22 وظيفة ثابتة (1 ف-5، و 2 ف-4، و 1 ف-2، و 11 من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية، و 5 موظفين من فئة الخدمات العامة). ويضطلع القسم بمسؤولية إسداء المشورة والدعم إلى مدير دعم البعثة بشأن مجمل الإدارة المالية للبعثة، بما في ذلك إعداد مقترحات للميزانية الشاملة، وتقارير الأداء وتحليل التكاليف والعوائد بالنسبة للمقترحات الرئيسية، والتنسيق مع الأقسام الأخرى على نطاق عنصر دعم البعثة والعناصر الفنية للبعثة فيما يتعلق بوضع الأولويات الرئيسية في مجال توفير الموارد. ويضطلع القسم أيضا بمسؤولية وضع إجراءات مالية ومحاسبية فعالة وكفؤة لإدارة حسابات البعثة.

94 - وتتولى وحدة أمانة الصندوق، تحت الإشراف المباشر لرئيس قسم المالية والميزانية، مسؤولية ما يلي: (أ) الاضطلاع بالمهام المتصلة بالخزانة الخاصة بالموقع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تلقي واستعراض المعلومات المصرفية المتعلقة بالموظفين المدنيين والأفراد النظاميين التي تُقدم فيما بعد إلى خط الخدمات لأمين الصندوق بمركز الخدمات الإقليمي في عنيتي لتجهيزها في نظام أوموجا؛ و (ب) تجهيز الشيكات والمدفوعات النقدية على مستوى البعثة؛ و (ج) العمل كحلقة وصل مع الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف المحلي المعين ورصدها؛ و (د) رصد السيولة النقدية والعمل مع مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي ومع الخزانة في مقر الأمم المتحدة من أجل تجديد الموارد في الوقت المناسب؛ و (هـ) التواصل مع المصرف المحلي بشأن توفير العملات الأجنبية؛ و (و) رصد جميع حسابات المصروفات النثرية وحسابات السلف المحتفظ بها في مواقع مختلفة من البعثة.

95 - وعلى مر السنين، حدثت زيادة في نطاق العمليات القائمة المتعلقة بالشؤون المالية والميزانية، فضلا عن استحداث عمليات جديدة لإدارة تسجيل التفاصيل المصرفية للأفراد النظاميين والموظفين المدنيين والمتعاقدين والتحقق منها في نظام أوموجا. وعلاوة على ذلك، أسفرت زيادة عدد الأفراد النظاميين الذي أُن به مجلس الأمن في قراره 2566 (2021) عن زيادة كبيرة في حجم المعاملات، بما في ذلك تجهيز المدفوعات المتعلقة ببذل إجازة الاستجمام والبذل اليومي للوحدات ووحدات الشرطة المشكلة، فضلا عن بدل الإقامة المقرر للبعثة لضباط الأركان العسكريين والمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المقدمين من الحكومات. وأدت هذه الزيادة

أيضا إلى زيادة الطلب على خدمات الدعم أثناء عملية تسجيل الوصول والمغادرة. وعلاوة على ذلك، ازداد حجم معاملات الدفع باطراد مع زيادة نطاق البعثة وعدد موظفيها وميزانيتها المعتمدة. وبشكل عام، زاد حجم المعاملات المجهزة على مستوى البعثة بأكثر من الضعف منذ عام 2019، من حوالي 6 400 معاملة في عام 2019، إلى ما يقرب من 17 800 معاملة في عام 2021، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على عبء عمل وحدة أمانة الصندوق لازدياد حجم المدفوعات النقدية وبالشيكات بما يتناسب مع تلك الزيادة.

96 - ونظرا لتخلف البنية التحتية للمصارف والخدمات المتعلقة بها في البلد، تتركز هذه الخدمات في العاصمة بشكل رئيسي. وليس للمصرف المعين حالياً للبعثة سوى فرع واحد خارج بانغي يوجد مقره داخل مكتب بوار الإقليمي/مقر القطاع. ونظرا لنقص الخدمات المصرفية في بقية أنحاء البلد، تعتمد البعثة على المدفوعات النقدية للاضطلاع بالأنشطة في المناطق، وهي ما فتئت تحتفظ نتيجة لذلك بحسابين للسلف في بانغي وبـ 21 حسابا للمصروفات النثرية في مواقع أخرى مختلفة، وتقوم كذلك بإصدار شيكات لموظفي البعثة لسحبها نقدا. وأفضت أيضا الزيادة في الأنشطة البرنامجية وإضافة مشاريع لتشييد قواعد عمليات مؤقتة إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية في المناطق، غير أن حسابات المصروفات النثرية المحتفظ بها في المناطق لا تمثل حلا عمليا لدعم الأنشطة المتزايدة. ولذلك تخطط البعثة لتعزيز خدماتها المالية، بما في ذلك حسابات السلف في المناطق. ولا تكفي القدرة الحالية داخل وحدة أمانة الصندوق للاضطلاع على النحو المناسب بإدارة عمليات حسابات السلف والإشراف عليها ولا لتقديم الدعم المناسب لاستعراض المعاملات وتجديد موارد النقدية.

97 - واستلزمت القيود التي فرضتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على المعاملات المتعلقة بالعملات الأجنبية استحداث عمليات إضافية لازمة لضمان قدرة المصرف المحلي المعين على طلب استيراد العملة الصعبة لتلبية احتياجات البعثة. وبالتعاون مع المصرف، تضطلع البعثة بعملية مطولة لتقديم المبررات والطلب لاستيراد العملات الأجنبية. والمطلوب من وحدة أمانة الصندوق، بمجرد الحصول على الموافقات وتمكن المصرف من استيراد العملات الأجنبية، هو مراقبة إصدار العملات الأجنبية بموجب أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها.

98 - وبالإضافة إلى ذلك، تخطط البعثة لمعالجة القضايا التي أثرت في رسالة الإدارة بشأن مراجعة حسابات البعثة للفترة المالية 2022/2021، وذلك من خلال إنهاء اتفاقها الحالي مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإدارة المتعاقدين الأفراد المحليين وتولي هذه المهام داخليا. وسيؤدي ذلك إلى زيادة عبء العمل لتجهيز المدفوعات للمتعاقدين الأفراد. ويدير المكتب حاليا ما مجموعه 1 065 متعاقدا فردا، يتلقى منهم 310 على الأقل مدفوعاتهم نقدا.

99 - وفي سياق ما تقدم، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون المالية والميزانية برتبة ف-3، على النحو المبين في الجدول 10، في قسم المالية والميزانية. وسيعمل موظف الشؤون المالية والميزانية كرئيس لفريق أمانة الصندوق وسيكون مسؤولا عن رصد مهام أمين الصندوق في البعثة، بما في ذلك التعامل مع المصرف المحلي والإشراف على حسابات المصروفات النثرية وحسابات السلف؛ والعمل كجهة تنسيق للتعاون مع مركز الخدمات الإقليمي في عنينيبي فيما يتعلق بجميع الاستفسارات المتعلقة بأمين الصندوق؛ ودعم عبء العمل المتزايد في وظيفة أمين الصندوق؛ وضمان الامتثال لسياسات أمانة الصندوق والخزنة وللضوابط ذات الصلة.

100 - وتتولى وحدة شؤون الميزانية، تحت الإشراف المباشر لرئيس قسم المالية والميزانية، مسؤولية الإدارة العامة للأنشطة المتصلة بالميزانية في البعثة، بما في ذلك إعداد الميزانية السنوية للبعثة وفقاً للأنظمة والقواعد والإجراءات المعمول بها؛ وتقديم مقترح الميزانية السنوية للبعثة والعمل مع المسؤولين الرسميين فيما يتعلق بالتوضيحات والتعديلات الإضافية على المقترح؛ وإعداد الوثائق والمعلومات لدعم الميزانيات المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية وللدرد على الأسئلة التي تطرحها هذه الهيئات؛ وتوزيع المخصصات على مختلف الوحدات التنظيمية للبعثة؛ والإدارة اليومية للمعاملات المتعلقة بالميزانية؛ ورصد استخدام الميزانية والعمل بانتظام مع الوحدات التنظيمية للبعثة لضمان الاستخدام الحصري للموارد؛ وإعداد التقارير السنوية المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك تقرير أداء الميزانية ومعلومات الميزنة القائمة على النتائج ذات الصلة؛ والعمل مع الهيئات التنظيمية ومجلس مراجعي الحسابات لتقديم المعلومات عن استخدام الميزانية، عند الاقتضاء.

101 - وعلى مر السنين، نمت ميزانية البعثة من ميزانية سنوية تبلغ حوالي 628,7 مليون دولار في الفترة 2015/2014 إلى مبلغ مقترح قدره 1,2 بليون دولار للفترة 2024/2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 84,1 في المائة في حجم الأموال التي تديرها البعثة. ومن ثم، فقد أسفرت الزيادة في الميزانية عن زيادة مباشرة في حجم عبء العمل الذي تضطلع به وحدة شؤون الميزانية، بما في ذلك حجم وثائق الالتزام التي يتعين جمعها، والمهمة الإضافية المتمثلة في رصد جميع الالتزامات المجمعة على مستوى البعثة، ومركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي، ومقر الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، استلزمت الزيادة في عدد الأفراد النظاميين زيادة السفر داخل البعثة لدعم هذه القوات، الذي يتطلب بدوره رسداً إضافياً لميزانية السفر، وهي مهمة تتمركز داخل وحدة شؤون الميزانية. وفي الوقت الراهن، لا يكفي ملاك موظفي الوحدة لإدارة حجم المعاملات المتزايد، مما يؤدي إلى التأخير في تنفيذ مهام الوحدة.

102 - وفي سياق ما تقدم، يُقترح إنشاء وظيفة كبير مساعدين لشؤون المالية والميزانية (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، على النحو المبين في الجدول 10، داخل قسم المالية والميزانية. وسيكون كبير المساعدين لشؤون المالية والميزانية مسؤولاً عن التعاون مع الوحدات التنظيمية للبعثة على جمع المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد مقترحات الميزانية وتقارير أداء الميزانية، وإعداد تحليل الميزانية عند الاقتضاء، بما يشمل التوقعات العادية، والمساعدة في رصد وإدارة ميزانيات السفر والمتعاقدين والخبراء الاستشاريين الأفراد، ضمن مهام أخرى.

الجدول 11

الموارد البشرية: قسم إدارة الموارد البشرية

البيان	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير
الوظائف	إنشاء	موظف موارد بشرية	م ف و	1+
	إنشاء	مساعد للموارد البشرية	خ ع و	1+
				المجموع 2+

103 - ويتألف ملاك الموظفين المعتمد لوحدة دعم العملاء داخل قسم إدارة الموارد البشرية من 40 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 3 ف-4، و 4 ف-3، و 13 من فئة الخدمة الميدانية، وموظفين وطنيين اثنين (2) من الفئة الفنية، و 9 من فئة الخدمات العامة، و 8 من متطوعي الأمم المتحدة).

104 - وتحت الإشراف المباشر لموظف الموارد البشرية، تقدم وحدة دعم العملاء للبعثة مجموعة كاملة من خدمات الموارد البشرية، مثل إدارة مزايا واستحقاقات الموظفين المدنيين، وإدارة الوقت والحضور، وهي تعمل كجهة تنسيق للموارد البشرية للبعثة مع خطوط الخدمات المتعلقة بالاستحقاقات الدولية والوطنية لمركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي. وعلاوة على ذلك، تدعم الوحدة توظيف المتعاقدين والخبراء الاستشاريين الأفراد على الصعيدين المحلي والدولي، ويشمل ذلك إنشاء إعلانات الوظائف الشاغرة على نظام إنسبيرا في حالة التوظيف الدولي وعلى المنصات المحلية في حالة المتعاقدين الأفراد المحليين. وفي 11 حزيران/يونيه 2019، وقّعت اتفاقية مالية بين البعثة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، قدم بموجبها المكتب خدمات الدعم الفني إلى البعثة. وكانت مدة الاتفاقية 13 شهرا. ومنذ ذلك الحين، عُدل الاتفاق الأولي ثلاث مرات. وفي 30 تموز/يوليه 2022، وقّعت اتفاقية مالية جديدة للفترة من آب/أغسطس 2022 إلى حزيران/يونيه 2023. وفي رسالة الإدارة بشأن المراجعة الخارجية للبعثة للفترة المالية 2022/2021، لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن خيار انخراط مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إدارة المتعاقدين الأفراد، بدلا من أن تديرهم البعثة ذاتيا، يزيد من التكاليف والأعباء المالية على كاهل البعثة، وبالتالي لا يعتبر الخيار الأفضل من الناحية المالية. وبناء على ذلك، يشمل مقترح الميزانية الحالي تخفيضا بمبلغ 1,1 مليون دولار في إطار بند المتعاقدين الأفراد من الميزانية ناجما عن نقل المهام ذات الصلة إلى البعثة. وإعادة معظم المهام، مثل التوظيف والمدفوعات والتنظيم الإداري، إلى البعثة سوف تجعل وحدة دعم العملاء بحاجة إلى المزيد من القدرات.

105 - وفي سياق ما تقدم، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية ووظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة، على النحو المبين في الجدول 11، داخل وحدة دعم العملاء التابعة لقسم إدارة الموارد البشرية. وسيكون موظف الموارد البشرية (موظف فني وطني) مسؤولا عما يلي: (أ) قيادة فريق الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد والعمل كنائب لوحدة دعم العملاء؛ و (ب) التنسيق مع المديرين المكلفين بالتعيين فيما يتعلق بتوظيف الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد؛ و (ج) التشاور مع قسم المالية والميزانية بشأن التمويل؛ و (د) تجهيز الطلبات في نظام أوموجا للحصول على خدمات الخبراء الاستشاريين و/أو المتعاقدين الأفراد؛ و (هـ) الحرص على ألا تتجاوز مدة العقد 9 أشهر في فترة مدتها 12 شهرا وإبلاغ المديرين المكلفين بالتعيين بحالات انتهاء الخدمة والاستبدال المقبلة؛ و (و) تجهيز العقود والتجديدات والتحقق منها والموافقة عليها وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها؛ و (ز) تلقي واستعراض وتقييم التظلمات والشكاوى المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد؛ و (ح) المشاركة في وضع وأتمتة سير العمل للخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد؛ و (ط) تنسيق تعيين الموظفين المقدمين دون مقابل للعمل مع البعثة.

106 - وسيدعم مساعد الموارد البشرية (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) موظف الموارد البشرية في تنسيق واستعراض الأطر المرجعية للعقود وإعداد إعلانات الوظائف الشاغرة وتعميمها؛ واستعراض الطلبات ووضع قائمة طويلة بالمرشحين لمواصلة استعراضها من جانب المديرين المكلفين بالتعيين؛ وطلب إنشاء أرقام تعريفية عالمية في نظام أوموجا للمرشحين المختارين؛ والعمل مع الفريق المالي وتحديث التفاصيل المصرفية للمتقاعدين الأفراد؛ وتصنيف المرشحين المختارين؛ وتجهيز كشوفات الحضور وأوراق الدخول في الخدمة ليوافق عليها موظفو التصديق؛ وتقديم الطلبات لقسم المالية والميزانية من أجل معالجة المدفوعات.

دائرة تقديم الخدمات

الجدول 12

الموارد البشرية: قسم الطيران

البيان	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغير	
	إنشاء	رئيس قسم العمليات الجوية	ف-5	1+	الوظائف الثابتة
	إنشاء	موظف عمليات جوية	ف-3	1+	
	إنشاء	موظف عمليات جوية	فئة الخدمة الميدانية	3+	
	إنشاء	مساعد عمليات جوية	فئة الخدمة الميدانية	2+	
	إنشاء	مساعد عمليات جوية	خ ع و	4+	
المجموع الفرعي					11+
	إنشاء	مساعد عمليات جوية	خ ع و	10+	الوظائف المؤقتة
	إنشاء	مساعد عمليات جوية	متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	3+	
المجموع الفرعي					13+
المجموع					24+

107 - ويتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم الطيران من 27 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-4، و 3 ف-3، و 1 ف-2، و 10 من فئة الخدمة الميدانية، وموظفين وطنيين اثنين (2) من الفئة الفنية، و 3 من فئة الخدمات العامة، و 7 من متطوعي الأمم المتحدة). ويتولى قسم الطيران المسؤولية عن توفير خدمات النقل الجوي للبضائع بشكل آمن وفعال من حيث التكلفة وموثوق، وعن تلبية جميع احتياجات الموظفين من السفر جوا داخل منطقة البعثة وخارجها. ويوفر القسم أيضا الرحلات المتعلقة بالاتصال السياسي الذي تقوم به الإدارة العليا للبعثة، وعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، ونشر القوات، ورحلات إعادة الإمداد بالبضائع، وتتأهب القوات وعمليات الإنزال، ونشر قوات الرد السريع لحماية المدنيين، ومهام البحث والإنقاذ، والاستطلاع ليلا ونهارا، ورحلات الركاب المنتظمة.

108 - وتعاني حاليا مهام الطيران في البعثة من نقص حاد في الموظفين مما يشكل خطرا كبيرا على الموظفين والأصول الجوية، كما لوحظ في مراجعة للعمليات الجوية داخل البعثة أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2022 (التقرير 041/2022) وصنّف فيها مستوى المخاطر المرتبط بهذا النقص على أنه مرتفع. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه ينبغي، وفقا لمعايير الأمم المتحدة للطيران، أن تكون الزيادة في عدد موظفي الطيران في البعثة المتكاملة كبيرة بالنسبة لبعثة بهذا الحجم. ويبلغ القوام الإجمالي لقسم الطيران التابع للبعثة حاليا 27 موظفا يديرون 18 عتادا جويا ويعملون انطلاقا من أربعة مواقع (بانغي وبوار وبريا وكاغا باندورو) وباتجاه أكثر من 50 موقعا، حيث توجد ثلاثة أصول جوية مركزة في كل موقع من مواقع مطار القطاعات الثلاثة (وهي بوار وبريا وكاغا باندورو). وكشفت المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا عن أوجه قصور خطيرة تزيد من المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وممتلكاتها، مثل استخدام البعثة لخبير وطني واحد في مجال الأرصاد الجوية وعدم استخدام ضابط طيران، الأمر الذي يزيد من خطر التعرض للحوادث وإصابات الأفراد والأضرار التي تلحق بالطائرات.

وتبين من المراجعة أيضا عدم وجود موظفين للخدمات الأرضية في 16 من أصل 19 من المطارات المستخدمة بشكل متكرر، وعدم وجود موظفين لتأدية مهام رجال الإطفاء. وعلاوة على ذلك، تبين من المراجعة أن أربع مركبات إطفاء من كل عشر لم تُنشر في المكاتب الميدانية بسبب الافتقار إلى المشغلين المؤهلين والمدربين. ولذلك، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتعزيز قدرة ملاك موظفي قسم الطيران للقيام بأنشطة القسم الرئيسية وكفالة تنفيذ عمليات طيران سريعة الاستجابة وموثوقة دعما لولاية البعثة. وأوصى المكتب كذلك بتجهيز جميع المحطات الجوية بقدرات مكافحة الحرائق، بما في ذلك مطافئ الحريق الصالحة للخدمة، ومعدات الحماية الشخصية، ورجال الإطفاء المدربين للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالحرائق. ولدى قسم الطيران حاليا 10 مركبات إطفاء تم نشرها بالفعل في جميع أنحاء البعثة بدون مشغلين متخصصين. وعلاوة على ذلك، وامتنالا/لدليل خدمات الحركة الجوية الصادر عن منظمة الطيران المدني الدولي، يجب أن يقوم بتشغيل كل عربة من عربات الإطفاء ثلاثة أفراد على الأقل. والافتقار إلى أفرقة متخصصة بالإطفاء لتشغيل هذه المركبات المتخصصة أثناء تزويد الطائرات بالوقود، ولبدء تشغيل محركات الطائرات، والإقلاع والهبوط، يعرض الأصول الجوية للبعثة وأفرادها لمخاطر بالغة الشدة.

109 - وبوجه عام، هناك انخفاض حاد في عدد موظفي الطيران في جميع المواقع التي تعمل فيها البعثة بانتظام. وهناك شرط بأن يكون لدى القطاعات الحد الأدنى من الخلايا الأساسية للطيران بقيادة متخصصين دوليين في مجال الطيران. وعلى النحو المنصوص عليه في معايير الأمم المتحدة للطيران، فإن الهدف الرئيسي هو ضمان استخدام الأصول الجوية للأمم المتحدة بأمان وكفاءة وفعالية، لتشمل تنسيق إدارة المخاطر، والإشراف على جميع عمليات الطيران، وتنفيذ التقييمات الفنية، والإشراف على دعم عمليات الإطفاء والإنقاذ، وإدارة المدارج، وتوفير القدرة على التنسيق مع موظفي مراقبة الحركة وأمن المطارات.

110 - وتعمل طائرات البعثة ليلا ونهارا، بما في ذلك خلال عطلات نهاية الأسبوع، الأمر الذي يتطلب مستوى أمثل من الموظفين لدعم جداول الرحلات الطويلة. وتواجه البعثة أيضا تحديات فريدة في مجال تشغيل الطائرات، مثل المشاكل المتواصلة المتعلقة بالتشويش على الإشارات وانخفاض القدرة الملاحية في البلد. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضا إلى أن نسبة موظفي الطيران في البعثة لكل أصف من الأصول الجوية تبلغ 1,5 مقارنة بمتوسط قدره 4,0 في بعثات حفظ السلام الكبيرة الثلاث الأخرى في أفريقيا⁽¹⁾.

111 - واستنادا إلى استعراض أولي أجرته إدارة الدعم العملياتي لملاك موظفي الطيران في البعثة، وافق المراقب المالي استثنائيا على إنشاء 10 وظائف وطنية من المساعدة المؤقتة العامة للفترة 2023/2022 كتدبير مؤقت قبل الانتهاء من إجراء استعراض شامل لملاك الموظفين. وتم استيعاب التكاليف المرتبطة بذلك في حدود الموارد المعتمدة للبعثة للفترة 2023/2022.

112 - وفي سياق ما تقدم، يُقترح إنشاء الوظائف التالية في قسم الطيران: وظيفة واحدة لرئيس قسم العمليات الجوية (ف-5)، ووظيفة واحدة لموظف عمليات جوية (ف-3)، وثلاث وظائف لموظف عمليات جوية (من فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفتان لمساعد عمليات جوية (من فئة الخدمة الميدانية)، وأربع وظائف لمساعد عمليات جوية (وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)، و 10 وظائف لمساعد عمليات جوية

(1) بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان: 5,7؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية: 3,8؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: 2,5.

(وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)، وثلاث وظائف لمساعد عمليات جوية (من متطوعي الأمم المتحدة)، على النحو المبين في الجدول 12.

113 - وسيكون رئيس قسم العمليات الجوية (ف-5) مسؤولاً عن الإشراف على جميع جوانب العمليات الجوية في الميدان، وعن إسداء المشورة في الوقت المناسب إلى مدير دعم البعثة تحت إشراف وتوجيه رئيس دائرة النقل الجوي في مقر الأمم المتحدة. وسيكون موظف العمليات الجوية (ف-3) مسؤولاً عن الإشراف على تنسيق عمليات الدعم العسكري والمدني في مركز العمليات الجوية للبعثة، وتخطيط الأصول الجوية للبعثة واستخدامها استخداماً فعالاً، وكفالة التوافق بين مهام الأصول الجوية وأولويات البعثة بتوجيه من رئيس وحدة العمليات الجوية (ف-4).

114 - وسيكون موظفو العمليات الجوية الثلاث (من فئة الخدمة الميدانية) مسؤولين عن إدارة وتنسيق العمليات الجوية للقطاع، وكفالة الاستخدام الفعال للأصول الجوية وتنفيذ مهام الإجلاء الطبي لإجلاء المصابين والإجلاء الطبي في الوقت المناسب. ومن بين مساعي العمليات الجوية الثلاثة (من فئة الخدمة الميدانية)، سيقوم واحد بدعم أحد موظفي العمليات الجوية في تنفيذ برنامج ضمان جودة الطيران على نطاق البعثة. وسيقوم المساعدان الآخران بمساعدة موظف العمليات الجوية بمركز العمليات الجوية التابع للبعثة على التنسيق والاستخدام الفعالين للأصول الجوية وضمان استمرارية التشغيل أثناء فترات الراحة والاستجمام والإجازة السنوية.

115 - ومن بين مساعي العمليات الجوية الأربعة (وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)، سيقوم الأول بمساعدة موظف الأرصاد الجوية الوحيد في البعثة لتوفير تنبؤات وتحديثات مستمرة وفعالة بشأن الطقس من أجل سلامة العمليات الجوية على مدار السنة؛ وسيساعد الثاني في الإبلاغ عن استخدام الطائرات وتوثيق الطواقم وإدارة قاعدة بيانات عقود الطائرات لكفالة جهوزية المدخلات في الوقت المناسب لصياغة الميزانية وتنفيذها، وسيقدم الثالث عمليات الطيران من خلال زيادة عدد الفريق خلال الرحلات الليلية لضمان عدم انقطاع الخدمة؛ وسيعمل الرابع في مركز العمليات الجوية للبعثة تحت الإشراف المباشر لمشرف التخطيط (خ م-5) وسيساعد في تخطيط وتنسيق عمليات الطيران.

116 - وسيقدم مساعدو العمليات الجوية العشرة (من فئة المساعدة المؤقتة العامة) خدمات الإطفاء. وسيتولى مساعدو العمليات الجوية الثلاثة (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) تنسيق الإبلاغ وتحديث قاعدة البيانات دعماً لوحدة الامتثال التقني داخل القطاعات.

الجدول 13

الموارد البشرية: قسم الهندسة وإدارة المرافق

التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1+	متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	كهربائي	إنشاء	الوظيفة
1+	المجموع			

117 - ويتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم الهندسة وإدارة المرافق من 122 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 3 ف-4، و 2 ف-3، و 34 من فئة الخدمة الميدانية، و 5 موظفين وطنيين من الفئة الفنية،

و 44 من فئة الخدمات العامة، و 33 من متطوعي الأمم المتحدة). والقسم مكلف بتقديم الدعم الهندسي والخدمات الهندسية عموماً لجميع أفراد البعثة الذين يتم نشرهم في مختلف المواقع داخل منطقة البعثة.

118 - ولا تزال البعثة بالكامل على المولدات للحصول على الكهرباء. ومع مراعاة أزمة الوقود الأخيرة في البعثة وسياسة المنظمة الرامية إلى الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من انبعاثات الكربون وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، استثمرت البعثة في أنظمة الطاقة الشمسية وهي تتوقع زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة مع بلوغ هدف التنفيذ بحلول حزيران/يونيه 2025. وفي هذا السياق، ستكون هناك حاجة إلى المزيد من القدرات في مجال توليد الطاقة، مع ضرورة التمتع بمهارات في مجال تكنولوجيا الطاقة الشمسية. والبعثة تعتمد حالياً على موظفين اثنين، هما المشرف على وحدة المولدات الكهربائية وكهربائي واحد، لتنفيذ مشاريعها المتعلقة بالطاقة المتجددة.

119 - وفي سياق ما تقدم، يُقترح إنشاء وظيفة كهربائي (من متطوعي الأمم المتحدة)، على النحو المبين في الجدول 13، داخل قسم الهندسة وإدارة المرافق. وسيتولى الكهربائي تخطيط وتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية في بانغي، والسفر إلى القطاعات المقرر تركيب أنظمة الطاقة الشمسية فيها، وتقديم التوجيه والتدريب للموظفين في القطاعات، والإشراف على سير الأعمال إلى حين الانتهاء من المشاريع. وسيكون الكهربائي مسؤولاً أيضاً عن المساعدة في بناء قدرات الموظفين المحليين وتزويدهم بالتوجيه اللازم من خلال المهام العملية، وذلك كوسيلة لنقل المعارف والمهارات لبناء القدرات الوطنية بهدف تنفيذ تكنولوجيات مماثلة في البلد.

الجدول 14

الموارد البشرية: قسم دعم الحياة (وحدة الوقود)

البيان	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغير
الوظائف الثابتة	إنشاء	موظف معني بالوقود	ف-3	1+
الوظائف المؤقتة	إنشاء	مساعد لشؤون الوقود	متطوعو الأمم المتحدة الدوليين	1+
المجموع				2+

120 - ويتألف ملاك الموظفين المعتمد لوحدة الوقود من 14 وظيفة (1 ف-4، و 5 من فئة الخدمة الميدانية، وموظفين وطنيين اثنين (2) من الفئة الفنية، و 6 من فئة الخدمات العامة). وتسهر وحدة الوقود على القيام بعملية جاهزة في الإمداد بالوقود تدعم القوات النظامية والعنصر المدني في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، فإن الوحدة مكلفة بإدارة توريد وتوزيع منتجات النفط والزيوت والتشحيم على جميع عناصر البعثة وأي كيان آخر على النحو الذي تأذن به الإدارة العليا ودعماً لتنفيذ ولاية البعثة.

121 - وتسهر وحدة الوقود حالياً على إدارة عملية توريد وتوزيع الوقود والزيوت ومواد التشحيم في 18 من نقاط توزيع الوقود التي توزع بدورها ما متوسطه 34,3 مليون لتر من منتجات الوقود سنوياً على أسطول معدات مملوك للوحدات وللأمم المتحدة مجموعه 18 طائرة و 592 مركبة و 1 748 مولداً كهربائياً. ويستهلك ما لا يقل عن 70 في المائة من الوقود في القطاعات، ولا سيما من جانب العنصر العسكري وعنصر الشرطة. وتواجه الوحدة تحديات كبيرة بسبب زيادة عبء العمل وعدم كفاية عدد الموظفين اللازمين لإدارة كمية الوقود الكبيرة المستهلكة في منطقة البعثة، وما يتعلق بذلك من خدمات، إدارة فعالة.

122 - وقد تأسست وحدة الوقود في عام 2014 بنقطتين لتوزيع الوقود في بانغي. ويوجد حاليا 17 نقطة لتوزيع الوقود مع 5 مستودعات رئيسية في مزار القطاع في بانغي وكاغا باندورو وبريا وبوار، وأيضا في المكتب الميداني في بامباري. وفي كل مستودع من مستودعات الوقود تلك، تخزن البعثة الاحتياطيات الاستراتيجية والمحلية من الوقود التي تتطلب إشراف وحدة الوقود، بما في ذلك عمليات التحقق من الجودة. وعلاوة على ذلك، زاد عدد الأفراد النظاميين بنسبة 48,3 في المائة منذ عام 2014، وذلك بالإضافة إلى الزيادة التدريجية في عدد الموظفين المدنيين. وهذه الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين لم تواكبها زيادة في العدد المطلوب من موظفي وحدة الوقود لكفالة توفير الدعم بالوقود والخدمات ذات الصلة على نحو فعال. وتقوم وحدة الوقود بعمليات التفتيش لضمان جودة وقود الطائرات ووقود وسائل النقل البري، وهي تعالج طلبات الوقود وزيوت التشحيم، وتحفظ بسجلات لعمليات التدقيق، وتستعرض تقارير استهلاك الوقود بالجملة، وتصدر تقارير الوقود اليومية والأسبوعية، وتراقب مخزون الوقود، وتحديث معدات الوقود في نظام المعلومات المعمول به، وتتثبت من استهلاك الوقود مع المتعاقد المكلف بتوفير الوقود، وترصد الاحتيال المشتبه فيما يتعلق بالوقود وتبلغ عنه، وتستعرض أداء عقود الوقود، وتصدر شهريا فواتير وتقارير على شكل لوحات لمتابعة المخاطر المتعلقة بالوقود، وتقوم بصياغة ومراقبة ميزانية الوقود، وتكفل دقة معدات توزيع الوقود. غير أن نقص الموظفين وعدم تواجدهم في القطاعات يعوقان الأداء الفعال.

123 - وقد شكل نقص الموظفين في وحدة الوقود موضوع ملاحظات مراجعة للحسابات من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مناسبة واحدة في عام 2018 (التقرير 147/2018) وفي مناسبتين من جانب مجلس مراجعي الحسابات، الذي أوصى بأن تخصص البعثة موارد كافية لوحدة الوقود، وخلص إلى أنه لم يتسن، نتيجة لعدم كفاية الموظفين، أداء بعض المهام الأساسية، مثل تحليل استهلاك الوقود لكل بند من بنود المعدات المستهلكة للوقود، والتحقيق في الفروق غير العادية، وعمليات تفتيش مواقع الوقود، مما أثر على فعالية وحدة الوقود وقدرتها على توفير الرقابة على الاستخدام الفعال والمناسب للوقود داخل البعثة. وعلاوة على ذلك، وفي المواقع النائية التي يوزع فيها الوقود بالجملة على وحدات البعثة، كانت قدرة وحدة الوقود على تتبع الاستخدام الفعلي للوقود بالجملة في الموقع محدودة، واعتمدت اعتمادا كبيرا على الانضباط الذاتي للمستفيدين من الوقود.

124 - وفي سياق ما تقدم، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف معني بالوقود (ف-3) ووظيفة لمساعد لشؤون الوقود (من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، على النحو المبين في الجدول 14، في وحدة الوقود. وسيكون مقر عمل الموظف المعني بالوقود، المقترح، في بانغي، وسيكون مسؤولا عن إدارة خلية الدعم والإدارة والمحاسبة/إدارة المعلومات التابعة لوحدة الوقود والإشراف عليها. وسيساعد الموظف المعني بالوقود رئيس وحدة الوقود، وهو سيتولى مسؤولية إعداد كراسات الشروط وما يتصل بها من وثائق طلب تقديم العطاءات والمعلومات والوثائق اللازمة لمراجعة الحسابات؛ ومراقبة النواتج المتوخاة من العقد؛ ورصد أسواق النفط ومراجعة أسعار السوق على ضوء الفواتير؛ وإعداد تقارير المحاسبة المتعلقة بالوقود وميزانية الوقود، ضمن مسؤوليات أخرى. وسيكون مقر الوظيفة المقترحة لمتطوع الأمم المتحدة في بريا، وسيتم شغلها مسؤولية الأنشطة التشغيلية المتعلقة بالوقود، وعمليات التفتيش لضمان الجودة، وتفتيش الوحدات العسكرية لمنع الاحتيال في الوقود، ومراجعة العائدات الشهرية من الوقود بالجملة، وتقديم تفاصيل وحالة دقيقة عن المعدات المستهلكة للوقود، والرصد الدقيق لحالة احتياطي الوقود في بريا وببراو وإيبي وزيميو ورافاي وأودا وأواندا دجالي.

الموارد البشرية: قسم دعم المعيشة (وحدة حصص الإعاشة)

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1+	ف-3	موظف لشؤون حصص الإعاشة	إنشاء	الوظائف الثابتة
1+	متطوعو الأمم المتحدة الدوليين	مساعد لشؤون حصص الإعاشة	إنشاء	الوظائف المؤقتة
2+				المجموع

125 - ويتألف ملاك الموظفين المعتمد لوحدة حصص الإعاشة من 14 وظيفة ثابتة ومؤقتة (6 من فئة الخدمة الميدانية، و 5 من فئة الخدمات العامة، و 3 من متطوعي الأمم المتحدة). وتسهر وحدة حصص الإعاشة تسيير عملية جاهزة في توفير حصص الإعاشة لدعم القوات النظامية والعنصر المدني في جميع أنحاء البلد. وتتأكد الوحدة من أن حصص الإعاشة والمياه المعبأة التي يوفرها المتعاقد تفي بمعايير الأمم المتحدة لخصص الإعاشة، ومن أنها مأمونة للاستهلاك البشري، وتُسَلَّم بالكميات المناسبة وفي الوقت والمكان المناسبين.

126 - ووحدة حصص الإعاشة مسؤولة عن الموارد المعتمدة لخصص الإعاشة التي يبلغ إجماليها في المتوسط حوالي 3,9 ملايين دولار شهريا، والتي تشهر بمرور الوقت زيادة كبيرة بسبب العدد المتزايد من القوات. وتقع على عاتق كبير موظفي حصص الإعاشة مسؤولية الإشراف على التحقق الدقيق من الفواتير والمستندات الداعمة ومعالجتها. وتسهر وحدة حصص الإعاشة حاليا أيضا على توزيع ما يقرب من 900 طن من حصص الإعاشة شهريا على 91 من مواقع المطابخ الداعمة لقوات البعثة، وهي تحتفظ باحتياطي قدره 1 600 طن من حصص الإعاشة الطازجة. ومع زيادة عدد القوات، زادت كمية الأغذية المطلوبة شهريا إلى ما يقرب من 1 200 طن تسَلَّم إلى حوالي 110 من مواقع المطابخ. وبالإضافة إلى ذلك، تدبر الوحدة 360 طنا من حصص الإعاشة الميدانية و 2 575 طنا من المياه المعبأة للبعثة. وترصد الوحدة أيضا سلامة مناولة الأغذية ونقلها وتخزينها للوقاية من الأمراض التي تنقلها الأغذية أو من التسمم الغذائي الجماعي.

127 - والوحدة مسؤولة أيضا عن تجهيز طلبات الأغذية، ومراقبة توزيعها، وفحص نوعيتها، ومعاينة مطابخ الوحدات ومرافق تخزين الأغذية فيها، وتجهيز الفواتير والتحقق من الوثائق الداعمة. وأدت الزيادة في عدد القوات إلى زيادة هذه الأنشطة بشكل كبير، ليسفر ذلك بدوره عن زيادة عبء العمل الملقى على عاتق موظفي الوحدة.

128 - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره الصادر في عام 2021 (التقرير 072/2021) أن وحدة حصص الإعاشة غير قادرة على معاينة كل مطابخ الوحدات مرة كل ثلاثة أشهر، وأوصى، ضمن أمور أخرى، بأن توفر البعثة الموارد اللازمة لإجراء عمليات معاينة فصلية لسلامة الأغذية والنظافة في جميع مواقع الوحدات المشككة.

129 - وفي سياق ما تقدم، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون حصص الإعاشة (ف-3) ووظيفة مؤقتة واحدة لمساعد لشؤون حصص الإعاشة (من متطوعي الأمم المتحدة)، على النحو المبين في الجدول 15، داخل وحدة حصص الإعاشة. وستوفر هاتان الوظيفتان القدرة الإضافية اللازمة المكرسة

لدعم العنصر النظامي، وستكونان مسؤولتين عن ضمان جودة الأغذية. وسيكون موظف شؤون حصص الإعاشة مسؤولاً عن كفالة الفعالية في إمداد البعثة بخصص الإعاشة وغيرها من الخدمات المتصلة بالأغذية بموجب عقد حصص الإعاشة المعمول به الذي يشمل حصص الإعاشة الجافة والمعلبة والطازجة والمجمدة والمياه المعبأة وخصص الإعاشة الميدانية وخدمات المطاعم والمستودعات، حسب الاقتضاء. وسيكون موظف شؤون حصص الإعاشة مسؤولاً أيضاً عن دعم جميع الأنشطة والعمليات اليومية مع المتعاقد المعني بخصص الإعاشة، وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بخصص الإعاشة، واستخلاص الإجراءات التشغيلية الموحدة الخاصة بالبعثة، وكفالة الامتثال للأحكام التعاقدية. وسيكون مساعد شؤون حصص الإعاشة مسؤولاً عن ضمان جودة الأغذية، ووضع برنامج ضمان الجودة للبعثة ورصده والتحقق منه، والتحقق من امتثال متعاقدي حصص الإعاشة والوحدات للمواصفات ورصد مدى استيفائهم لمعايير الأداء المقبول. وسيكون مسؤولاً أيضاً عن تدريب أفراد الوحدات المعيّنين من أجل مواءمة مهاراتهم ومعارفهم المتعلقة بضمان الجودة وسلامة الأغذية، وكفالة الامتثال الفني في هذه المجالات من جانب المتعاقدين والوحدات على المستوى القطاعي وفي مناولة حصص الإعاشة.

إدارة سلسلة الإمداد

الجدول 16

الموارد البشرية: وحدة مراقبة الحركة

التغير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
2+	خ ع و	مساعد لمراقبة الحركة	إنشاء	الوظائف الثابتة
2+				المجموع

130 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لوحدة مراقبة الحركة من 64 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-4، و 1 ف-3، و 17 من فئة الخدمة الميدانية، و 4 موظفين وطنيين من الفئة الفنية و 22 من فئة الخدمات العامة، و 19 من متطوعي الأمم المتحدة). ووحدة مراقبة الحركة مسؤولة عن الاضطلاع بعمليات نشر الوحدات والمعدات المملوكة للوحدات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة وتناوبها وإعادتها إلى أوطانها، والتخليص الجمركي، و شحن البضائع، و شحن الأمتعة الشخصية، وإدارة الحجزات وتسجيل الركاب الذين يسافرون بطائرات الأمم المتحدة ووسائلها للنقل السطحي، وإدارة حركة الموظفين المدنيين وأفراد الوحدات، بمن فيهم كبار الشخصيات، ومناولة الشحنات، والشحن، وعمليات القوافل في مسرح العمليات وعمليات التخزين العابر في المطار وفي قاعدة اللوجستيات ومختلف القطاعات. وعلاوة على ذلك، تشرف الوحدة على وحدة النقل الثقيل العسكرية (المعدات المملوكة للوحدات من عوامل تمكين البعثة)، وعلى وحدة النقل الثقيل (المعدات المملوكة للأمم المتحدة) والناقلين المتعاقدين المسؤولين عن توزيع المعدات المملوكة للأمم المتحدة في جميع أنحاء منطقة البعثة. وتوجه الوحدة أيضاً قسم الطيران ووحدة النقل التابعتين للبعثة بشأن احتياجات النقل الجوي والسطحي داخل منطقة البعثة.

131 - وقد شهدت بانغاسو في القطاع الشرقي مؤخراً زيادة في نشر الوحدات بسبب إنشاء موقع لمقر رئيسي على إثر نشر كتيبة إضافية ووحدة شرطة مشكلة وسرية هندسية في بانغاسو وعلى طول الممر

الشرقي المؤدي إلى أوبو. وهناك حاليا وظيفة واحدة فقط في وحدة مراقبة الحركة في بانغاسو لمتطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة، غير أنه مع دورة الإجازات كثيرا ما يُترك المكتب من دون قدرة في هذا المجال.

132 - وتمثل بامباري مركزا مزدحما بسبب عبور العديد من الرحلات الجوية الأسبوعية المنتظمة والقوافل البرية المنتظمة المتجهة إلى بريا وممر ألينداو - بانغاسو - أوبو. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في بامباري وحدتان عسكريتان ووحدة شرطة مشكلة. وتدعم وحدة مراقبة الحركة في بامباري أيضا تناوب الأفراد العسكريين الآخرين الموجودين داخل القطاع الأوسط في ألينداو وموباوي وبومبولو. ويتطلب تناوب جميع هذه الوحدات دعم وحدة مراقبة الحركة لكفالة الاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة بطريقة آمنة ووفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها. ووحدة مراقبة الحركة في بامباري مزودة حاليا بوظيفة واحدة فقط من فئة الخدمة الميدانية، غير أنه مع دورة الإجازات كثيرا ما يُترك المكتب من دون قدرة في هذا المجال.

133 - ووجود وحدة مراقبة الحركة في بانغاسو وبامباري لازم أيضا من أجل تقديم الدعم لعمليات الحركة، بما في ذلك: (أ) حجز سفر الركاب على متن طائرات البعثة؛ (ب) وتسجيل الركاب وتحميل الطائرات وتفريغها؛ (ج) وتلقي طلبات نقل البضائع وتجهيزها؛ (د) واستلام الشحنات وجمعها تمهيدا لشحنها؛ (هـ) وإنشاء عمليات القوافل البرية؛ (و) واستلام الشحنات الواردة وتوزيعها؛ (ز) وتجهيز مناولة البضائع الخطرة وضمان سلامة نقلها جوا؛ (ح) والاضطلاع بعمليات تناوب منتظمة للقوات والشرطة. ونظرا لزيادة عدد الوحدات والتناوب المنتظم في بانغاسو والرحلات الجوية المتكررة إلى بامباري وعبرها، إلى جانب تحركات القوافل العادية، يلزم تعزيز وحدة مراقبة الحركة في كلا الموقعين لضمان سلامة العمليات وكفاءتها.

134 - وفي سياق ما تقدم، يُقترح إنشاء وظيفتين لمساعد لمراقبة الحركة (وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة)، على النحو المبين في الجدول 16، في وحدة مراقبة الحركة بهذين الموقعين. وستكون هاتان الوظيفتان مسؤولتين عما يلي: (أ) تلقي طلبات العملاء المتعلقة بنقل الركاب والبضائع، بما في ذلك البضائع الخطرة التي تتطلب مناولة خاصة، عن طريق استمارات تحركات الأفراد وطلبات نقل البضائع؛ (ب) والمساعدة في تخطيط وجدولة نقل الركاب والبضائع من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة؛ (ج) وتنسيق أنشطة النقل؛ (د) وإعداد الأمتعة والبضائع تمهيدا لنقلها وفقا للوجهات المطلوبة؛ (هـ) وتجميع قوائم الركاب والبضائع وإبلاغها إلى موظفي النقل الجوي والسطحي؛ (و) ومراقبة تحميل الطائرات والمركبات بما يطابق قوائم البيانات؛ (ز) وإطلاع الركاب على الجداول الزمنية والطرق والتوقيت ومتطلبات السلامة؛ (ح) تسجيل الركاب المغادرين والبضائع؛ (ط) والمساعدة في تحليل تدفقات الركاب والبضائع لتقدير الموارد المطلوبة؛ (ي) وتسجيل البيانات الإحصائية المتعلقة بحركة الركاب والبضائع داخل البعثة.

ثانيا - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفرق	النفقات		المخصصات		تقديرات التكاليف	الفرق
	(2022/2021)	(2023/2022)	(2024/2023)	المبلغ	النسبة المئوية	
	(1)	(2)	(3)	(2)-(3)=(4)	(2)÷(4)=(5)	الفئة
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة						
المراقبون العسكريون	8 401,3	8 181,3	8 540,2	358,9	4,4	
الوحدات العسكرية	435 761,0	485 251,3	519 639,3	34 388,0	7,1	
شرطة الأمم المتحدة	25 833,4	31 808,3	32 212,0	403,7	1,3	
وحدات الشرطة المشكّلة	66 094,4	76 773,5	82 496,4	5 722,9	7,5	
المجموع الفرعي	536 090,1	602 014,4	642 887,9	40 873,5	6,8	
الموظفون المدنيون						
الموظفون الدوليون	155 600,5	170 946,0	165 327,8	(5 618,2)	(3,3)	
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	8 553,3	8 859,9	10 587,3	1 727,4	19,5	
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	16 200,5	15 675,5	17 016,0	1 340,5	8,6	
متطوعو الأمم المتحدة	17 715,6	18 790,4	19 309,2	518,8	2,8	
المساعدة المؤقتة العامة	13 681,9	8 335,2	5 962,9	(2 372,3)	(28,5)	
الأفراد المقدمون من الحكومات	5 541,4	5 990,0	5 893,3	(96,7)	(1,6)	
المجموع الفرعي	217 293,2	228 597,0	224 096,5	(4 500,5)	(2,0)	
التكاليف التشغيلية						
مراقبو الانتخابات المدنيين	—	—	—	—	—	
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	511,6	971,4	690,1	(281,3)	(29,0)	
السفر في مهام رسمية	3 396,6	2 948,2	3 440,9	492,7	16,7	
المرافق والبنى التحتية	88 194,8	61 557,2	75 568,2	14 011,0	22,8	
النقل البري	31 245,8	18 684,7	21 673,5	2 988,8	16,0	
العمليات الجوية	57 368,0	68 206,1	94 238,3	26 032,2	38,2	
العمليات البحرية	1 033,0	500,0	501,0	1,0	0,2	
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	41 210,6	40 235,9	39 672,7	(563,2)	(1,4)	
الشؤون الطبية	2 044,2	3 067,3	2 785,9	(281,4)	(9,2)	
المعدات الخاصة	—	—	—	—	—	
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	54 914,9	44 605,5	49 121,0	4 515,5	10,1	
المشاريع السريعة الأثر	2 976,2	3 000,0	3 000,0	—	—	
المجموع الفرعي	282 895,7	243 776,3	290 691,6	46 915,3	19,2	

النفقات المخصصة لتقديرات التكاليف	الفرق		المبلغ	النسبة المئوية	الفئة
	(2022/2021)	(2023/2022)	(2024/2023)	(2)-(3)=(4)	(2)÷(4)=(5)
(1)	(2)	(3)			
1 036 279,0	1 074 387,7	1 157 676,0	83 288,3	7,8	إجمالي الاحتياجات
15 935,5	16 062,9	17 042,5	979,6	6,1	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
1 020 343,5	1 058 324,8	1 140 633,5	82 308,7	7,8	صافي الاحتياجات
-	-	-	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
1 036 279,0	1 074 387,7	1 157 676,0	83 288,3	7,8	مجموع الاحتياجات

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

135 - ترد فيما يلي القيمة التقديرية للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة المقدرة	الفئة
60 310,4	اتفاق مركز البعثة ^(أ)
125,9	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
60 436,3	المجموع

(أ) يمثل المباني والأراضي والخدمات التي توفرها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

136 - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 مبادرات تحقيق الكفاءة التالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبادرة	المبلغ	الفئة
تركيب نظم إضافية هجينة للطاقة الشمسية تعمل بالديزل ومستقلة في مباني البعثة للحد من البصمة الكربونية للبعثة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة سيؤدي إلى انخفاض استهلاك الوقود وتكاليف الصيانة التشغيلية لمجموعة المولدات الكهربائية. وتشير التقديرات إلى أن هذا سيؤدي إلى انخفاض في استهلاك الوقود بمقدار 300 720 لترا بما يعادل 601 440 دولارا (على أساس تكلفة تقريبية قدرها 2 دولارا للتر الديزل) وإلى انخفاض آخر قدره 85 241 دولارا في الصيانة التشغيلية (يشمل وفورات بقيمة 52 125 دولارا في قطع الغيار، و 40 096 دولارا في الزيوت ومواد التشحيم، و 8 020 دولارا في تكلفة القوى العاملة؛ غير أنه يمكن أن يضاف مبلغ 15 000 دولارا لتكاليف صيانة أنظمة الطاقة الشمسية الجديدة). وعلاوة على ذلك، تتوقع البعثة تحقيق تخفيض إضافي بمقدار حوالي 752 طنا من انبعاثاتها الكربونية خلال الفترة 2024/2023	606,7	المرافق والبنى التحتية
	606,7	المجموع

دال - عوامل الشغور

137 - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	المعدل الفعلي للفترة 2022/2021 ^(أ)	المعدل المدرج في الميزانية للفترة 2023/2022	المعدل المقترح للفترة 2024/2023
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	14,2	5,0	1,0
الوحدات العسكرية	18,0	5,5	5,0
شرطة الأمم المتحدة	18,2	5,0	1,0
وحدات الشرطة المشكلة	21,8	4,0	1,0
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	14,7	13,0	15,3
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	9,3	11,0	8,8
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	4,6	5,0	4,0
متطوعو الأمم المتحدة			
الدوليون	5,9	7,0	2,9
الوطنيون	2,2	2,0	8,3
الوظائف المؤقتة ^(ب)			
الموظفون الدوليون	19,7	15,0	30,4
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	-	-	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	3,7	2,0	-

(أ) استنادا إلى المعدل الشهري الفعلي لنشر الموظفين وشغل الوظائف للقوام الشهري المقرر.

(ب) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

138 - وتراعي عوامل الشغور المطبقة في الميزانية تجربة البعثة حتى الآن والظروف التي تتفرد بها البعثة فيما يتعلق بنشر الأفراد النظاميين واستقدام الموظفين المدنيين. وتشمل الافتراضات التي أخذت في الاعتبار فيما يتصل بعوامل الشغور متوسط معدل الشغور الحالي لمدة 12 شهرا، من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 أو معدل الشغور الفعلي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، فضلا عن النشر المقرر للأفراد النظاميين والحقاق الموظفين المدنيين. ويتمشى ذلك مع التوجيهات السياساتية المقدمة لتحسين دقة واتساق عوامل الشغور المطبقة في الميزانيات المقترحة للفترة 2024/2023، وضمان أن تستند معدلات الشغور المقترحة قدر الإمكان إلى المعدلات الفعلية. وقد طُبِّق معدل شغور نسبته 50 في المائة في حساب تكاليف الإنشاء المقترح لوظائف ثابتة ومؤقتة جديدة.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

139 - تستند الاحتياجات للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي البالغ مجموعها 194 780 100 دولار، وهي موزعة على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الوحدات		المبلغ المقدر
	العسكرية	وحدات الشرطة المشكلة	المجموع
المعدات الرئيسية	109 239,4	16 117,2	125 356,6
الاكتفاء الذاتي	59 686,4	9 737,1	69 423,5
المجموع	168 925,8	25 854,3	194 780,1
العوامل المنطبقة على البعثة	النسبة المئوية	تاريخ النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
معامل الظروف البيئية البالغة القسوة	2,4	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	2 آب/أغسطس 2021
معامل اللوجستيات وحالة الطرق	2,7	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	2 آب/أغسطس 2021
معامل العمل العدائي أو التخلي القسري	5,9	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	2 آب/أغسطس 2021
باء - العوامل المنطبقة على بلد الأصل			
معامل النقل الترايدي	5,0- صفر		

واو - التدريب

140 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للتدريب للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ التقديري
الخبراء الاستشاريون	
استشاريو التدريب	30,0
السفر في مهام رسمية	
السفر في مهام رسمية، لأغراض التدريب	358,2
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
رسوم التدريب ولوازمه وخدماته	814,2
المجموع	1 202,4

141 - ويرد فيما يلي العدد المقرر للمشاركين للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، مقارنة بالفترات السابقة:

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقترح
للفترة 2024/2023	للفترة 2023/2022	للفترة 2022/2021	للفترة 2024/2023	للفترة 2023/2022	للفترة 2022/2021	للفترة 2024/2023	للفترة 2023/2022	للفترة 2022/2021
658	3 709	3 085	582	3 081	2 297	12 172	27 791	37 149
4 ^(أ)	60	45	2	10	19	-	12	18
662	3 769	3 130	584	3 091	2 316	12 172	27 803	37 167

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، وفي مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، وخارج منطقة البعثة.

142 - وخلال الفترة 2024/2023 سيزداد العدد الإجمالي للمشاركين في الدورات التدريبية من أجل ما يلي: (أ) تمكين البعثة من توفير التدريب التوجيهي الإلزامي للأفراد المدنيين والنظاميين، بمن فيهم الأفراد النظاميون الإضافيون، المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ (ب) وتزويد الموظفين الذين يتفاعلون ويتواصلون مع المجتمعات المحلية بالمهارات اللازمة في المجالات ذات الأولوية الحاسمة لتنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك في مجال حماية المدنيين، وبسط سلطة الدولة وإعادة إرسائها، ودعم عملية تحقيق اللامركزية، وإجراء العملية الانتخابية؛ (ج) واستيعاب المشاركة المستمرة في برامج إصدار الشهادات المهنية الإلزامية في مجالات المشتريات، وإدارة سلسلة الإمداد، والأمن، والإدارة المالية.

143 - وستغطي الدورات التدريبية في المقام الأول مجالات السلوك والانضباط، مع التركيز على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وتنمية قدرات الموظفين في مجالات الاتصال ومهاراتهم في حل المشاكل المتعلقة تحديداً بالبيئة المحلية واللازمة لدعم الولاية في مجال الانتخابات وعملية تحقيق اللامركزية؛ والقيادة؛ والأداء؛ وتعزيز الكفاءات واللغات؛ والدورات التوجيهية للموظفين الجدد؛ وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمهارات المتعلقة بها؛ وإدارة الإمدادات/الممتلكات؛ والأمن.

زاي - السفر في مهام رسمية، لأغراض غير التدريب

144 - تقدر الاحتياجات من الموارد للسفر في مهام رسمية لا تتعلق بالتدريب للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 بمبلغ 3 082 700 دولار، موزعة على النحو التالي:

عدد الرحلات	المبلغ بالآلاف من النسبة المئوية من إجمال	النسبة المئوية من إجمال	الشخصية المقررة	دولارات الولايات المتحدة	الميزانية للفترة 2023/2022	الميزانية للفترة 2024/2023
5 482	1 942,6	0,2	0,2			
199	1 140,1	0,1	0,1			
5 681	3 082,7					

145 - وخلال الفترة 2024/2023، سيضطلع أفراد البعثة بالسفر في مهام رسمية لدعم تنفيذ ولايتها، ولا سيما في إطار فئتي السفر داخل البعثة وخارجها، التي تشمل: (أ) مشاركة الإدارة العليا في الاجتماعات

السياسية، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي وإجراء المشاورات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، من أجل البحث عن وسائل وسبل حل كل جوانب عملية إحلال السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال إشراك أصحاب المصلحة الدوليين؛ (ب) مشاركة الشركاء الأساسيين لأغراض التخطيط والإحاطات الثنائية فيما يتعلق بالتقدم المحرز المتصل بتنفيذ ولاية المرأة والسلام والأمن وحشد الموارد لدعم المشاريع والأنشطة؛ (ج) السفر إلى بلدان مختارة مساهمة بقوات لتعزيز الاستعدادات السابقة للنشر وتعزيز منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ (د) السفر في جميع أنحاء البلد لعقد مؤتمرات صحفية محلية وتسليط الضوء على أنشطة البعثة مع إبراز التحديات التي تواجه سكان جمهورية أفريقيا الوسطى والمكاتب الإقليمية التابعة للبعثة؛ (هـ) إجراء زيارات ميدانية لتقييم ودعم تنفيذ الاتفاق السياسي والمكاتب الميدانية؛ (و) إجراء زيارات ميدانية لتقييم الطريقة التي يتخلص بها البائع من النفايات الخطرة والتحقق من كيفية التخلص/إعادة تدوير النفايات من جانب البعثة في الكاميرون كجزء من تنفيذ التوصية الواردة في موجز وخطة عمل المساعدة التقنية مشروع المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ (REACT) الواردة في موجز وخطة عمل المساعدة التقنية للمرفق؛ (ز) دعم عمليات مراقبة الحركة في استلام أطنان من البضائع وإدارتها وتوزيعها داخل منطقة البعثة؛ (ح) تقديم الدعم لعمليات التركيب والصيانة الجديدة في القطاعات وقواعد العمليات المؤقتة من قبل موظفي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمرافق والخدمات الهندسية، ونقل المواد والمعدات إلى المكاتب الميدانية.

حاء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

146 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والحد من العنف المجتمعي، للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدر
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	9 000,0
المجموع	9 000,0

147 - خلال الفترة 2024/2023 ستستمر البعثة في تقديم الدعم للتنفيذ التدريجي لعمليات نزع السلاح والتسريح لصالح 1 000 مقاتل سابق إضافي، معظمهم من أعضاء الجماعات المسلحة التي كانت منتسبة في السابق إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذين كان من الممكن أن ينضموا من جديد إلى الاتفاق السياسي من خلال خريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وستقدم البعثة المساعدة التقنية والمساعدة في إعادة الإدماج أثناء عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وكذلك الدعم اللوجستي والتقني إلى الأفرقة المتنقلة في تنفيذ أنشطة التواصل والتوعية لفائدة الجماعات المسلحة (500 000 دولار). وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة تقديم الدعم لتفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع وتشجيع تسليم المدنيين للأسلحة طوعا داخل منطقة بانغي، بما في ذلك من خلال أنشطة إنكاء الوعي والتوعية العامة داخل المجتمعات المحلية المستهدفة (100 000 دولار).

148 - وستواصل البعثة أنشطتها المتعلقة ببرامج الحد من العنف المجتمعي، التي ستشمل مجموعة من العناصر الاجتماعية والاقتصادية وعناصر الهياكل الأساسية والأمن. وستواصل البعثة الاستقادة من أهمية برامج الحد من العنف المجتمعي كأداة لتحقيق الاستقرار من خلال التركيز على أفراد المجتمع المحلي الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم أعضاء الجماعات المسلحة غير المؤهلين لدخول البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والشباب المعرضون لخطر التجنيد في الجماعات المسلحة، والنساء في مواقع موجودة بالفعل في بانغي وفي سبعة مواقع ميدانية (بوار، وبريا، وبانغاسو، وبوسانغوا، وكاغا باندورو، وبيراو، ونديلي). وستحتاج البعثة، لكي تحافظ على سرعتها واستجابتها لاحتياجات الاستقرار في النقاط الساخنة عند ظهورها، إلى توسيع نطاق تدخلات الحد من العنف المجتمعي لتشمل المناطق النائية التي شهدت أعمال عنف في الآونة الأخيرة، والنقاط الساخنة المحددة التي تنتشر فيها الجماعات المسلحة وحيث يوجد نشاط للميليشيات وعنف طائفي. وفي هذا الصدد، ستنتشر البعثة أفرقة متنقلة في خمسة مواقع ميدانية جديدة، مستهدفة ما مجموعه 5 500 مستفيد مباشر جديد. ويوفر برنامج الحد من العنف المجتمعي للمستفيدين بدائل مجدية عن حمل السلاح والقيام بأنشطة شائنة، بما في ذلك برامج النقد لقاء العمل في إطار المشاريع المجتمعية وإصلاح الهياكل الأساسية، والتدريب المهني، ودعم بدء تنفيذ الأنشطة الجماعية المدرة للدخل وما يتبع ذلك من أنشطة رصد وإسداء للمشورة، والتربية المدنية، وبناء القدرات في مجال تسوية النزاعات، والتوعية بشأن المصالحة الوطنية والتعايش السلمي، وجهود نزع السلاح الطوعي وجمع الأسلحة (8 400 000 دولار).

149 - ويرد فيما يلي توزيع التكاليف المقدرة للبرامج المبينة أعلاه: (أ) البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: عمليات نزع السلاح والتسريح، وأنشطة إعادة الاستيعاب، وأنشطة التواصل والتوعية والبدلات للمقاتلين السابقين (250 000 دولار)، وخدمات تشمل الدعم اللوجستي والسفر للأفرقة المتنقلة المعنية بنزع السلاح والتسريح (250 000 دولار)؛ (ب) وتقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، بما في ذلك أنشطة إنكاء الوعي والتوعية العامة داخل المجتمعات المستهدفة (100 000 دولار)؛ (ج) وبرامج الحد من العنف المجتمعي: لوازم ومعدات لمجموعات مواد بدء الأنشطة المدرة للدخل (1 800 000 دولار)، وخدمات التدريب والتوجيه والعمالة الماهرة والتكاليف التشغيلية (5 000 000 دولار)، وإعانات النقل والغذاء للمستفيدين من برامج الحد من العنف المجتمعي خلال فترة التدريب المهني الممتدة على ثلاثة أشهر (1 600 000 دولار).

طاء - خدمات كشف الألغام وإزالتها

150 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد لخدمات كشف الألغام وإزالتها، بما في ذلك إدارة الأسلحة والذخائر، للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدر
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	8 240,0
المجموع	8 240,0

151 - خلال الفترة 2024/2023 ستنفذ البعثة تدابير ترمي إلى التخفيف من خطر الذخائر المتفجرة على حفظة السلام ودوائر العمل الإنساني والمدنيين، وستواصل مساعدة الحكومة في بناء قدرة وطنية فعالة وخاضعة للمساءلة لإدارة الأسلحة والذخائر. وستتطلع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بهذه الأنشطة، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من البعثة، من خلال مشاركة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

152 - وتحتفظ قوة البعثة بمسؤولية التخلص من الذخائر المتفجرة، التي ازداد عددها في الفترة 2023/2022 لتشمل خمسة فرق للتخلص من الذخائر المتفجرة، كل منها مجهزة بكلاص مدربة على الكشف عن المتفجرات ومركبات تعمل عن بعد. والتدريب الأولي المكثف على البحث والكشف، المقدم إلى القوة في الفترة 2023/2022 كاحتياج تشغيلي عاجل، أتاح لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقليص الدعم في الفترة 2024/2023، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات من الموارد للفترة 2024/2023 مقارنة بالعام السابق.

153 - وستواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الحرص على أن يتلقى جميع الأفراد المدنيين والنظاميين المعنيين التابعين للبعثة، وكذلك الجمهور الأوسع، دورات تدريبية للتوعية بالمخاطر من أجل التخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة. وبناء على ذلك، سيتم تنفيذ الأنشطة التالية: (أ) إجراء التقييمات السابقة لنشر وحدات القوات بهدف تحديد الثغرات والاحتياجات المحتملة في القدرات فيما يتعلق بخصوصيات سياق وسط أفريقيا، وتيسير تصميم وإجراء التدريب السابق للنشر؛ (ب) تقديم دورات تدريبية تذكيرية وأنشطة توجيهية بشأن تقنيات البحث والكشف لفائدة أفرقة من ثلاث وحدات مشاة من أجل تعزيز قدرتها على البحث والكشف حتى تتمكن القوة من العمل بأمان في بيئة شديدة المخاطر؛ (ج) تقديم دورات تدريبية للقوة وللمسعفين المعنيين في مجال التحقيقات بعد وقوع الانفجارات؛ (د) المساعدة في تقييم واعتماد أفراد أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة لقوة البعثة لأجل إزالة الألغام لأغراض إنسانية؛ (هـ) تنظيم دورات تدريبية للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة لفائدة موظفي البعثة وأوساط العمل الإنساني؛ (و) تنظيم دورات تثقيفية بشأن المخاطر للسكان المدنيين المتضررين في الأجزاء الغربية والوسطى من البلد، مع التركيز على المناطق التي يصعب الوصول إليها؛ (ز) وضع التدريب والتوجيه في مجال إبطال الذخائر المتفجرة لفائدة قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية؛ (ح) مساعدة الحكومة في إنشاء هيكل تنسيق وطني للتصدي لخطر الذخائر المتفجرة.

154 - وبالإضافة إلى ذلك، ودعمًا لإعادة إرساء سلطة الدولة المسؤولة والفعالة وبسطها تدريجياً، ستواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً تعزيز تطبيق أفضل الممارسات من جانب قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر، وذلك من خلال توفير التدريب المتخصص إلى الجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني، وضمان الجودة المشترك، والرصد الدقيق لأنشطة إدارة الأسلحة والذخائر، وتحسين مرافق تخزين الأسلحة والذخائر.

155 - وستسهم الأنشطة المذكورة أعلاه في حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، فضلاً عن إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها، وهي تتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للبعثة ومع الحاجة إلى ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وتحسين حرية التنقل في مواجهة التهديدات المتزايدة التي تشكلها الذخائر المتفجرة.

باء - الأنشطة البرنامجية الأخرى

156 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للأنشطة البرنامجية الأخرى للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	المبلغ المقترح
العدالة والمؤسسات الإصلاحية (المحكمة الجنائية الخاصة)	4 966,0
العدالة والمؤسسات الإصلاحية (نظام السجون/دعم السلطة القضائية)	1 197,5
تدريب أفراد الشرطة/الاشتراك في موقع واحد	1 208,7
حقوق الإنسان	942,2
سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن	700,0
الشؤون المدنية (برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي)	510,0
الشؤون السياسية (توطيد السلام)	713,6
تقديم الدعم لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين	384,1
الشؤون الجنسانية (مشاركة المرأة في عملية السلام وفي العمليات السياسية)	200,0
المجموع	10 822,1

157 - وستنفَّذ الأنشطة البرنامجية الأخرى أساساً من خلال إشراك البعثة، وبواسطة المشاريع الداخلية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات الشريكة المحلية استناداً إلى ميزتها النسبية في المجالات التالية:

(أ) **العدالة وشؤون الإصلاحات (المحكمة الجنائية الخاصة)** - ستواصل البعثة دعم تفعيل المحكمة بكاملها من أجل كفالة استمرار التحقيقات الجارية للمضي قدماً بها إلى مرحلة المحاكمة، بما في ذلك تعزيز الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة بهدف دعم المحكمة بأسرها. وعلى وجه التحديد، ستكفل الخبرة الفنية الراسخة لدى المحكمة أمورا من بينها حسن سير الخدمات الرئيسية لقلم المحكمة، بما في ذلك وحدة حماية الضحايا والشهود، ودائرة المعونة القضائية، ودائرة إدارة المعلومات، والإدارة، ودائرة الأمن. وستقدم البعثة أيضاً المشورة والتوجيه إلى مكتب المدعي الخاص والدعم التقني واللوجستي لتنفيذ استراتيجية المحكمة للتحقيق والمقاضاة. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة التشاور مع الجهات الشريكة المالية والتقنية لكفالة استمرار الدعم الدولي للمحكمة، بما في ذلك العمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المشروع المشترك للمحكمة الجنائية الخاصة. وامتثالاً لتوصية من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها [A/76/760/Add.10](#)، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها [282/76](#)، ترد في الجدولين أدناه تفاصيل الموارد التي تم حشدها من الجهات المانحة، وأنماط الإنفاق منذ إنشاء المحكمة:

الموارد المالية المقدمة للمشروع المشترك للمحكمة الجنائية الخاصة منذ إنشائها وحتى كانون الثاني/يناير 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة ^(أ)								الجهة المانحة
2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022	المجموع	
2 125,2	1 973,5	3 312,8	4 613,8	4 690,9	3 963,8	3 630,9	24 310,9	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022		
–	461,7	1 350,5	1 378,3	818,5	1 124,1	635,3	5 768,4	الأموال الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
–	–	2 066,1	–	2 922,5	–	–	4 988,6	الاتحاد الأوروبي
–	1 021,3	599,2	151,8	–	1 481,5	1 975,3	5 229,1	الولايات المتحدة الأمريكية
–	283,6	–	–	–	–	–	283,6	فرنسا
163,5	1 153,5	1 006,9	1 000,0	–	–	–	3 323,9	هولندا
–	400,0	–	–	–	–	–	400,0	برنامج متطوعي الأمم المتحدة
–	38,2	137,7	118,5	118,5	110,9	102,2	626,0	جمهورية أفريقيا الوسطى
163,5	3 358,3	5 160,4	2 648,6	3 859,5	2 716,5	2 712,8	20 619,6	المجموع الفرعي ^(ب)
2 288,7	5 331,8	8 473,2	7 262,4	8 550,4	6 680,3	6 343,7	44 930,5	المجموع

(أ) تتبع التقارير المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي طريقة السنة التقويمية، بينما تتبع التقارير الداخلية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى طريقة السنة المالية الممتدة من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه.

(ب) بعض المبالغ تتألف من منح متعددة السنوات، مما يعني أنها وُزعت على مدار أكثر من عام واحد. وهي، توخيا للتبسيط، تُعرض على أنها صُرفت في نفس السنة التي وُعت فيها مذكرة تقاهم ذات الصلة.

نفقات الأموال البرنامجية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى دعماً للمشروع المشترك للمحكمة الجنائية الخاصة منذ إنشائها وحتى كانون الثاني/يناير 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة ^(أ)								الجهة المانحة
2016	2018 ^(ب)	2019	2020	2021	2022	لعام 2023 ^(ج)	المجموع	
886,4	2 355,9	2 311,7	3 892,4	3 828,3	3 171,8	2 147,0	18 593,5	المجموع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

(أ) تتبع التقارير المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي طريقة السنة التقويمية، بينما تتبع التقارير الداخلية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى طريقة السنة المالية الممتدة من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه.

(ب) لا تتوفر معلومات مصنفة بحسب كل سنة.

(ج) النفقات المتوقعة للنصف الأول من عام 2023.

(ب) العدالة وشؤون الإصلاحات (نظام السجون/دعم السلطة القضائية) - ستدعم البعثة

أنشطة السجون، التي يُتوقع أن تيسر إحراز تقدم نحو بسط سلطة الدولة وسيادة القانون، وأن تساعد في مكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيسهم ذلك في إقامة نظام لإدارة السجون قائم على الحقوق والأنظمة من خلال نقل مسؤوليات الأمن والإدارة من العسكريين إلى المدنيين. وفي هذا الصدد، ستقوم البعثة بما يلي: '1' التركيز على مواصلة تنفيذ استراتيجية إزالة الطابع العسكري عن السجون من خلال بناء قدرات الموظفين المدنيين في السجون، بما في ذلك توفير التدريب المتخصص لسلطات السجون؛ '2' تحسين الخدمات الطبية في السجون، بسبل منها تحسين البنى التحتية الصحية؛ '3' تقييم المخاطر المتصلة بالفساد والسلامة في بيئة السجون، بما في ذلك رفع مستوى الأمن في السجون، وأنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي؛ '4' مواصلة إدخال تحسينات على ظروف بيئة الاحتجاز؛ '5' الاستمرار، عملاً بخطة العمل الرامية إلى تنفيذ السياسة القطاعية للعدالة، في العمل مع السلطات القضائية الوطنية والجهات الشريكة الوطنية لتوفير الدعم اللوجستي للتحقيقات والملاحقات القضائية ولبناء القدرات المحلية وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال العدالة على إجراء تحقيقات فعالة في الجرائم الخطيرة، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام، فضلاً عن الجرائم الجنسية والجسانية، وفقاً للمعايير الدولية؛ '6' تجهيز مراكز المشورة القانونية بما يلزم، وتدريب الجهات الفاعلة في مجال العدالة، وكذلك توفير المعدات للمكتبات القانونية في كلٍّ من نقابة المحامين في أفريقيا الوسطى وثمانى محاكم في جميع أنحاء البلد لبناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة وزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك للسكان المهمشين، ولا سيما المشردين داخلياً والأشخاص المعزولين في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة؛ '7' العمل عن كثب مع المنظمات غير الحكومية في إطار البرنامج؛

(ج) تدريب أفراد الشرطة/الاشتراك في موقع واحد - ستقوم البعثة بما يلي: '1' تقديم دعم

مستمر لبناء القدرات التشغيلية والمساعدة في إعادة نشر قوات الأمن الداخلي، ولا سيما من خلال أنشطة التدريب وحلقات العمل الرامية إلى تحسين المهارات الأساسية للشرطة والخبرات المتخصصة، بما في ذلك الأدلة الجنائية، وإدارة مسرح الجريمة، وصون النظام العام، ومنع العنف الجنسي والجسدي، وحماية الطفل، والجهود المبذولة لمكافحة المخدرات وغسيل الأموال؛ '2' دعم قوات الأمن الداخلي عن طريق إصلاح وتجهيز مراكز الشرطة والدرك في جميع أنحاء البلد؛ '3' تحسين ظروف العمل وتزويد قوى الأمن الداخلي بالقدرات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من الأمن والحماية، بما في ذلك ضد العنف الانتخابي؛ '4' المساهمة في إعادة إرساء سلطة الدولة من خلال تعزيز نشر قوات الأمن الداخلي خارج بانغي، واستعادة الخدمات الأساسية التي تقدمها الإدارة العامة؛ '5' العمل عن قرب مع الجهات الشريكة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية وممثلو قوات الأمن الداخلي، في إطار خطة الاشتراك في موقع واحد؛

(د) حقوق الإنسان - ستقوم البعثة بما يلي: '1' التأكد من إدماج حقوق الإنسان في

عمليات السلام والعمليات السياسية، وحماية المدنيين، والعدالة الانتقالية، وإصلاح قطاع الأمن، من أجل النهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ '2' إيلاء اهتمام خاص للحاجة إلى إنشاء قدرة وطنية أكثر تنسيقاً وشمولاً لمنع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية المدنيين والتصدي لها، التي ستقدم البعثة بشأنها المساعدة التقنية واللوجستية لزيادة القدرات الوطنية، مع التركيز على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، وشبكات الإنذار المبكر، والوزارات التنفيذية، وكذلك دعم آليات العدالة الانتقالية والتفعيل الكامل لها؛ '3' تقديم الدعم اللوجستي

والدعم في مجال النقل إلى أعضاء وموظفي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لتيسير الزيارات الميدانية من أجل جمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإطلاع السكان على أعمالها وبناء قدرات المجتمع المدني على المساهمة في عملية العدالة الانتقالية، وكذلك العمل مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وجبر الضرر الواقع عليهم؛ '4' مواصلة دعم العمل الجاري لإعداد خطة وطنية بشأن منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، وهو مشروع سينفذه كل من البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالتعاون مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، وسيجمع بين الحكومة والجماعات المسلحة والمجتمع المدني للعمل معاً على وضع خطط الوقاية؛

(هـ) **سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن** - ستواصل البعثة تقديم الدعم لما يلي: '1' تفعيل نظام القضاء العسكري من خلال دعم تنفيذ قانون القضاء العسكري وتدريب القضاة والشرطة القضائية وكتابة المحاكم؛ '2' المساعدة الاستراتيجية والتقنية في تنفيذ الخطط القطاعية، على النحو المبين في سياسة الأمن الوطني؛ '3' الرقابة الديمقراطية المدنية على مؤسسات قطاع الأمن لضمان المساواة وحماية حقوق الإنسان؛ '4' تعزيز هيئة التفتيش العامة للجيش الوطني وهيئات تفتيش مؤسسات القطاع الأمني الأخرى؛ '5' تقديم المساعدة الاستشارية الاستراتيجية والتقنية في إنشاء قوات دفاع وطني في مناطق الدفاع في جميع أنحاء البلد، على النحو المعتمد في خطة الدفاع الوطني، وتنفيذ الخطة الرئيسية للبنى التحتية، ابتغاء تيسير الانتقال إلى جيش حاميات، وهي أمور تسهم جميعها في إعادة إرساء سلطة الدولة؛ '6' تنفيذ إدارة المياه والغابات وتطوير آليات لإدارة الحدود؛ '7' تفعيل اللجنة التقنية المعنية بإدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والمواءمة بين الرتب في سياق الإدماج، وذلك من خلال حلقات العمل والأنشطة التدريبية؛ '8' تنفيذ الاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة التي اعتمدها للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بسبل منها كفالة إجراء عمليات التجنيد لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على أساس منصف وشامل وشفاف لتعزيز التأهيل المهني لأفراد القوات وضمان التمثيل الإقليمي العادل، ودعم تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة الواردة في الاتفاق. وستعمل البعثة عن كثب مع الجهات الشريكة الأخرى، الثنائية والمتعددة الأطراف، في إطار إصلاح قطاع الأمن الوطني؛

(و) **الشؤون المدنية (برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي)** - ستواصل البعثة الاضطلاع بأنشطة لبناء الثقة، وتعزيز القدرات الوطنية ومبادرات إشراك المجتمعات المحلية من أجل تنفيذ عمليات المصالحة المحلية والاتفاق السياسي، وعقد حلقات عمل ودورات تدريبية، وكذلك جلسات التوعية والحوار لتعزيز قدرات السلطات الإقليمية وموظفي الخدمة المدنية على المستوى المحلي وآليات التنسيق بشأن إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها على الصعيد الوطني، وتحسين حماية المدنيين، والحوار المجتمعي، والمصالحة، وتسوية النزاعات، وإعادة إرساء سلطة الدولة. وستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في إطار البرنامج؛

(ز) **الشؤون السياسية (توطيد السلام)** - ستواصل البعثة ما يلي: '1' تنفيذ برنامج للتنشيف السياسي والتفاوض وبناء القدرات وتنظيم دورات عن تخفيف حدة النزاعات في مناطق التوتر الطائفي الرئيسية، وذلك من أجل الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار، وتعزيز المصالحة، والتماسك الاجتماعي، ودعم السلام الشامل والعمليات السياسية الشاملة على مستوى المقاطعات ومستوى المقاطعات الفرعية؛ '2' تعزيز قدرة الجهات السياسية الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والزعماء الدينيين، والسلطات المحلية، وقادة المجتمع المدني، والجماعات المسلحة، والمنظمات النسائية والشبابية،

على تسوية النزاعات، وكفالة التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي والحكم القائم على المشاركة؛ '3' السعي إلى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تعزيز تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني والتنسيق والقرارات القيادية من أجل توطيد السلام والعمليات السياسية على الصعيد الوطني؛ '4' تقديم الدعم المالي والتقني على الصعيد المحلي إلى اللجان والمبادرات المخصصة، أي لجان التنفيذ في المقاطعات واللجان التقنية المعنية بالأمن، بوصفها آليات لتنفيذ للاتفاق السياسي. وقد أدت الآليات المحلية للاتفاق السياسي والمبادرات ذات الصلة دورا حاسما في تيسير إحلال السلام والمصالحة. ومن المتوقع أن يعزز الدعم المالي والتقني الدور الحاسم الذي تؤديه الآليات المحلية والمؤسسات الوطنية على صعيد الحوكمة؛

(ح) **تقديم الدعم لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين** - بما أن مقدمي الخدمات المحليين إما غير موجودين أو يقدمون خدمات محدودة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فإن البعثة ستعمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومع اليونيسف والجهات الشريكة الوطنية من خلال مشاريع تركز على إعادة تأهيل الضحايا الذين يعانون من حالات الضعف الحادة، وذلك بواسطة الدعم الطبي، والدعم في مجال الإسكان والدعم النفسي والاجتماعي ودعم سبل العيش، لتمكين الضحايا من الاعتماد على أنفسهم اقتصاديا. وستشمل الأنشطة المقررة ما يلي: '1' إدارة الحالات بالنسبة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك تقييم احتياجاتهم؛ '2' تقديم مساعدة نفسية اجتماعية و/أو نفسية مصممة خصيصا للضحايا، بناء على طلبهم؛ '3' القيام بالإحالات الطبية ودفع التكاليف الطبية، بما في ذلك تكاليف الأدوية، للضحايا وأطفالهم؛ '4' التعامل مع الإحالات القانونية وتغطية الرسوم القانونية والإضافية؛ '5' الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات لمساعدة الضحايا على تنمية المهارات المدرة للدخل وتقديم الدعم لوضع وتنفيذ أنشطة مدرة للدخل؛ '6' توفير الدعم التعليمي للأطفال الضحايا والأطفال المولودين نتيجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك دفع الرسوم المدرسية والتكاليف المرتبطة بها ووجبات الغذاء المدرسية؛

(ط) **الشؤون الجنسانية (مشاركة المرأة في عملية السلام والعملية السياسية)** - دعما لتنفيذ ولاية البعثة المتصلة بتعزيز المساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإن الأنشطة الجنسانية للبعثة تهدف إلى تعزيز دور المرأة في عملية السلام والمصالحة الوطنية وإلى تحسين مستوى تمثيلها ومشاركتها في هيئات صنع القرار، ولا سيما في مجال الحوكمة المحلية، بالنظر إلى الانتخابات المحلية المقررة. وستعزز البعثة مشاركة المرأة بقدر أكبر في آليات العدالة الانتقالية وذلك من خلال أنشطة التوعية والدعوة وبناء القدرات، وبغية المراعاة الفعلية لاحتياجات النساء ضحايا النزاعات من حيث العدالة وجبر الضرر. وعلاوة على ذلك، ستدعم الأنشطة الجنسانية المبادرات الرامية إلى حشد النساء من أجل تعزيز السلام والمصالحة الوطنية وتعبئة المنظمات والمجتمعات المحلية النسائية لصالح مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية، وذلك بغية تحسين تمثيل المرأة في مجال الحوكمة المحلية من خلال الدعم العملي للمبادرات التي تقودها المرأة لتعزيز السلام والمصالحة على الصعيد المحلي، ومن خلال أنشطة التدريب وحلقات العمل لبناء القدرات الموجهة للمستشارات المنتخبات في البلديات بشأن دورهن في الحوكمة المحلية. وستعمل البعثة عن كثب مع المنظمات غير الحكومية والجهات الشريكة الأخرى في إطار البرنامج.

كاف - المشاريع السريعة الأثر

158 - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، مقارنة بالفترات السابقة:

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (الاحتياجات الفعلية)	2 976,2	102
1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (الاحتياجات المعتمدة)	3 000,0	85
1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 (الاحتياجات المقترحة)	3 000,0	90

159 - وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الأخرى، ستواصل البعثة المتكاملة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، التي تضطلع بدور استراتيجي في تنفيذ العملية السياسية للبعثة، وذلك بهدف تحقيق فوائد فورية ملموسة في حياة الأفراد في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل البعثة استخدام المشاريع السريعة الأثر لتيسير تهيئة بيئة تمكينية ومواتية تعزز تنفيذ ولايتها بفعالية عن طريق بناء الثقة، وتحسين مصداقية البعثة، وزيادة الثقة بها وبولايتها وبعملية السلام. ومن خلال تحقيق اللامركزية في عملية التنفيذ، فإن 90 من المشاريع الصغرى السريع الأثر على نطاق المكاتب الميدانية الاثني عشرة التابعة للبعثة وفي بانغي، ستُنَفَّذ بحيث تغطي ثلاثاً من أولويات الرؤية الاستراتيجية للبعثة، وهي كما يلي:

(أ) **تقديم الدعم في تنشيط العملية السياسية** - ستُنَفَّذ مشاريع بالتنسيق الوثيق مع الوزارات ذات الصلة ومع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل دعم تنفيذ الاتفاق السياسي، وللمساهمة في إعادة بسط سلطة الدولة في المناطق النائية، وتحسين إصلاح قطاع الأمن، ودعم السلطات الوطنية، وقوات الدفاع والأمن، من خلال تحسين أمن الحدود. وتعتزم البعثة تنفيذ 25 مشروعاً تبلغ تكلفة كلٍ منها 36 000 دولار (حوالي مشروعين اثنين لكل مكتب من المكاتب الميدانية)؛

(ب) **دعم حماية المجتمعات المحلية وتعزيز موقف قوات الدفاع والأمن الوطنية** - ستشمل المشاريع تشييد جسور وعبارات أو إعادة تأهيل القائم منها لتسهيل الوصول إلى الدوريات والعمليات العسكرية في المناطق النائية، ومنع التهديدات الأمنية، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية واستعادة حرية التنقل، وكذلك تعزيز إدارة النزاعات والحد من العنف ضد المرأة فيما يتعلق بالترحال الرعوي. وسيُيسر تنفيذ هذه المشاريع الاستجابة الكافية وفي أوانها من جانب قوة البعثة، والسلطات الوطنية والمحلية، وكذلك قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية، وذلك عن طريق وضع آليات إنذار مبكر وتعزيز الآليات القائمة، وتحسين نظم الاتصال والتنسيق لاستكمال أنشطة حماية المدنيين التي تنفذها البعثة. وستعزز المشاريع أيضاً قدرات أفراد المجتمعات المحلية على تنظيم أنفسهم وتحسين سبل ربطهم بنظام الوقاية التابع للبعثة، وستسمح كذلك بحرية حركة البضائع والسكان المحليين. ولذلك، سينفَّذ 40 مشروعاً تبلغ تكلفة كلٍ منها 30 000 دولار (ثلاثة أو أربعة مشاريع لكل مكتب من المكاتب الميدانية)؛

(ج) **دعم إعادة الدمج والتمكين الاجتماعي والاقتصادي** - بالتنسيق مع برنامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية الذي وضعه قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع للبعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، سيتم وضع مشاريع تعزز الأنشطة المدرة للدخل، وتنفيذ أنشطة لفصل الشباب عن الجماعات المسلحة من خلال توفير إمكانات للتدريب والتوظيف لهم (مع توفير مجموعات من المعدات المهنية)، ودعم الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك المراكز الصحية والآبار والأسواق والمدارس والمرافق الأخرى، على مستوى البلديات في مناطق أمكن الوصول إليها حديثاً. ويمكن تحديد وتصميم وتنفيذ المشاريع الرامية إلى إعداد مناطق عودة للاجئين والمشردين داخليا

(البنى التحتية الاجتماعية - المجتمعية) بالتعاون الوثيق مع إطار برنامج الحلول الدائمة وضمنه، ومع المنظمات الإنسانية، وكذلك تحسين شعور المجتمعات المحلية بالأمن، وكل ذلك سيُيسّر اندماج السكان المحليين وتمكينهم الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، سيُنقذ 25 مشروعاً تبلغ تكلفته كلٌّ منها حوالي 36 000 دولار (مشروعان اثنان تقريباً لكل مكتب من المكاتب الميدانية).

ثالثاً - تحليل الفروق⁽²⁾

160 - ترد في المرفق الأول-باء بهذا التقرير تعاريف المصطلحات الموحدة المستخدمة في تحليل الفروق في الموارد ضمن هذا الفرع. والمصطلحات المستخدمة هي نفسها التي استُخدمت في التقارير السابقة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
358,9	4,4	المراقبون العسكريون

• العوامل المتصلة بالإدارة: التغير في معدل الشواغر

161 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع تكاليف بدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب تطبيق معدل الشغور الأقل وقدره 1,0 في المائة، مقارنةً بالمعدل البالغ 5,0 في المائة والمدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
34 388,0	7,1	الوحدات العسكرية

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

162 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع المبالغ المسددة لرد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات بسبب التحسن العام المنتظر في الأداء المتوقع للمعدات الرئيسية مقارنة بالفترات السابقة؛ (ب) تكاليف التعبئة لأجل الإنشاء المزمع لمستودع بموجب عقد جديد لحصص الإعاشة اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حتى يتم استيعاب كميات أكبر من الأغذية ناتجة عن الزيادة في عدد الأفراد النظاميين، مقارنةً بالتقديرات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (ج) ارتفاع السعر المتوسط لساعة الواحدة من الرحلات الجوية المستأجرة، المنصوص عليه في العقد الطويل الأجل الجديد للرحلات الجوية المستأجرة للسفر عند التمرکز والإعادة إلى الوطن والتناوب، وذلك بسبب الارتفاع العالمي في تكاليف الوقود، مقارنةً بالمعدلات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (د) ارتفاع التكاليف المسددة

(2) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

للقوات بالمعدلات القياسية بسبب ارتفاع معدل سداد التكاليف البالغ 1 448 دولاراً، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 276/76، مقارنةً بمعدل 1 428 دولاراً المطبّق في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (هـ) ارتفاع تكاليف شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات بسبب الارتفاع المتوقع في تناوب المعدات المملوكة للوحدات التي بلغت عمرها الإنتاجي المقدر، والتي لم يُعدّ إصلاحها أو صيانتها في منطقة البعثة مُجديين من الناحية الاقتصادية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
403,7	1,3	شرطة الأمم المتحدة

• العوامل الخارجية: التغير في الأسعار

163 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع متوسط التكاليف المقدرة للسفر عند التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن بسبب ارتفاع أسعار السوق مقارنةً بالتكاليف المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (ب) ارتفاع تكاليف بدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب تطبيق معدل الشواغر الأقل وقدره 1,0 في المائة، مقارنةً بالمعدل البالغ 5,0 في المائة والمدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
5 722,9	7,5	وحدات الشرطة المشكّلة

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

164 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف حصص الإعاشة بسبب تكاليف التعبئة لأجل الإنشاء المقرر لمستودع بموجب عقد جديد لحصص الإعاشة اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وذلك حتى يتم استيعاب كميات أكبر من الأغذية ناتجة عن الزيادة في عدد الأفراد النظاميين، مقارنةً بالتقديرات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (ب) ارتفاع التكاليف المسدّدة المتعلقة بوحدات الشرطة المشكّلة بسبب ما يلي: '1' تطبيق معدل الشواغر الأدنى البالغ 1,0 في المائة، مقارنةً بالمعدل البالغ 4,0 في المائة المطبّق في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ '2' السعر المنقح لسداد التكاليف البالغ 1 448 دولاراً اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2022، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 276/76، مقارنةً بسعر 1 428 دولاراً المطبّق في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(5 618,2)	(3,3)	الموظفون الدوليون

• بارامتر التكاليف: التغير في معدلات الرواتب

165 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل تكاليف الموظفين العامة الأدنى بالنسبة للموظفين الدوليين استناداً إلى النفقات الفعلية للفترة الممتدة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مقارنةً بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2023؛ (ب) تطبيق معدل الشواغر الأعلى وقدره 15,3 في المائة، مقارنةً بالمعدل البالغ 13,0 في المائة والمطبّق في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022. وانخفاض الاحتياجات يقابله جزئياً اقتراح إنشاء 11 وظيفة دولية جديدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
1 727,4	19,5	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية

• بارامتر التكاليف: التغير في معدلات الرواتب

166 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق المعدلات الأعلى في حساب مرتبات الموظفين الوطنيين، استناداً إلى جدول المرتبات المنقح المطبّق بأثر رجعي اعتباراً من نيسان/أبريل 2021، مقارنةً بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (ب) تطبيق معدل شواغر أدنى قدره 8,8 في المائة، مقارنةً بالمعدل البالغ 11,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
1 340,5	8,6	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة

• بارامتر التكاليف: التغير في معدلات الرواتب

167 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع معدلات مرتبات الموظفين الوطنيين، استناداً إلى جدول المرتبات المنقح المطبّق بأثر رجعي اعتباراً من نيسان/أبريل 2021، مقارنةً بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (ب) تطبيق معدل شواغر أدنى قدره 4,0 في المائة، مقارنةً بالمعدل البالغ 5,0 في المائة المطبّق في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (ج) اقتراح إنشاء ثماني وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
518,8	2,8	متطوعو الأمم المتحدة

• بارامتر التكاليف: التغير في معدل الشواغر

168 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل الشواغر الأدنى وقدره 2,9 في المائة لوظائف متطوعي الأمم المتحدة الدوليين، مقارنةً بمعدل 7,0 في المائة المطبّق في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (ب) زيادة معدلات ملاحق أماكن الإقامة وارتفاع عدد متطوعي الأمم المتحدة الدوليين المؤهلين للحصول على منح الاستقرار، واستحقاقات السفر لأداء المهام المنوطة بهم، وسداد النفقات المتصلة بتدابير أمن أماكن الإقامة، مقارنةً بالبدلات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (ج) اقتراح إنشاء ثماني وظائف دولية ووظيفة واحدة لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(2 372,3)	(28,5)	المساعدة المؤقتة العامة

• العوامل المتصلة بالإدارة: التغير في معدل الشواغر

169 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل الشواغر الأعلى وقدره 30,4 في المائة، مقارنةً بمعدل 15,0 في المائة المطبّق في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (ب) وقف حصة البعثة من التكاليف المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة المتصلة بأنشطة مشروع دعم تنفيذ سلسلة الإمداد في نظام أوموجا، التي حُمِلت على ميزانية البعثات خلال فترة انتقالية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(281,3)	(29,0)	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية

• العوامل المتصلة بالإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

170 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى التعاقد المتوقع مع عدد أقل من الخبراء الاستشاريين بسبب زيادة الخبرة الداخلية، وبسبب الجهود التي تبذلها البعثة للامتثال لطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها [298/75](#) و [274/76](#)، مقارنةً بالتقديرات الواردة في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
492,7	16,7	السفر في مهام رسمية

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

171 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) السفر فيما يتصل بمشاريع التشييد الجارية المتعلقة بمخيمات جديدة للأفراد النظاميين الإضافيين المأذون بهم في قرار مجلس الأمن 2566 (2021)؛ (ب) زيادة الزيارات التقييمية الميدانية وعمليات التوعية في مواقع إضافية لتعزيز قدرات البعثة على منع وإدارة الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ (ج) ارتفاع متوسط أسعار تذاكر الطيران وبعض معدلات بدل الإقامة اليومي، مقارنةً بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

الفرق		المرافق والبنى التحتية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
22,8	14 011,0	

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

172 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي:

(أ) ارتفاع تكاليف الوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب: '1' ارتفاع الاستهلاك المتوقع البالغ 17,1 مليون لتر من وقود مولدات الطاقة بمتوسط تكلفة أكبر قدره 1,900 دولار للتر الواحد، استناداً إلى مستويات الاستهلاك الفعلي للفترة الحالية وإلى الاتجاهات السائدة، مقارنةً بالمُدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022 وقدره 15,7 مليون لتر بمتوسط تكلفة قدره 1,649 دولار للتر الواحد؛ '2' ارتفاع رسوم التعبئة بسبب التوسع المزمع لقدرات تخزين الوقود من أجل تلبية متطلبات 90 يوماً من احتياطات المخزون الاستراتيجي والمحلي للعمليات المتواصلة؛

(ب) ارتفاع تكاليف التشييد والتعديلات والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية بسبب التشييد المزمع لما يلي: '1' مخيم يستوعب 150 شخصاً وأماكن إقامة ومكاتب تستوعب 30 شخصاً في سام وأندجا بالقطاع الشرقي من أجل نقل وحدة شرطة مشكّلة واحدة من بانغي، ومواءمة استراتيجية القوة بحيث تتمكن من مواجهة التهديدات القائمة في تلك المنطقة؛ '2' الطرق والجسور، بما في ذلك الإصلاحات في شتى المواقع لتسهيل حركة الأفراد والبضائع.

الفرق		النقل البري
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
16,0	2 988,8	

• العوامل الخارجية: التغير في مستويات سعر السوق

173 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع التكاليف المتعلقة بالوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب ما يلي: (أ) ارتفاع الاستهلاك المتوقع البالغ 7,7 ملايين لتر من وقود المركبات بمتوسط تكلفة أعلى قدره 1,900 دولار للتر الواحد، استناداً إلى مستويات الاستهلاك الفعلي للفترة الحالية وإلى الاتجاهات السائدة،

مقارنةً بالمُدْرَج في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022 وقدره 7,4 ملايين لتر بمتوسط تكلفة قدره 1,649 دولار للتر الواحد؛ (ب) ارتفاع رسوم التعبئة بسبب التوسيع المزمع لقدرات تخزين الوقود من أجل تلبية متطلبات 90 يوما من احتياطات المخزون الاستراتيجي والمحلي للعمليات المتواصلة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
38,2	26 032,2	العمليات الجوية

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

174 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي:

(أ) الارتفاع المتوقع للسعر البالغ 21,8 مليون دولار والخاص بمنظومة جوية غير مأهولة للسنة الأولى بموجب عقد تجاري جديد هو حالياً في المراحل النهائية من التفاوض لتوفير خمس منظومات جوية غير مأهولة (أحدث منظومات الإقلاع والهبوط الرئيسيين) بميزات معززة للرصد والاستطلاع/الإنذار المبكر للقوات دعماً لحماية المدنيين، ولتحسين سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها. وذلك في مقابل سعر 12,6 مليون دولار للمركبات الجوية غير المأهولة الصغيرة الأربع الحالية من طراز Orbiter بموجب طلب توريد مدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛

(ب) ارتفاع تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات المروحية بسبب الزيادة المتوقعة في عدد ساعات الطيران البالغة 7 176 ساعة، مقارنةً بما عدده 5 966 ساعة طيران، المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022. والغرض من هذا الشرط هو استيعاب تناوب الأفراد النظاميين الإضافيين المأذون بهم بموجب قرار مجلس الأمن 2566 (2021) وإعالة قواعد العمليات المؤقتة التي يتعذر الوصول إليها إلا عن طريق الجو خلال موسم الأمطار؛

(ج) ارتفاع تكاليف الوقود والزيوت ومواد التشحيم الناجم عن: '1' ارتفاع الاستهلاك المتوقع البالغ 9,5 ملايين لتر من الوقود للأسطول الجوي بمتوسط تكلفة أعلى قدره 1,724 دولار للتر الواحد، استناداً إلى مستويات الاستهلاك الفعلي للفترة الحالية وإلى الاتجاهات السائدة، مقارنةً بالمُدْرَج في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022 وقدره 8,6 ملايين لتر بمتوسط تكلفة قدره 1,297 دولار للتر الواحد؛ '2' ارتفاع رسوم التعبئة بسبب التوسيع المزمع لقدرات تخزين الوقود من أجل تلبية متطلبات 90 يوما من احتياطات المخزون الاستراتيجي والمحلي؛

(د) ارتفاع تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين بسبب ما يلي: '1' ارتفاع تكاليف الطيران المضمون بسبب الإضافة المقررة لطائرة واحدة ثابتة الجناحين من طراز (DHC-8) وطائرة واحدة من طراز (C-130) في إطار ترتيب لتقاسم التكاليف هدفه زيادة قدرات الأسطول الحالي للبعثة من أجل كفالة استمرار توافر الطائرات اللازمة لدعم جميع متطلبات النقل الجوي؛ '2' الارتفاع المتوقع في عدد ساعات الطيران البالغة 5 753 ساعة، مقارنةً بالمُدْرَج في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022 وقدره 5 148 ساعة طيران. والغرض من هذا الشرط هو استيعاب تناوب الأفراد النظاميين الإضافيين الذين أُنْهَ بهم المجلس في القرار 2566 (2021).

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(563,2)	(1,4)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• العوامل المتصلة بالإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

175 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى الانخفاض المتوقع في تكاليف خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بسبب انخفاض متوسط تكلفة الوحدة لسعة نطاق الإنترنت والأجهزة المرسلّة المجببة على مستوى البعثة ككل، مقارنةً بمتوسط التكلفة المعتمدة للفترة 2023/2022، وانخفاض الاحتياجات تُقابلة جزئياً عملية الاقتناء المقررة لمعدات جديدة للشبكات/تكنولوجيا المعلومات، من أجل استبدال وتحديث المعدات الموجودة؛ ولمراكز قابلة للنقل من أجل استيعاب معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحيوية في المكاتب الميدانية؛ وأجهزة إرسال على الموجات المتوسطة (FM) والبرق اللاسلكي لتوسيع التغطية الإذاعية لإذاعة البعثة (Guira FM) وللسمعي من أجل مواجهة حملة التضليل ضد البعثة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(281,4)	(9,2)	الشؤون الطبية

• العوامل المتصلة بالإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

176 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تكاليف اللوازم بسبب: (أ) انخفاض تكاليف قطع الغيار للآلة التابعة لمختبر فحوص تفاعل البوليميراز المتسلسل بسبب إبرام عقد إطاري يوفر قطع غيار متوافقة بتكاليف أدنى، مقارنةً بالأسعار المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (ب) اقتناء كميات أقل من اللوازم الطبية بسبب توافر مخزون كاف في المخزونات مُقتنى في فترات سابقة؛ (ج) انخفاض تكاليف الفحوص السريعة لكوفيد-19 بسبب انخفاض أسعار الوحدات، مقارنةً بالأسعار المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

177 - وانخفاض الاحتياجات يقابله جزئياً ما يلي: (أ) رسوم لسداد تكاليف الخدمات الطبية المقدمة للموظفين المدنيين للبلدان المساهمة بقوات، وهي خدمات لم يُدرج لها اعتماد في الميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022؛ (ب) تكاليف أعلى متوقعة مقابل خدمات المستشفيات داخل مستشفيات المستويين الثالث والرابع في أوغندا وكينيا بسبب نشر العدد الإضافي من الأفراد النظاميين المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن 2566 (2021).

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
4 515,5	10,1	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

178 - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف الأنشطة البرنامجية بسبب ما يلي: '1' توسيع نطاق جهود الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في خمس مناطق جديدة من البقع الساخنة، وذلك من أجل دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز الحوار فيما بين المجتمعات المحلية لوقف العنف، وتحسين الأمن، وتقديم العون من أجل التعافي المجتمعي، وحماية المدنيين؛ '2' زيادة الأنشطة القضائية للمحكمة الجنائية الخاصة عندما تصبح عدة قضايا جاهزة للمحاكمة؛ '3' دعم إعادة تأهيل مراكز التدريب الحكومية على المهارات للأطفال والشباب، في كل محافظة من المحافظات، وذلك من أجل تعليم ما يصل إلى 150 طفلاً في كل مركز من تلك المراكز، وتقديم العون في إعادة دمج الأطفال الذين تركوا الجماعات المسلحة، وحمايتهم من انتهاكات حقوق الإنسان، ومن الاستغلال وسوء المعاملة؛ '4' دعم تنشيط عملية السلام من خلال تفعيل الجدول الزمني للحكومة وعملية تحقيق اللامركزية من أجل زيادة المسؤولية الوطنية والمشاركة الإقليمية؛ (ب) ارتفاع تكاليف الشحن لدعم نشر الأفراد النظاميين الإضافيين المأذون بهم بموجب قرار مجلس الأمن 2566 (2021)، وارتفاع أسعار الوقود العالمية.

179 - والزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاض في التكاليف المتعلقة بما يلي: (أ) خدمات الكشف عن الألغام وإزالة الألغام بسبب الانخفاض المتوقع في تكاليف التدريب على إدارة الأسلحة والكشف عن الذخائر المتفجرة، والناجم عن انخفاض الأسعار التعاقدية، وانخفاض عدد الوحدات التدريبية لأن بعض البلدان المساهمة بقوات سيكون لديها قدراتها الخاصة بها، مما يقلل من الحاجة إلى إعادة التدريب؛ (ب) فرادى الخدمات التعاقدية بسبب عدم وجود اعتمادات للرسوم الإدارية والتنظيمية ضمن الاتفاق المبرم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل الدعم التقني لفرادى المتعاقدين. وستُدار مهام التنظيم الإداري المرتبطة بها داخلياً مع اقتراح إنشاء أربع وظائف على النحو المذكور في الفقرات 99 و 102 و 105 أعلاه.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

180 - ترد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى:

(أ) اعتماد مبلغ قدره 1 157 676 000 دولار للإنفاق على البعثة لفترة اثني عشر شهراً الممتدة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024؛

(ب) قسمة مبلغ 434 128 500 دولار كإنصبة مقررّة للإنفاق على البعثة للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛

(ج) قسمة مبلغ 723 547 500 دولار كإنصبة مقررّة للفترة الممتدة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 بمعدل شهري قدره 96 473 000 دولار في حال قرر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبته في قراراتها 274/76 و 282/76 بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

(القرار 274/76)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/تلبية الطلب

تُجري البعثة بانتظام عمليات رصد لكفالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة المعنية، مع التركيز بوجه خاص على التوصيات المفتوحة لمجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفي نهاية كانون الثاني/يناير 2023، كان هناك في المجموع 212 توصية مفتوحة، منها 124 توصية صادرة عن المجلس و 88 صادرة عن المكتب، في طور التنفيذ. ويرد في مرفق تعليقات البعثة على رسالة الإدارة الصادرة عن المجلس طلب بإغلاق 37 توصية من توصيات المجلس، وستقدم طلبات بإغلاق 13 توصية من توصيات المكتب المتعلقة بنظام التعقب الإلكتروني المخصص. وتستعرض البعثة التوصيات المفتوحة لديها فصلًا.

يرد في الفرع الثاني من هذا التقرير، المتعلق بالموارد المالية، توزيع الموارد المطلوبة بين الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

أدرجت البعثة أيضا في هذا التقرير معلومات عن المبررات المتعلقة بجميع التغييرات في الوظائف وزيادة التكاليف التشغيلية، بما في ذلك آثار التغييرات والزيادات في تنفيذ ولاية البعثة.

تقوم البعثة بتوعية المسافرين من خلال نشر المتطلبات المتعلقة باستكمال طلبات السفر قبل 21 يوما من تاريخ بدء الرحلة. ومنحت البعثة أيضا أدوارا إضافية لموظفي التصديق من أجل الحد من حالات التأخير لدى التجهيز المبكر لطلبات السفر.

وتُنشر معدلات الامتثال المحدثة في المشروع التجريبي المتعلق بمعلومات الميزانية.

نفذت البعثة التدابير التالية لزيادة كفاءة إدارة الوقود في البعثة:

(أ) توقيع اتفاق من اتفاقات مستوى الخدمات مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بانكوك بهدف تلقّي موظفي وحدة الوقود في النظام الإلكتروني لإدارة الوقود لتدريب معزز، بما في ذلك تحليل سجلات قاعدة البيانات من أجل تعزيز رصد استهلاك الوقود للكشف عن الاستخدام المشبوه للوقود والتعرف على العش؛

تطلب إلى الأمين العام تحسين الرقابة الشاملة على أنشطة بعثات حفظ السلام وتنفيذ توصيات هيئات الرقابة ذات الصلة في هذا الصدد لتفادي أوجه القصور في الإدارة وما يتصل بها من خسائر اقتصادية، بهدف ضمان الامتثال التام للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (الفقرة 17).

تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز شفافية الميزانية بتضمينه، في تقاريره المقبلة المتعلقة بالميزانية، معلومات عن المبررات الجوهرية لجميع التغييرات في الوظائف وزيادة التكاليف التشغيلية، وعن توزيع الموارد المطلوبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة (الفقرة 18).

تعرب عن القلق إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة للشراء المسبق وتطلب إلى الأمين العام بذل جهود أكبر لمواصلة تحسين معدل الامتثال للتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة للشراء المسبق على نطاق جميع فئات السفر، مع مراعاة أنماط السفر في مهام رسمية وطابعه وأسباب عدم الامتثال في كل إدارة ومكتب وبعثة ميدانية (الفقرة 19).

تلاحظ الأهمية المتزايدة لإدارة الوقود بفعالية نظرا لارتفاع أسعار الوقود عالميا وأوجه القصور التي وجدها مجلس مراجعي الحسابات في نظم إدارة الوقود في البعثات، وتطلب إلى الأمين العام أن ينفذ تدابير لإدارة الوقود في البعثات بكفاءة أكبر، بوسائل تشمل رصد استهلاك الوقود رسدا مناسباً ومستمر في جميع البعثات وتعزيز رصد المخاطر (الفقرة 26).

(ب) معالجة النقص في عدد موظفي وحدة الوقود باقتراح وظائف إضافية في مقترح الميزانية هذا لأجل معالجة حالات النقص في الموظفين اللازمين، ولا سيما في القطاعات؛

(ج) تنفيذ استخدام صبغة الوقود التي تميز وقود البعثة من الوقود التجاري في السوق. وهذا يقلل من البيع المباشر لوقود البعثة في السوق الحر، لأنه بالإمكان التعرف عليه بسهولة؛

(د) إجراء تدريب دوري لعنصري الجيش والشرطة على استخدام موارد الوقود والمساءلة بشأنها؛

(هـ) إجراء عمليات استعراض وتحليل اعتيادية للنظام الإلكتروني لإدارة الوقود وتقديم تقارير للتحقيق في المعاملات التي يبدو أنها منطوية على غش؛

(و) وضع إجراءات التشغيل الموحدة بشأن منع الغش في الوقود، التي أقرها الممثل الخاص للأمين العام في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022 مع مدخلات من جميع الجهات صاحبة المصلحة في الوقود لمعالجة ومواءمة عملية إدارة الوقود، ولا سيما مع عنصري الجيش والشرطة، وهما جهتان مستهلكتان رئيسيتان للوقود؛

(ز) حشد نقاط توزيع إضافية في الميدان للحد من استخدام التسليم بالجملة للعنصر العسكري وعنصر الشرطة، لأن المخاطر المتعلقة بالتسليم بالجملة تقل إلى الحد الأدنى عندما يقوم المتعاقد المكلف بتوفير الوقود بتوزيع المنتج مباشرة على المركبات؛

(ح) التخطيط لزيارة تقنية من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (نيويورك وبانكوك) في كانون الثاني/يناير 2023، من أجل توفير تدريب إضافي لموظفي وحدة الوقود والجهات صاحبة المصلحة والموظفين التابعين للمتعاقد المكلف بتوفير الوقود على التطبيقات الجديدة في استخدام الماسحات الضوئية التي تعمل بنظام Android للنظام الإلكتروني لإدارة الوقود، وفي ضبط عملية استخدام المولدات المتعددة من أجل الرصد المناسب لاستهلاك الوقود.

تُظهر نسبة دعم البعثة البالغة 49,9 في الفترة 2023/2022 أدنى مستوى منذ إنشاء البعثة. وتُجري البعثة مع إدارة الدعم العمليتي حاليا استعراضا لملاك الموظفين المدنيين، ترتب على مرحلته الأولى إجراء تقييم داخلي للمجالات الرئيسية لأوجه القصور ضمن عملية التوظيف تحت عنصر الدعم المقدم للبعثات، وذلك ابتغاء تلبية الاحتياجات من الموظفين على النحو المناسب، وكفالة الاتساق مع حجم عنصر الأفراد النظاميين فيها. وقد ظهرت في هذا التقرير النتائج التي حددت المزيد من الوظائف الثابتة

تطلب أن تُظهر مقترحات الميزانية المقبلة مرونة فيما يتعلق بعناصر دعم البعثات، بما في ذلك تكاليف موظفيها وتكاليفها التشغيلية، وأن تكون متناسبة مع تغيّر مستوى عناصر البعثة الأخرى، وأن تتضمن مؤشرات موحدة (الفقرة 27).

والوظائف المؤقتة ضمن مجالات حاسمة. وطلبت البعثة المساعدة من شعبة خدمات الموارد البشرية التابعة لإدارة الدعم العملياتي في إجراء المرحلة الثانية من استعراض ملاك الموظفين التي ستتركز على المجالات المتبقية في إطار الدعم المقدم للبعثة وجميع مجالات العناصر الفنية.

تستعرض البعثة باستمرار ملاك موظفيها المدنيين والأمنيين تحضيراً لعملية الميزنة السنوية من أجل كفاءة أن تكون هياكل التوظيف كفؤة ومرنة دعماً لولاية البعثة. وبذلك تمكنت البعثة من أن تحدد بوضوح الموارد الإضافية من الموظفين لدعم الزيادة في عدد الأفراد النظاميين الذين هم الآن في المرحل الأخيرة من عملية نشرهم في منطقة البعثة. وإضافة إلى ما سبق إجراؤه من استعراضات، فإن البعثة ستجري استعراضاً شاملاً لملاك الموظفين بمشاركة إدارة الدعم العملياتي خلال الفترة 2023/2022، وذلك ببعثة دعم استعراض أوسع لنشر البعثة على نطاق منطقة مسؤوليتها. وهذا الاستعراض هو جزء من عملية التفكير المستمرة التي تجريها البعثة بالتحسينات المدخلة حتى تاريخه، ولا سيما التقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى في نشر قوات الأمن الداخلي، وهذا بدوره يسمح للبعثة بأن تستفيد أفضل الاستفادة من قوة تكون أقدر على الحركة، وتركز مواردها بشكل أفضل بحيث يكون لديها قدر أكبر من الاستباقية والتركيز على المجالات ذات الأولوية.

تُشَر المعلومات المطلوبة في المشروع التجريبي المتعلق بمعلومات الميزانية.

ترد قائمة بالوظائف الشاغرة لفترة طويلة في المعلومات التكميلية.

ستواصل البعثة تعزيز جهودها لبناء قدرات الموظفين الوطنيين. وتُعطى الأولوية للمواطنين الذين يُعَيَّنون متعاقدين مستقلين ولمتطوعي الأمم المتحدة عندما تشغُر أي وظيفة. وإضافة إلى ذلك، فإن نسبة 51,3 في المائة من الوظائف الثابتة والمؤقتة الجديدة المقترحة للفترة 2024/2023 هي وظائف الفئة الوطنية.

تشير إلى الفقرة 23 من قرارها 264/66 والفقرة 82 من تقرير اللجنة الاستشارية، اللتين تشددان على أهمية هياكل التوظيف الكفؤة والمرنة لدعم البعثات في تنفيذ ولايتها وكفاءة فعالية تخطيط القوة العاملة والإشراف عليها ومساءلتها، وتشجع الأمين العام على كفاءة مواصلة تكييف الهياكل وتحسينها، بوسائل منها مراجعة عدد الموظفين المدنيين وموظفي الأمن، بمشاركة مقر الأمم المتحدة، مرة على الأقل كل أربع سنوات (الفقرة 28).

تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يدرج في جميع مقترحات الميزانية المقبلة تبريرات للانتدابات المؤقتة لموظفين يتلقون بدل الوظيفة الخاص لمدة سنة فأكثر، بما في ذلك مدة تلك الانتدابات وحالة عملية الاستقدام لشغل الوظائف ذات الصلة (الفقرة 31).

تكرر الإعراب عن قلقها إزاء العدد المرتفع للشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وتكرر كذلك طلبها إلى الأمين العام أن يكفل ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وتطلب إلى الأمين العام أن يستعرض الوظائف التي ظلت شاغرة 24 شهراً أو أكثر وأن يقترح في مشروع الميزانية المقبل إما الاحتفاظ بها، مع تبرير واضح لحاجتها، وإما إلغاؤها (الفقرة 33).

تطلب إلى الأمين العام أن ينظر، لدى صياغة مشاريع الميزانية، في الخيارات المتاحة لزيادة تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية بما يتناسب مع ولايات البعثات واحتياجاتها حسب الاقتضاء (الفقرة 34).

ستقتصر استعانة البعثة بخبراء استشاريين خارجيين، خلال الفترة 2024/2023، بشكل صارم، على الحد الأدنى. وتعتزم البعثة بناء واستخدام قدراتها الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية ولأداء المهام المتكررة على المدى الطويل. وستمكن الاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية للفترة 2024/2023 البعثة من التعاقد مع خبراء استشاريين للاضطلاع بمهام معينة محدودة زمنياً وتتطلب خبرة معينة غير متوفرة لدى البعثة. وستمكن الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين البعثة أيضاً من إجراء تقييم عادل ونزيه لعدد من مجالات عملها ابتغاء تحسين قدرتها على إنجاز ولايتها وتنفيذها.

ستواصل البعثة عملية إصلاح قواعد العمليات المؤقتة القائمة منذ أكثر من 30 يوماً لجعلها ترقى إلى مستوى المعايير المقبولة والعملية، بما يكفل إعطاء أولوية عالية لرفاه الأفراد وسلامتهم وأمنهم من أجل كفالة زيادة فعالية وكفاءة الأداء في عملياتهم.

كان للمنظومات الجوية غير المأهولة أهمية محورية بالنسبة لقوة البعثة من أجل رصد المواقع الميدانية النائية وجمع المعلومات الاستخباراتية من تلك المواقع التي كان من المتعذر فيها تسيير دوريات طرقية بسبب نقص طرق الوصول والغطاء الغابي الكثيف.

وأشركت البعثة خبرة قسم الطيران وخلية المنظومات الجوية غير المأهولة التابعة للقوة في إنشاء قدرة داخلية بإمكانها توفير الإشراف التقني على استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة.

وستستطيع المنظومات الجوية غير المأهولة التحويم من دون أن تُكتشف لساعات، وهي قدرة فريدة من نوعها لا يمكن تأمينها بالطائرات العمودية التي تقوم بعمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ولا بالطائرات الرباعية المرواح التي يسيرها المراقبون العسكريون. وستزداد حتماً الحاجة إلى المنظومات الجوية غير المأهولة في السنوات القادمة. ويوفر هذا الأصل المحوري الحماية لقوات البعثة ويعينها في الوفاء بولاية حماية المدنيين.

استُخدمت الدروس المستفادة من طلب التوريد في تحديد أحكام وشروط الخدمة من أجل جهود طلبات استدراج العروض الجديدة التي بُدئت لأجل الحصول على منظومات جوية غير مأهولة جديدة تكون موثوقة وقابلة للتكيف وفعالة من حيث التكلفة من السوق التجارية.

تكرر تأكيد أن استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين ينبغي أن يظل في أدنى مستوى على الإطلاق، وأنَّ على المنظمة أن تستخدم قدراتها الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية أو لأداء المهام المتكررة على المدى الطويل (الفقرة 46).

تطلب إلى البعثات أن تتخذ تدابير لكفالة استيفاء قواعد العمليات المؤقتة المعايير ذات الصلة حين استخدامها لمدة تتجاوز 30 يوماً، مع إيلاء اعتبار خاص لكفالة رفاه الموظفين وسلامتهم وأمنهم وفعاليتهم، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإدارة الموارد بفعالية، وعلى نحو يتسق مع الاحتياجات التشغيلية (الفقرة 52).

تسلم بإسهام المنظومات الجوية غير المأهولة في تنفيذ الولايات، بما في ذلك تقدير الحالة العسكرية، وتعزيز سلامة حفظ السلام وأمنهم، وتؤكد الحاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجه نشر تلك المنظومات واستخدامها في فرادى بعثات حفظ السلام (الفقرة 53).

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل البناء على الدروس المستفادة لتحسين موثوقية تكنولوجيات المنظومات الجوية ومنظومات الطائرات غير المأهولة وقدرتها على التكيف وفعاليتها من حيث التكلفة (الفقرة 54).

وسيشمل العقد الجديد منظومة جوية غير مأهولة تغطي نطاقات طيران أوسع وساعات أطول، وتكون مزودة بالقدرة على الطيران أثناء هطول الأمطار الغزيرة، وظروف الرياح العاتية، مع ميزة الإقلاع الرأسي التي تتنقي معها الحاجة إلى المدرج وإلى مواقع هبوط. وسيكون العقد الجديد قائماً على مفهوم الدفع أولاً بأول.

أشركت البعثة خبرة الوحدة الجوية التابعة لها وخليّة المنظومات الجوية غير المأهولة التابعة للقوة في إنشاء قدرة داخلية بإمكانها توفير الإشراف التقني على استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة.

ولاكتساب القدرات اللازمة لتوفير الإشراف الفني على استخدام تكنولوجيات المنظومات الجوية والطائرات غير المأهولة، قدمت البعثة ما مجموعه 18 دورة تدريبية عملية لفائدة 160 فرداً عسكرياً خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2021 إلى حزيران/يونيه 2022، و 6 دورات تدريبية عملية لما مجموعه 77 فرداً عسكرياً خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2022 إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 بالنسبة للمركبات الجوية غير المأهولة الصغيرة الحجم المملوكة للأمم المتحدة.

لقد اضطلع مقر الأمم المتحدة بدور قيادي في استئراج عروض من أطراف مقدمة للخدمات التجارية للحصول على خدمة تجارية جديدة في مجال المنظومات الجوية غير المأهولة لصالح البعثة. وتستفيد المبادرة من الخبرة والدروس المستفادة من طلب التوريد الحالي لمنظومات جوية غير مأهولة، ومن ثم فهي تهدف إلى تحديد فعالية التكلفة عن طريق تناول مسألة استخدام واستعمال هذه المنظومات في ضوء الاحتياجات التشغيلية للبعثة. وتقوم الوحدة التنظيمية التابعة للمعدات المملوكة للوحدات برصد المنظومات الجوية غير المأهولة التي ينشرها البلد المساهم بقوات في البعثة، وذلك للتأكد من امتثالها لها.

ترد التفاصيل في الميزانيتين المقترحتين لمركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي، وقاعدة الأمم المتحدة للجسنتيات في برينديزي.

ستواصل البعثة تعزيز تعاونها الإقليمي لتحقيق وفورات الحجم مع البعثات الأخرى العاملة في المنطقة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، من أجل تعزيز التعاون وتبادل المعلومات وتحليلها وتيسير ذلك، حسب الاقتضاء. وستسعى البعثة أيضاً إلى الاستفادة من الأصول الموجودة في البعثات الأخرى عقب تقليص حجم هذه البعثات وسحبها لتلبية الاحتياجات التشغيلية للبعثة، إن وجدت. وستقوم البعثة بتحسين استفادتها من خدمات قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي في

تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك موظفي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام القدرة على ممارسة الرقابة التقنية فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المنظومات الجوية ومنظومات الطائرات غير المأهولة (الفقرة 55).

تعيد تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يكفل الاتساق والشفافية والكفاءة من حيث التكلفة في إعداد ميزانية المنظومات الجوية غير المأهولة في مقترحات ميزانيات فردى عمليات حفظ السلام، لكفالة أن تمتثل عمليات شراء هذه المنظومات من مقدمي الخدمات التجاريين لدليل مشتريات الأمم المتحدة، ولكفالة اتساق سداد تكاليف هذه المنظومات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات مع الإطار المحدد في دليل المعدات المملوكة للوحدات، ويطلب إلى الأمين العام أن يبلغ عن التدابير المتخذة في هذا الصدد في تقريره الاستعراضي العام المقبل (الفقرة 56).

تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم في مقترحات الميزانية المقبلة لكل بعثة، حسب الاقتضاء، معلومات عن اتجاهات استخدام كل بعثة الخدمات التي يقدمها مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي، أوغندا، وقاعدة الأمم المتحدة للجسنتيات في برينديزي، إيطاليا، وأن يقدم في تقاريره معلومات مستكملة عن الخدمات المقدمة إلى عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في مجال الطيران ونشر المخزونات والمشتريات وأي خدمات أخرى، فضلاً عن معلومات مستكملة عن أوجه الكفاءة والنتائج المحسنة والوفورات في التكاليف التي نتجت عن توفير هذه الخدمات (الفقرة 59).

عنتيبي، لتوفير السلع والخدمات دعماً لتنفيذ ولايتها، وستدرج القسم في عمليات الاقتناء التي تضطلع بها في سياق التخطيط للطلبات، حسب الاقتضاء. وستواصل البعثة كذلك استخدام مركز اللوجستيات التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والموجود في عنتيبي، وذلك من خلال إلحاق موظف مدني واحد من فئة الخدمات العامة وموظفين مدنيين اثنين من فئة الخدمة الميدانية لتولي أداء مهام الدعم المتصلة بالإدارة واللوجستيات وإدارة سلسلة الإمداد. وسيواصل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي تقديم الدعم على الصعيد الإقليمي إلى البعثات المستفيدة من خدماته، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في مجالات الالتحاق بالعمل وانتهاء الخدمة والمستحقات والمرتبات، ومدفوعات الموردين، والاستحقاقات والسفر في مهام رسمية، وتجهيز المطالبات (كإعانة الإيجار والخدمات الأمنية ومنح التعليم وسداد تكاليف السفر في إطار البعثات) وخدمات أمين الصندوق، وخدمات التدريب والمؤتمرات، والنقل ومراقبة الحركة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، امتثالاً لاتفاق مستوى الخدمات.

وفي هذا السياق، ستواصل البعثة الاستفادة من خدمات سلسلة الإمداد من خلال المخزونات الاستراتيجية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، وذلك من أجل تحقيق أوجه الكفاءة ووفورات الحجم في عمليات الشراء. وإضافة إلى ذلك، سيواصل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي استكمال احتياجات التدريب الخارجي للبعثة.

تواصل البعثة تعزيز الإبلاغ بالأموال البرنامجية ورصدها وتقييمها والمساءلة عنها. وذلك يشمل مواصلة تعزيز نظم الرصد والتقييم للبرامج، والإبلاغ المالي، والتنسيق الفعال للأموال. ويقدم الفريق التنفيذي المعني بالإشراف على الموارد أيضاً الدعم في الرقابة على الأنشطة البرنامجية وآثارها. وتواصل البعثة استخدام عمليات اختيار الجهات الشريكة في التنفيذ، التي تقيّم، في جملة أمور، المزايا النسبية وقدرات الجهات الشريكة في التنفيذ فيما يتعلق بنتائج المشاريع ومدتها وهدفها. وتوجد لجنة لاستعراض المشاريع مسؤولة عن استعراض المشاريع وتقديم توصيات إلى الممثل الخاص للأمين العام من أجل الموافقة عليها، ومن أجل تنفيذها بعد التوقيع على مذكرة التفاهم.

تم الإبلاغ عن التفاصيل في المعلومات التكميلية.

تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يكفل أن تكون الشراكات والاتفاقات مع الشركاء المنفذين فعالة من حيث التكلفة وأن تتسم بالفعالية في تنفيذ الولاية وفقاً لأفضل الممارسات، وأن تكون الترتيبات ذات الصلة شفافة (الفقرة 70).

تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يكفل تحمل البعثات المسؤولية عن استخدام أموالها البرنامجية وخضوعها للمساءلة عن ذلك، وفقاً

للتوجيهات ذات الصلة ومع مراعاة السياق المحدد الذي تعمل فيه البعثات، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحسين المساءلة والشفافية عبر تضمين مشاريع الميزانية المقبلة وتقارير الأداء المقبلة معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية للبعثات، بما في ذلك نفقاتها والمبلغ المقترح لكل فئة من فئات توزيع الأنشطة البرنامجية "الأخرى"، ومعلومات تبين كيف أسهمت تلك الأنشطة في تنفيذ ولايات البعثات، ومعلومات عن صلاتها بالولايات، وعن الكيانات المنفذة، وعن تنفيذ البعثات مهام الإشراف المناسب، وعن الشراكات مع الحكومات المضيفة والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، وأثر هذه الشراكات حيثما ينطبق ذلك (الفقرة 81).

تدرك البعثة أهمية تنفيذ المشاريع السريعة الأثر في الوقت المناسب وعلى نحو مسؤول وخاضع للمساءلة. وتُجري البعثة تقييمات داخلية منتظمة من خلال استعراضات فصلية ونصف سنوية وسنوية. وقد أُجري آخر استعراض نصف سنوي داخلي في كانون الأول/ديسمبر 2022.

وعلاوة على ذلك، فإن البعثة تواصل تنفيذ التوصيات الصادرة عن المراجعة الأخيرة التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2022. وبالنسبة للفترة 2021/2020، أوصى المجلس أن تقوم البعثة بما يلي: (أ) اتخاذ جميع الوسائل لكفالة أن تُنفذ جميع المشاريع السريعة الأثر ضمن الإطار الزمني ابتغاء جني أثر هذه المشاريع بشكل كامل مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الأساسية؛ (ب) مواصلة المتابعة مع الجهات الشريكة في التنفيذ بشأن الإنفاق على البرامج وتنفيذها حتى يتم التخفيف من حدة الفساد؛ (ج) اتخاذ تدابير لتحسين الوعي بالغش المفترض في إدارة المشاريع السريعة الأثر للجهات الشريكة في التنفيذ وكفالة الشفافية والتنافسية في اختيار الجهات الشريكة في التنفيذ. وقد نظرت البعثة أيضاً في استعراض آخر أجراه مؤخراً مكتب الرقابة والخدمات الداخلية (التقرير 2021/004) للمشاريع السريعة الأثر. وأغلقت جميع التقييمات والتوصيات وعُمِّمت على مراجعي الحسابات. وقد ساهم تنفيذ التوصيات في تحسين برامج المشاريع السريعة الأثر، ولا سيما في الحد من حالات التأخير أثناء تحديد المشاريع والموافقة عليها وتنفيذها.

وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة 2021/2020 هي إما منفذة بالفعل أو قيد التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2023. وقد حُدِّدت الجداول الزمنية، وهي تطبَّق في جميع مراحل دورة المشاريع السريعة الأثر،

تذكّر بأحكام الجزء الثامن عشر من قرارها 276/61، وتسلم بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في ترسيخ وبناء الثقة في البعثات، وتسلم كذلك بأهمية إجراء تقييمات منتظمة للمشاريع السريعة الأثر بشأن احتياجاتها وأثرها على النحو المطلوب في قرارها 276/61، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقبلة التقييمات التي نُفِّذت، وتطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يعزز أثرها (الفقرة 82).

وتستخدم جميع الجهات الشريكة المعنية، ولا سيما الجهات الشريكة في التنفيذ، استمارات تقييم المخاطر. وعلاوة على ذلك، توفر البعثة التدريب على إدارة المشاريع للجهات الشريكة الداخلية والخارجية العاملة في إدارة المشاريع السريعة الأثر.

يرد سجل أداء الإدارة البيئية للبعثة في المعلومات التكميلية. وقد نفذت البعثة تدابير للحد من الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري من خلال تركيب نظم هجينة للطاقة الشمسية ذات لوحات كهروضوئية سعتها 300 كيلوواط في مجمع "يوكاتكس" (UCATEX)، ونظم ذات لوحات كهروضوئية سعتها 82 كيلوواط في كامب فيديل (Camp Fidèle) بالمواقع الموجودة في بانغي. ولدى البعثة مشروع جار لتركيب نظام إضافي فلتاضوئي للطاقة الشمسية ذي لوحات كهروضوئية سعتها 82 كيلوواط في قاعدة اللوجستيات في بانغي.

وخلال الفترة 2024/2023، تخطط البعثة لاستكمال تركيب نظام فلتاضوئي للطاقة الشمسية في موقع المساحة الخضراء في مبوكو، ببانغي، وفي المواقع الميدانية ببيرو وبامباري وبوسانغوا.

واقترنت البعثة 21 محطة ترميد متوسطة الحجم للنفايات الصلبة، و 10 آلات لقطع النفايات الصناعية، و 31 محطة ترميد من البراميل المحمولة. وإضافة إلى ذلك، يستمر تشييد ساحات لإدارة النفايات مع اقتناء معدات لإدارة النفايات. وقد قامت البعثة بتركيب وتشغيل سبع من محطات ترميد النفايات الطبية من أصل المحطات الثماني المقتناة حديثاً، ويسرت تدريب مشغلي محطات ترميد النفايات الطبية الحيوية.

وبما أن إصلاح مشروع المطمر في كولونغو قد شارف على الانتهاء، فقد فُرج من بناء قدرات موظفي البلدية في مجال عمليات طمر النفايات، وستبدأ عملية الإرشاد حال الانتهاء من أعمال إعادة التأهيل.

وقد تمسكت البعثة بالاحتفال باليوم العالمي للبيئة في إطار أنشطة أوسع تأثيراً تهدف إلى ترك إرث إيجابي. وتضمنت الأنشطة في حزيران/يونيه 2022 مشاركة المجتمع المحلي في غرس الأشجار عبر مواقع البعثة كلها، وذلك ضمن أنشطة التوعية البيئية الأخرى في بانغي.

ولزيادة تكثيف الرصد الخاص بالمواقع للمخاطر البيئية، فقد فُرج من تدريب منسقي الشؤون البيئية في آب/أغسطس 2022 ضمن دورات تدريبية باللغتين الإنكليزية والفرنسية على السواء.

تشدد على أهمية إدارة الطاقة والنفايات بشكل مناسب من أجل التقليل إلى أدنى حد من خطرهما على الناس والمجتمعات والنظم الإيكولوجية، وتطلب إلى الأمين العام أن يكتف الجهود الرامية إلى الحد من الأثر البيئي الإجمالي للبعثات، بما يشمل تنفيذ نظم لإدارة النفايات وتوليد الطاقة بطرق مسؤولة بيئياً، والعمل أيضاً على ترك إرث إيجابي محتمل للمجتمعات المضيفة على نحو يمثل امتثالاً تاماً للأنظمة والقواعد ذات الصلة (الفقرة 83).

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المسائل الشاملة

(A/76/760 وقرار الجمعية العامة 282/76)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

اللجنة الاستشارية على ثقة بأنه سيتم تزويد الجمعية العامة بمعلومات عن المدفوعات غير المسددة نظير تكاليف الأفراد النظاميين والمعدات المملوكة للوحدات، حسب البعثة، وذلك أثناء النظر في هذا التقرير، وأنه سيتم إدراج المعلومات المستكملة في مشاريع الميزانيات وتقارير الاستعراض العام المقبلة (الفقرة 26).

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعدلات الجديدة لبدل الإقامة المقرر للبعثة، التي حددتها الأمانة العامة وتطبق على جميع البعثات، تستند إلى بيانات تكلفة المعيشة الفعلية التي تجمعها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وتلاحظ اللجنة كذلك الفروق الكبيرة في المعدلات فيما بين البعثات، ولذلك ترى أنه كان ينبغي عرض تحليل البيانات المستخدمة لتحديد البدلات الجديدة، إلى جانب الآثار المالية، على الدول الأعضاء للنظر فيها قبل بدء العمل بالمنهجية الجديدة. ولذلك، تكرر اللجنة توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض في تقرير الاستعراض العام المقبل وفي كل مشروع من مشاريع ميزانيات البعثات معلومات مفصلة عن البيانات والمنهجية المستخدمة لحساب وتطبيق معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثات، إلى جانب الآثار المالية، لكي تنتظر فيها الدول الأعضاء (الفقرة 38).

حرصاً على الوضوح، تكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في ميزانيات البعثات المقبلة أرقاماً مفصلة والآثار المالية ذات الصلة المترتبة على الأفراد من متطوعي الأمم المتحدة حسب الفئة الدولية أو الوطنية. وبالنظر إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه هؤلاء المتطوعون في بناء القدرات الوطنية، فإن اللجنة على ثقة أيضاً بأن ميزانيات البعثات المقبلة ستضمن المزيد من الوظائف الوطنية المقترحة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء (الفقرة 53).

بغية خفض تكاليف السفر، تكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أنه ينبغي، حيثما أمكن، الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا المتقدمة وأدوات التدريب عن بعد، والجمع بين الرحلات أو إجرائها بعدد أقل من المسافرين. واللجنة على ثقة كذلك بأن أحكام نشرة الأمين العام

ST/SGB/2009/9 ستطبق باستمرار على سفر الموظفين لحضور المؤتمرات الداخلية. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مفصلة عن السفر داخل البعثات وخارجها في تقارير بعثات حفظ السلام والتقارير الاستعراضية المقبلة (الفقرة 55).

واللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام سيحسن تشكيلة أساطيل مركبات البعثات وفقا للفقرة 40 من قرار الجمعية العامة 286/70، وسيقدم معلومات شاملة عن ذلك في سياق تقرير الاستعراض العام المقبل (الفقرة 57).

توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقرير الاستعراض العام المقبل وفي سياق تقارير ميزانيات البعثات معلومات مفصلة عن استرداد التكاليف، بما في ذلك دون حصر الأنشطة الخاضعة لاسترداد التكاليف، والموارد البشرية والمالية المتصلة بالبعثات التي جرى استخدامها، وتصنيف الإيرادات غير القابلة للإنفاق وتلك القابلة للإنفاق، والمبلغ الذي يتعين إعادته إلى الدول الأعضاء، فضلا عن استخدام صندوق استرداد تكاليف حفظ السلام (الفقرة 78).

الطلب الجامع الوارد في القرار المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

(A/76/760/Add.9) وقرار الجمعية العامة 288/76

توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج معلومات عن المخزونات الاستراتيجية الموجودة في جميع البعثات في مشاريع الميزانيات المقبلة وفي تقارير الاستعراض العام.

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

(A/76/760/Add.10)

تذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة كرّرت الإعراب عن قلقها إزاء العدد المرتفع للشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وكرّرت طلبها إلى الأمين العام أن يكفل ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (القرار 298/75، الفقرة 27). وفي القرار نفسه، طلبت

عملية الموافقة. وُحِدَ منسقو التوظيف في الأقسام لمساعدة المديرين المكلفين بالتعيين على التعجيل بعمليات التوظيف.

تعمل البعثة حاليا على وضع السياسة المتعلقة بتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، وفي هذا الصدد تُبذل حاليا جهود من خلال بناء القدرات الوطنية. وفي مقترح الميزانية هذا، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية واحدة لمتطوعين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة، وترد مصنفةً فيها أعداد الوظائف الدولية والوطنية لمتطوعي الأمم المتحدة والآثار المالية المترتبة عليها.

تواصل البعثة التشاور مع الجهات الشريكة المالية والتقنية لكفالة استمرار الدعم الدولي للمحكمة.

تعمل البعثة عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المشروع المشترك للمحكمة الجنائية الخاصة، بما في ذلك من أجل إيجاد تمويل مستدام للمحكمة. وكان من جملة الجهات المانحة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا. وبالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمحكمة، تعكف البعثة حاليا على وضع استراتيجية تمويل مستدامة تأخذ في الاعتبار زيادة الأنشطة القضائية للمحكمة وتمديد ولايتها لغاية تشرين الأول/أكتوبر 2028. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المبالغ المعبأة وأنماط الإنفاق منذ إنشاء المحكمة في الفرع ياء أعلاه (الفقرة 157 (أ) والجدول ذات الصلة).

ستواصل البعثة كفالة أن تعود مشاريعها السريعة الأثر بالنفع على السكان المحليين، كما هو مقرر، وأن ترتبط مباشرة بالمهام الصادر بها تكليف، ودون أي ازدواجية في المرافق والخدمات المقدمة من خلال مبادرات أخرى للبعثة أو المقامة من البلد المضيف. ولا تزال البعثة تستخدم لجنة من أجل استعراض جميع طلبات التمويل السريع الأثر بهدف التأكد من أن الطلبات تقي بالمتطلبات المحددة لهذه المشاريع وأنه لا وجود لازدواجية مع المبادرات الأخرى للبعثة. وفي مقترح الميزانية هذا ومن خلال المعلومات التكميلية، تقدم البعثة معلومات كاملة ومستوفاة عن جميع المشاريع، بما في ذلك المواقع والتخطيط والتنفيذ والتقييم.

الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يستعرض الوظائف الشاغرة منذ 24 شهرا أو أكثر، وأن يقترح في مشروع الميزانية المقبلة إما الاحتفاظ بها، مع تبرير واضح للحاجة إليها، وإما إلغاؤها (الفقرة 29).

تكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بأن تقوم الجمعية العامة، حرصا على الوضوح، بتوجيه طلب إلى الأمين العام ليقدم في ميزانيات البعثات مستقبلا أرقاما مفصلة حسب الفئة الدولية أو الوطنية بالنسبة للأفراد من متطوعي الأمم المتحدة، إلى جانب الآثار المالية ذات الصلة. وتأمل اللجنة أيضا أن تتضمن ميزانيات البعثات المقبلة المزيد من الوظائف الوطنية المقترحة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء (الفقرة 31).

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعثة بدأت تقديم المساهمات في المحكمة الجنائية الخاصة منذ إنشائها، وأنها تساهم حاليا بنسبة 58 في المائة من الموارد المتاحة لميزانية المحكمة لعام 2022. وتأمل اللجنة أن تقدم البعثة في مشروع الميزانية المقبل معلومات عن المبالغ التي تم حشدها من الجهات المانحة، وأنماط الإنفاق منذ إنشاء المحكمة، والاستراتيجية المتبعة من أجل إيجاد تمويل مستدام للمحكمة (الفقرة 42).

تأمل اللجنة الاستشارية أن تواصل البعثة كفالة أن تعود مشاريعها السريعة الأثر بالنفع على السكان المحليين، على النحو المنشود، ودون أي ازدواجية في المرافق والخدمات المقدمة. كما تأمل اللجنة أن تقدم معلومات مستكملة عن المشاريع، بما في ذلك المواقع والتخطيط والتنفيذ والتقييم، في سياق مقترح الميزانية المقبل (الفقرة 46).

المرفق الأول

التعاريف

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استُخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

(انظر الفرع أولاً):

- **إنشاء وظيفة:** يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية، ويتعذر نقل موارد من مكاتب أخرى أو إيجاد سبل أخرى لاستيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة ندب وظيفة:** يقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة قُصد بها أداء مهمة معينة تنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وقد تنطوي إعادة ندب الوظيفة على تغيير في الموقع أو المكتب، إلا أنها لا تغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو خفضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة تغيراً جوهرياً.
- **إلغاء وظيفة:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتفت الحاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة:** فيما يلي ثلاثة خيارات محتملة لتحويل الوظائف:
 - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام المؤداة ذات طابع مستمر.
 - تحويل عقود فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة 11 من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة 296/59، يقترح تحويل مهام فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين.
 - تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتعلقة بتحليل الفروق

يبين الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في

الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:

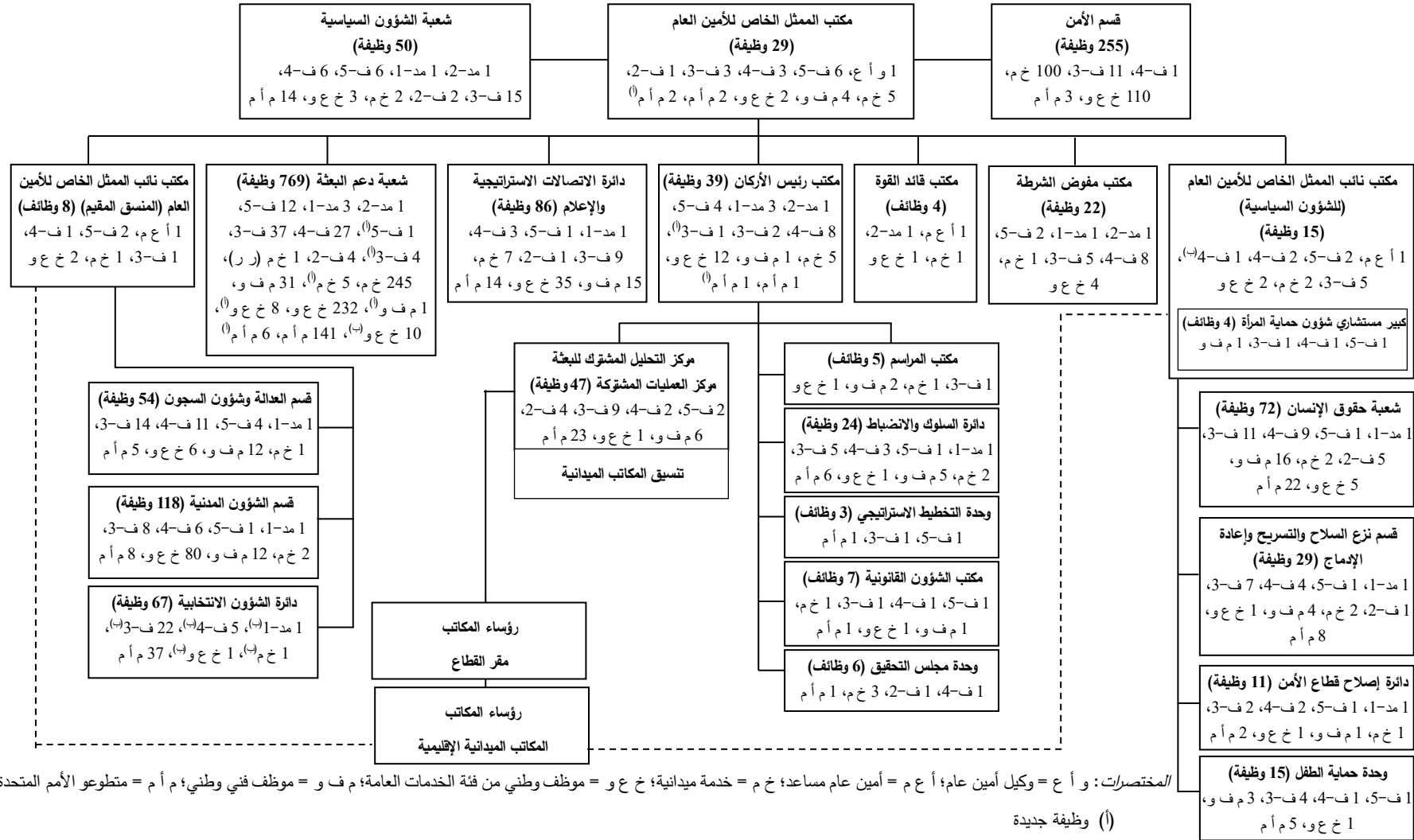
- **العوامل المتصلة بالولاية:** الفروق الناجمة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسبما تقتضيه الولاية.

- **العوامل الخارجية:** الفروق الناجمة عن أطراف أو ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الأمم المتحدة.
- **بارامترات التكاليف:** الفروق الناجمة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- **العوامل المتصلة بالإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن التأخر في استقدام الموظفين).

المرفق الثاني

المخططان التنظيميان

ألف - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى



باء - شعبة دعم البعثة

